اللجان فى كل مكان

لا ديمقراطية
بدون مؤتمرات شعبية

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى

اللجنة الشعبية العامة للرقابة
والمتابعة الشعبية

التقرير السنوى العام

المقدم الى المؤتمرات الشعبية الاساسية
فى دور انعقادها العادى الثانى

لسنة 1399 ور - 1990 م
1400 ور

اللجان فى كل مكان

لاديمقراطيه بدون
مؤتمرات شعبيـــة

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية

التقرير السنوى العام
المقدم الى المؤتمرات الشعبية الاساسية
فى دور انعقادها العادى الثانى
لسنة 1399 ور - 1990 م
1400 ور

بسم الله الرحمن الرحيـــــم

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الفهـــرس

ر.م	الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
	المقدمـــــــــة	
اولا :	الحساب الختامـى للدولة للسنة المالية 93ور الموافق 1984م	1
ثانيا	متابعة تنفيذ الميزانيات لسنة 1989 ـ 1990م	5
ثالثا	متابعة تنفيذ الموازنة الاستيرادية لسنة 1990 ـ 1991م	12
رابعا	المخالفات المالية والادارية	18
	أ ـ سير العمل بالجهاز الادارى	18
	ب ـ قضايا الجرائم الاقتصادية والمخالفات المالية والتأديبية	19
خامسا	متابعة التشريعات	21
سادسا	متابعة الهيئات والمؤسسات العامة	23
	1 ـ مصرف ليبيا المركزى	23
	2 ـ المصرف العربى الليبى الخارجى	25
	3 ـ مصرف التنميـــــــة	27
	4 ـ مصرف الادخار والاستثمار العقارى	29
	5 ـ الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية	33
	6 ـ النهر الصناعى العظيم	36
سابعا	متابعة اللجان الشعبية العامة النوعية	43
	1 ـ قطاع النفـــــط	43
	2 ـ قطاع الاستصلاح الزراعى وتعمير الاراضى	47
	3 ـ قطاع الصناعات الاستيراتيجية	53
	4 ـ قطاع الصناعات الخفيفة	57
	5 ـ قطاع تخطيط الاقتصاد	64
	6 ـ قطاع الثروة البحريـــة	66
	7 ـ قطاع التكوين والتدريب المهنى	70
	8 ـ قطاع التعليم العام	72
	9 ـ قطاع التعليم العالى	75
	10ـ قطاع الصحـــــــة	78
	11ـ قطاع الضمان الاجتماعى	81
	12ـ قطاع العـــــــدل	84
	13ـ قطاع المرافق والاشغال العامة	85
	14ـ قطاع المواصلات والنقل	88
	15ـ قطاع الكهربـــــاء	93
	16ـ قطاع الاعلام والثقافـــة	97
	17ـ قطاع البحث العلمـــى	98
	18ـ الاتصال الخارجى والتعاون الدولى	99

المقدمـــــــــــة

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

المقدمـــة

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية ، يسر اللجنـــة الشعبيه العامة للرقابة والمتابعة الشعبية والعاملون بها ان تقـــدم تقريرها السنوى الذى يعطى لجماهير المؤتمرات الشعبية الاساسية الصورة الصادقة عن عمل اللجان الشعبية خلال هذه السنة فى كل مجالات العمـــل التنفيـــذي .

انه دون شك عمل كبير وقف فيه العاملون بالرقابة والمتابعـــة الشعبية على مئات المشروعات المنتجة والمنفذة والتى تحـــت التنفيـــذ وعشرات الشركات مدققين فى حساباتها وعشرات اللجان الشعبية باحثيـــن عن مدى تطبيقها لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية كاشفيـــــن للمخالفات ومحاسبين للمقصرين ومسترجعين للأموال المصروفة بدون وجـه حق ومقدمين للعدالة من يثبت اهماله وانحرافه أوتقصيره .

ان اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية رأت فـــى هذه السنة ان تنتهج اسلوبا اخر فى عرض تقريرها ... وذلك مـــــن جزئيـــن .

تقرير عام يعطى مؤشرات عامة وتقييم عام لسير عمـــل اللجـــان الشعبية للبلديات واللجنة الشعبية العامة والشركات التابعة لها .

وتقرير فرعي عن كل اللجان الشعبية للبلديات بشكـــل منفـــــرد حتى يفسح المجال للتفصيل والشرح وحتى تطلع جماهير المؤتمرات الشعبية بالبلديات عن كل اوجه القصور والتقصير وهو أمر طلبته عدة مرات .

ان اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية وفـى كـــل ماتعرضه فى هذا التقرير من أوجه للانحراف والمخالفات والاهمـــال لاتريد الاالتقويم والردع وهو امرا لايمس ضخامة الانجازات التى حققهـا الشعب العربي الليبي بثورته العظيمة ولاينقص من اولئك الموظفيـــن الشرفاء الذين يسهرون على تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسيـة على كل المستويات .

والى الامام والكفاح الثورى مستمر ...

الحساب الختامى للدولة للسنة المالية
1393 ور الموافق 1984م

اولا: الحساب الختامي للدولـــة لسنة 93و.ر الموافق 1984م

لقد جرت خلال العام الماضى واثناء تقديم نتائج فحص الحساب الختامى لسنة 1983م لقاءات بين أمين اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية وامين اللجنة الشعبية للخزانة وأمين اللجنة الشعبية للنفط ومحافظ مصرف ليبيا المركزى وأمين لجنة الادارة للمؤسسة الوطنية للنفط، تركزت على الملاحظات وأساليب العلاج التى من مقتضاها:

أ - تصحيح وتحسين مستوى الادارة المالية العامة .

ب - تحسين وتطوير نظم المحاسبة فى أمانة اللجنة الشعبيـــة للخزانة

ج - ايجاد تنسيق لتبادل البيانات والمعلومات وأنظمة للمطابقة وقد بدات خطوات جادة فى هذا السبيل، ولو أنها بطيئة، الا أنها بداية السير فى الطريق الصحيح .

د - تمكين الخزانة العامة من التعرف على حقوقها والتزاماتها بدرجة صحيحة، فى لحظة تحقق الحق وترتب الالتزام ،ليأخذ طريقه فى سجلاتها ودفاترها حتى :
1 - توضع الترتيبات الصحيحة فى الموازنات السنوية .
2 - يسهل الفحص عن طريق المطابقة بين الحسابات وقوائم الحسابات.

وسوف تظهر نتائج هذه الاجتماعات فى الحسابات الختامية اللاحقة .

هذا وقد فحصت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية الحساب الختامى لسنة 1984م وتظهر الاصول والخصوم على النحو التالى:-

الارقام بملايين الدينارات

البيان	1984م	1983م	1982م
الاصول			
النقدية	706	905	1250
استثمارات محلية	79	79	79
السلفيات	378	300	291
أرصدة مدينة	105	78	54
حساب الانفاق العام	4076	2492	2124
رصيد احتياطى التنمية	641	92	-
	5985	3946	3798
الخصوم			
أرصدة اعتمادات اضافية	185	163	143
الودائع العامة	2011	1598	1269
أرصدة دائنة متنوعة	112	61	157
سندات الخزانة	1140	1140	1140
اذونات الخزانة	600	600	600
السلفة المؤقتة	384	384	384
قروض مصرف ليبيا المركزى	1553	-	-
رصيد احتياطى التنمية	-	-	105
	5985	3946	3798

- وقد بلغ مجموع الانفاق الفعلى على الميزانية التسييرية مقارنة بما كان معتمدا :-

الاعتمـــــادات	1440680000	
المصروفـــــات	2014363426	
الصرف بالتجاوز للميزانية التسييرية		573683426

الاعتمادات النهائية للاعتمادات الاضافية	1200000000	
مصروفات الاعتمادات الاضافيـــــــــة	1826422208	
جملة التجاوز للاعتمادات الاضافيـــــة		626422208

وبلغت الايرادات السيادية مقارنة بالتقديـــرات

التقديـــرات	1 320 180 000
الفعلـــــــى	1 227 336 172
النقـــــص	92 843 828

- اما الانفاق على ميزانية التحول فهو كالآتى :

مخصصـــــات	2 110 000 000	
مصروفات فعلية	2 047 627 556	
وفـــــــــــر		62372444

وقد بلغت الايرادات النفطيـة	2 507 292 790	
خصص منها للاحتياطى العـــام		376093919
وحول للميزانية التسييرية والاعتمادات الاضافية		639359661
وخصص لميزانية التحول		1491839210

المصروفات الفعلية للميزانية التسييرية	2014363426	
" " للاعتمادات الاضافية	1826422208	3840785634

الايرادات السياديـــــــــــــة	1227336172	
حصة التسييرية من الموارد النفطية	639359660	1866695833
جملة العجـــــــز		1974089801

- وقد نقل ما خص لحساب الاحتياطى العام لتسوية العجز فى الميزانية التسيرية والاعتمادات الاضافية. وقد جرى الاتفاق مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للخزانة لكى يظهر فى الحساب الختامى لسنة 1986م مبلغ 711 مليون دينار الرصيد النقدى للاحتياطى العام فى الحساب الختامى وسجلات الخزانة العامة وستظهر بموجب ترتيبات بين اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية وأمانة اللجنة الشعبية العامة للخزانة كامل أرصدة الدين العام وستقدم الخزانة العامة تحليلا كاملا للطريقة التى نشأ بها.

- وقد أبلغت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية أمانة اللجنة الشعبية العامة للخزانة بالملاحظات وتم الاتفاق على الاجراءات الضرورية لتحسين وتطوير نظم المحاسبة ومسك الدفاتر ووضعت ترتيبات مشتركة لاعداد باقى الحسابات الختامية.

- وقدمت الخزانة العامة الى اللجنة الحساب الختامى لسنة 1985م وتوشك بتعاون وثيق مع اللجنة على اعداد الحساب الختامى لسنة 1986م وبهذا المعدل تقترب الخزانة العامة من تقديم حسابات ختامية متزامنة مع اقرار الميزانيات الجديدة من المؤتمرات الشعبية الاساسية.

متابعة تنفيذ الميزانيات

متابعة تنفيذ الميزانيات لسنة 1989 / 1990م

1 - اللجان الشعبية للبلديات

1 - الانفاق والموارد التسييرية

- بلغت الاعتمادات للميزانية التسييرية 1.055 مليون دينار
- بلغت المصروفات الفعلية 1.185 " "
- وبلغ الصرف بالتجاوز 130 " "

2 - ميزانية التحول:

- بلغت المخصصات 447 مليون دينار
- بلغت المصروفات 380 " "
- بنقص عن المستهدف يبلغ 67 " "

بيان يوضح المقارنة بين المصروفات الفعلية للبلديات والاعتمادات عن الفترة من 1989/1/1م حتى 1990/3/31م .

البلديات	المعتمد	المنصرف	وفر	تجاوز
طرابلس	262 500 000	287 632 536		25 132 536
بنغازى	131 250 000	165 776 559		34 526 559
سبها	41 250 000	55 046 222		13 796 222
خليج سرت	115 000 000	118 541 067		3 541 067
المرقب	100 000 000	95 130 983	4 869 017	
الجبل الاخضر	112 500 000	128 588 190		16 088 190
البطنان	28 750 000	33 804 835		5 054 835
الزاويه	90 625 000	109 103 687		18 478 687
الجبل الغربى	62 500 000	68 020 310		5 520 310
وادى الحياة	20 000 000	20 893 954		893 954
مرزق	15 000 000	18 761 971		3 761 971
النقاط الخمس	76 250 000	84 008 059		7 758 059
الاجمالى	1055 625 000	1185 308 373	4 869 017	134 552 390

بيان يوضح مقارنة بين الايرادات الفعلية والايرادات المقدرة عن الفترة من 1989/1/1م حتى 1990/3/31م .

البلديات	الايرادات المقدرة	الايرادات الفعلية	زيـــادة	نقـــص
طرابلـــس	315 000 000	265 636 219		49 363 781
بنغـــازى	150 000 000	155 429 440	5 429 440	
سبهـــا	16 500 000	18 277 740	1 777 740	
خليج ســرت	56 250 000	53 787 339		2 462 661
المرقـــب	54 345 000	12 498 311		41 846 687
الجبل الاخضر	18 750 000	18 573 440	123 440	
البطنـــان	12 937 500	5 416 804		7 520 696
الزاويـــه	49 843 750	24 966 700		24 877 050
الجبل الغربى	21 875 500	5 377 490		16 498 010
وادى الحياة	5 000 000	2 704 487		2 295 513
مـــرزق	3 750 000	2 756 838		993 162
النقاط الخمس	30 500 000	13 130 705		17 369 295
الاجمالـــى	734 751 750	578 855 513	7 330 620	163 226 857

بيان يوضح مقارنة بين المخصصات والمصروفات الفعلية للبلديات عن الفترة من 1989/1/1م حتى 1990/3/31م .

البلديات	المخصصات	المصروفات	وفر	تجاوز
طرابلس	74 137 500	80 135 477		5 997 977
بنغازى	45 919 000	67 211 983		21 292 983
سبها	25 556 250	25 556 250	-	-
خليج سرت	61 916 250	58 639 722	3 876 528	
المرقب	42 306 250	28 764 165	13 542 085	
الجبل الاخضر	43 375 000	18 804 049	24 570 991	
البطنان	13 268 750	10 024 690	3 244 051	
الزاويه	24 737 500	17 399 460	7 338 040	
الجبل الغربى	40 125 000	23 895 004	16 229 996	
وادى الحياة	27 967 500	18 075 477	9 892 023	
مرزق	18 896 250	10 943 447	7 952 803	
النقاط الخمس	29 056 250	20 950 588	8 105 662	
الاجمالى	447 261 500	380 400 321	94 152 139	27 290 960

ب ـ اللجنة الشعبية العامة

بيان بالاعتمادات النهائية والمصروفات الفعلية فى الميزانية التسييرية .

ر.م	البيان	الاعتمادات النهائية	المصروفات الفعلية	الوفر
1	أمانة اللجنة الشعبية العامة	1. 175 000	1.084000	91 000
2	أمانة العدل	20. 525 000	16 327 043	4 197 957
	المعهد الفضاء العالى	150 000	90 561	59 439
3	أمانة الصحة والجهات التابعة لها	74 340 435	70 316 742	4 023 693
4	أمانة التعليم	3 218 192	3 578 692	239 500
5	أمانة التعليم العالى	7 237 500	3 677 001	3 560 499
	الجامعات والمعاهد العليا	64 000 000	43 584 500	20 415 500
6	أمانة اللجنة الشعبية للبحث العلمى والجهات التابعة لها	9 312 500	8 590 224	722 276
7	أمانة التخطيط والجهات التابعة لها	2 787 500	2 112 488	675 012
8	أمانة الاقتصاد والتجارة الخارجية /مصلحة المعارض لم تعد حساباتها	1 000 000	662 920	337 080
9	أمانة الصناعات الاستراتيجية	937 500	459 680	477 820
10	أمانة الخزانة	6 877 420	4 859 417	2 018 003
	المتفرقات	32 500 000	19 401 839	13 098 161
	ـ الاعتمادات الاضافية بقوانين	750 مليون	1026 مليون	(276) مليون عجز
11	اللجنة الشعبية للمواصلات والنقل	6 252 250	2 287 381	3 964 869
12	اللجنة الشعبية العامة للاعلام والثقافة والجهات التابعة لها	33 801 250	31 605 912	2 195 338
13	المكتب الشعبى للاتصال الخارجى	35 500 000	31 288 420	4 211 580
14	أمانة الثروة البحرية ومركز بحوث الاحياء البحرية	1 437 500	717 671	719 829
15	أمانة التكوين والتدريب المهنى	8 750 000	6 458 786	2 291 214
16	أمانة الاستصلاح الزراعى وتعمير الاراضى ومصلحة المياه والتربة	3 437 500	3 370 279	67 221
17	أمانة اللجنة الشعبية للنفط	875 000	34613	840 387
18	أمانة الصناعات الخفيفة	5 162 500	1 087 660	474 840

ملاحظة : ( ) = عجز

ج - <u>الظواهر والملاحظات على تنفيذ الميزانيات</u>

1 - ان معظم تنفيذ هذه الميزانيات يتم عن طريق اللجنة الشعبية للخزانة وبالتالى فهى نتائج اوليه وليست نهائية اذ لم تقفل الخزانة حساباتها عن السنه الماليه 89- 90 حتى الان .

2 - ان جزءا هاما من الامانات والمصالح التابعة لها لم تقفل حساباتها بحيث تمكن المؤتمرات الشعبية الاساسية من الاطلاع على نتائج نهائية قريبة من الواقع للصورة الاجمالية لتنفيذ الميزانية التسييرية .

3 - ان الوفر الظاهر فى نتائج الانفاق فى الجامعات ليس حقيقيا لان المصروفات لا تمثل الا الانفاق فى جامعات الفاتح وقار يونس وسبها والسابع من ابريل فقط .

4 - ان العجز الظاهر فى الاعتمادات الاضافية بقوانين يرجع الى اخطاء فى التوجيه الحسابى اذ ان تسديدات الدين العام البالغة (5ر284 مليون د.ل)لاينبغى تحميلها على الاعتمادات الاضافية بل ينبغى ان تقيد لحسابات الدين العام خارج الميزانية .

5 - اذا كان تنفيذ الميزانيات فى البلديات يحقق اجمالا صرفا بالتجاوز على بنود الميزانية خصوصا المهايا والمرتبات فان تنفيذ الميزانيات فىاللجنة الشعبيةالعامة والمصالح التابعة لها يحقق اجمالا فائضا خصوصا فى بند المهايا والاجور وهو وضع منطقى للغايات الاقتصادية والاجتماعية من نظام اللجان الشعبية فى البلديات .

6- تقوم بعض الامانات بتمويل ميزانياتها التسييرية من اموال التحول .

7- تقوم بعض الامانات بتقديم قروض الى الشركات التابعة لها من مخصصات ميزانية التحول .

8- تقوم بعض الامانات بتحويل الفوائض النقدية من مخصصات التحول الى الشركات التابعة لها على سبيل الوديعة وتقوم باسترجاعها منها فى بداية السنة المالية الجديدة .

9 - عجزت الادارات الضريبية فى البلديات عن ملاحقة الدخول التى تحققت فيها ، ان متوسط الانفاق السنوى فى البلديات يصل الى 1400 مليون دينار وهذا الانفاق لا بد ان يؤدى الى زيادات مضطرده فى دخول الافراد خصوصا العاملين لحساب انفسهم ومربى الاغنام والابل وصناعات الدواجن والبيض والمزارع المصنعة .
ويرجع القصور الى عدة عوامل منها :-

أ - ضعف الادارات الضريبية وتقوقعها فى مكان واحد لعدة سنوات وتدنى مستوى العاملين فيها المهنى وانخفاض دخولهم ونقص التدريب والتأهيل .

ب - عدم استقرار القرارات المتعلقه بالاعفاءات الضريبية وكثرة المقاصة بين الديون .

جـ - عدم وجود بيانات ومعلومات سليمه وصحيحه ومتجددة عن المموليين .

10 - من أهم الملاحظات التى ظهرت للجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية عند فحصها للانفاق فى البلديات انتقال بعض اعباء سنة مالية أو سنوات مالية الى سنة اخرى لاحقة - سنة الفحص وقد ظهرت فى جميع تقارير اللجنة عن كل السنوات وتهتم بها اللجنة لا لأنها مخالفة صريحة للقانون المالى واللائحة فحسب ولكنها تشكل خطورة على مصداقية قانون الميزانية من جهة وعلى تعثر الموارد العامة المخصصة للانفاق لسنة مالية .

ويرجع ذلك الى عدة اسباب منها :-

أ - القصور فى الارتباطات فى سجل الاعتمادات، واعتمادها عند ترتيب المصروفات فى الميزانية اللاحقه بعد ان يكون تم اخطار الادارة العامة للميزانية بأمانة الخزانة بها .

ب - الارتباط على التزامات اكبر من امكانيات البلديات الذاتية ودون التشاور المسبق عند الارتباط مع الخزانة العامة للتعرف على امكانية التمويل النقدى لهذه الارتباطات .

وبتكرار هذه الظاهرة وضعت الخزانة العامة أمام الامر الواقع.

جـ - عجز البلديات عن وضع ميزانيات للتدفقات النقدية تظهر فيها الالتزامات المرحلة والحالية والمقبلة وكذلك الموارد فى أول السنة المالية وترتيب أولويات الانفاق وفقا للنتائج التى تظهر أولا بأول من متابعة ميزانية التدفقات النقدية .

11 - وتكتشف اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية دائما ظاهرة التبرع بالمال العام، وعلى الرغم من النوايا الطيبة والعواطف الجياشه كالتبرع لمسجد أو لنادى البلدية أو لمعسكر للقوات المسلحة الا انه تصرف ينم عن استخفاف أو جهل بالقانون المالى وقانون الميزانية الذى حدد الموارد واوجه انفاقها تحديدا لايجوز لاحد مخالفته .

12 ـ ومن أبـرز مظاهر ضعف الرقابة على الانفاق العام نظام الصـرف عن طريق العهـد .

وردود اللجان الشعبية على هذه الملاحظة تنحصر فى :ـ

- اعطاء المرونه للمكلفين بالمهام
- رفض الشركات والتشاركيات تسليم البضاعة الا نقدا
- صعوبة الحصول على المواد بسهولة

وتبدو هذه الردود للوهلة الاولى وكأنها سليمة،وهذا غير صحيح لان الادارة لم تجرب ولم تبحث عن اختيارات اخرى وهى كثيرة فى مجالات الادارة العلمية،واللائحة تشرح بوضوح اسلوب صندوق المصروفات النثرية الذى يمسكه الصرافون المعتمدون .

وللصرف عن طريق العهد عيوب ثلاثة خطيرة :ـ

1 ـ انعدام الرقابة قبل الصرف
2 ـ صعوبـة الرقابة بعد الصرف
3 ـ تأخـر اقفال العهد وتسويتها

13 ـ لقد الغى منذ فترة الباب الثالث ـ الاعمال الجديدة وهـو المختص بشراء الاصول كالاثاث والمعدات والسيارات ، ومع ذلـك فان معظم البلديات تقوم بشراء اصول جديدة كالسيارات والاثاث المكتبى تحملها مرة على المصروفات العمومية واخـرى علـى ميزانية التحول .

ولاتمتلك اللجنة الشعبية العامة اصدار قرار بشراءالاصول الا فيما يتعلق بالبند المختص بشراء السيارات فى باب المتفرقـات الذى تديره امانة اللجنة الشعبية للخزانة وفيما عدا ذلك فلابـد للجنة الشعبية العامة من الحصول على موافقة مؤتمـر الشعب العام لاصدار اعتمادات اضافية لبلدية أو جهة أو اكثر لشراءالاصول.

وقد اربكت هذه التصرفات الموازنة العامة لانه ـ فيما عـدا الصرف من باب المتفرقات ـ صرف مخالف للقانون وبدون اعتمادات مقررة فى الميزانية حتى لو عـزز بقرار موافقة من اللجنـة الشعبية العامـة .

متابعة تنفيذ الموازنة الاستيرادية
لسنة 1990م

ثالثا : متابعة الموازنة الاستيرادية للسنة المالية 1990 / 1991م

1 - بمتابعة تنفيذ الموازنة الاستيرادية المعتمدة للسنة المالية 91/1990 وهى فى حدود (1025) مليون دينار ليبى .
فأن الجدول الاتى يتضمن توزيعها الاجمالى ونسبة التنفيذ خلال الفترة من 90/1/1م الى 1990/12/31م، مع المقارنة ببيانات نفس الفترة من السنة المالية 1989م .

(القيمة بالالف دينار)

الموازنة الفرعية		الموازنة المعتمدة	الاعتمادات المفتوحة	%	الاعتمادات المستعملة	%
أ- الموازنة السلعية						
	89	730.200	399.049	55	542.769	74
	90	482.834	405.701	84	444.691	92
ب - موازنة تشغيل قطاع الصناعة						
	89	303.996	240.844	79	271.907	89
	90	298.004	264.675	89	317.316	107
ج - الصناعات الخفيفة						
	89	182.615	140.373	77	160.377	88
	90	176.619	172.163	98	223.708	127
د - الصناعات الاستراتجية						
	89	121.386	100.471	83	111.530	92
	90	121.385	92.512	76	93.608	77
هـ - موازنة تشغيل القطاعات الاخرى						
	89	54.755	53.326	87	55.359	101
	90	60.000	48.602	81	37.074	62
و - قطاع البلديات						
	89	50.000	47.529	94	40.553	80
	90	60.400	93.579	155	104.487	173
هـ - قطاع التشاركيات والحرفيين	89	100.000	61.673	62	46.616	47
	90	120.000	79.427	66	74.398	62
اجمالى الموازنة الاستيرادية						
	89	1223.405	794.683	64	907.183	77
	90	1021.000	891.984	87	977.966	96

والملاحظ رغم التخفيض فى الموازنة الاستيرادية لهذه السنة 1990م مقارنة بالسنة الماضية حدوث تحسن ليس فقط فى نسب التنفيذ كما هو واضح من الارقام بل طرأ ايضا تحسن ملحوظ على قيمة المنفذ من الموازنة خلال نفس الفترة فى اغلب الموازنات الفرعية باستثناء موازنة تشغيل الصناعات الاستيراتيجية والقطاعات الاخرى ، ولازال قطاع التشاركيات والحرفيين رغم اضافة المصانع المملكة اليه الاكثر انخفاضا فى التنفيذ .

2 ـ وبالقاء نظرة على مستوى التنفيذ تدل البيانات على الاستجابة لحد كبير لبعض الاولويات المقررة من المؤتمرات الشعبية الاساسية حيث كان الارتفاع فى تنفيذ موازنة السلع التموينية (107 ٪) والمواشي واللحوم (93٪)والالبان ومنتجاتها (107٪) كما شمل الارتفاع العديد من الشركات الصناعية واذا كان هناك نقص فى اللحوم والالبان المستوردة فانما يعود الى الانخفاض فى الموازنات المعتمدة لهذه الشركات والاستثناء الملاحظ كان لانخفاض النسبى فى تنفيذ موازنة الادوية والمعدات الطبية (73٪)مما يؤيد الشكاوى المتعددة من نقص الدواء والذى مرجعه نقص السيوله المالية لدى الشركة لصعوبه الحصول على مستحقات قطاع الصحة لدى امانة الخزانة فضلا عن استخدام جزء من الموازنة فى استيراد سلع ليست لهما أهمية الدواء ان لم تكن خارجه عن اختصاص الشركة مثل صابون الشعر.

وبوجه عام فان الموقف التنفيذى لموازنة مختلف الجهات تشير الى تباين كبير فى التنفيذ وبشكل يستدعى وقفة جادة وعلى سبيل المثال الارتفاع فى تنفيذ موازنة تسويق الانتاج الزراعى بنسبة (772٪) والوطنية لصيد وتسويق الاسماك بنسبة (625٪) والخزف والزجاج بنسبة (280٪) والعربية لتعبئة المشروبات بنسبة (171 ٪) فى حين كان التنفيذ منخفضا جدا فى موازنة الاهلية للملابس (7ر36 ٪) والمواد المنزلية (26 ٪) والاطارات (45 ٪) والصابون الجاهز وقطع غيار السيارات وخاصة اليابانية لاشى. والخطورة فى الامر ان موازنات اغلب السلع الاخيرة قد عانت من الانخفاض فى التنفيذ خلال السنة الماضية مما يؤكد النقص فى العديد من هذه السلع الضرورية وان توفرت فبأسعار مرتفعة جدا.

وعلى مستوى البلديات كان التنفيذ متباينا أيضا وبدرجة واضحة سواء بالنسبة لموازنة الجهات العامة وبوجه اخص لموازنة قطاع التشاركيات والحرفين اذ لوحظ الانخفاض لسنتين متتاليتين لموازنة بلديات الجبل الغربى والجبل الاخضر والزاوية ومرزق والبطنان سابقا .

وفيمايلى بعض العوامل التى اثرت على سير تنفيذ الموازنة الاستيرادية :ـ

1 ـ تأخر امانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد سابقا فى استكمال الاجراءات التنفيذية للموازنة الاستيرادية وكذلك توزيعها بين مختلف القطاعات والجهات مع ضعف التنسيق والاشراف على التنفيذ خاصة فى نطاق البلديات.

2 ـ صدور موافقات من المصرف المركزى لعدة جهات دون توفير التغطية المالية بالنقد الاجنبى لدى المصارف التجارية مما أثر فى التنفيذ ومنحه موافقات أخرى دون التنسيق المسبق مع الجهات المختصة ومن ذلك الموافقات الممنوحة لمجموعة من المؤتمرات الفلاحية الاساسية لاستيراد اعلاف مما يؤثر على التوزيع بين المناطق .

3 ـ المغالاة فى شروط الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية كانت سببا فى عدم تنفيذ بعض عقود الاستيراد وعرقلة دخول شركات جديدة للسوق الليبى مما يقلل المنافسة بين الشركات الاجنبية ، وقد أدى هذا الى التأخير فى استيراد الاعلاف فى بداية هذه السنةوضياع فرصة استيرادها بأسعار منخفضة .

4 ـ نقص السيولة المالية لدى بعض الجهات بسبب صعوبة الحصول على ديونها لدى جهات اخرى وهى مشكلة لم تعالج بجدية حتى الآن .

5 ـ ضعف التعاون وتباين وجهات النظر وسوءالتفاهم بين الجهاز التنفيذى للاستيراد وبعض الجهات المستوردة فى نطاق الموازنة السلعية أدى الى التأخير فى تنفيذ موازنة تلك الجهات .

6 ـ قلة اهتمام اغلب البلديات بقطاع النشاركيات والحرفيين واعطاء الاولوية للجهات العامة بالبلدية على حساب هذا القطاع أو ان النشاط الحرفى والتشاركى الموجود بها لايتناسب والموازنة المعتمدة لكل بلدية والموزعة وفقا لعدد السكان .

7 ـ اهمال المصانع المملكة حيث منحت موافقات خلال الربع الاول من هذه السنة ضمن مخصصات الشركات الصناعية التى كانت تتبعها فى اطار موازنة الصناعات الخفيفة والتى حجبت على مصانع عديدة وأخيرا

حملت على موازنة التشاركيات والحرفين بالبلدية وبدون قرار ومع ذلك لم تتحمل اكثر المصانع على الموافقات الكافيـة مما أثـر سلبا على انتاجها والامر يتطلب الاهتمام بهذا القطاع لما له من دور فى تحويل المجتمع نحو الانتاج .

8 - استغلال الموازنة التشغلية لبعض الجهات العامة خاصة بالبلديات فى استيراد سلع تجارية وبيعها باسعار مرتفعة فى احيان كثيرة مما يعتبر تحايلا على قانون اعتماد الموازنة بل استوردت فـى احدى الحالات بقروض خارجية وكل ذلك على حساب جهات عامة اخـرى مختصة بتوريد نفس السلع مثل شركتى المواد الصحية والبلاط ومـواد البناء .

9 - التساهل فى منح الموافقات لبعض التشاركيات فى احدى البلديـات على حساب العدالة فى التوزيع سواءمن حيث قيمة الموافقةوالاسبقية او تكرار الحصول عليها أو ربما استخدمت فى غير اغراضهـا والموضوع قيد التحقيق .

10- استفادت بعض الشركات من الاتفاقيات التجارية خاصة مع المغـرب ولبنان ومالطا فى تنفيذ موازناتها بل أن بعضها تمكنت مـن الاستيراد بما يساوى اضعاف موازنتها المعتمدة (التسويق الزراعى) كما لوحظ القصور فى استغلال بعض الاتفاقيات مع دول صديقة اخـرى مثل غانا واوغندا.

11- قيام الشركات الوطنية باجراء ممارسات دون اشتراط تقديـم أى تأمينات لجدية التعاقد مما يجعل الشركات الاجنبية التى ترسـو عليها الممارسة تتهرب من التعاقد أو تطالب بزيادة الاسعـار أو تقديم سلع مخالفة للمواصفات المتفق عليها الامر الـذى أدى بالشركات الوطنية لمواجهة العديد من المشاكل .

12- التحديد غير الواضح للجهات التى ينبغى ان تمنح لها مخصصات فـى اطار الموازنة الاستيرادية للبلديات وكذلك الاسس لتقدير مخصصات كل جهة سواء كانت عامة او تشاركية. ومن الاهمية بمكان معالجة هذه النقطة من الجهات المختصة .

ملاحظات عامة حول الاستيراد والتصدير

1 ـ الارتفاع الحاد فى أسعار السلع الضرورية لدى الموزع الفرد مع صعوبة مراقبتها لاستيرادها بطرق مختلفة بالمقايضة وبدون تحويل عملة وعن طريق الاعتمادات الممنوحة للموزعين الافراد اضف الى ذلك ان الوسيلة الاخيرة لم يستفذ منها المستهلك من حيث الاسعار كما ان الاستفادة كانت محدودة من أسعار السلع المستوردة بكميات غير كافية فى اطار الموازنة الاستيرادية فهى كثيرا ماتتسرب للموزع الفردى وتباع بأسعار مرتفعة جدا، ويمكن تفادى هذه المشاكل بتحديد السلع الضرورية التى يمكن ان تستورد فى اطار الاعتمادات المصرفية وبكميات كافية وأن تستورد بقية السلع بالوسائل الاخرى وأن لايسمح باستيراد نفس السلعة بمختلف الطرق.

2 ـ ان استمرار النقص فى استيراد السلع الضرورية وبأسعار مناسبة واستفحال الظواهرالاجتماعية غير الصحيحة وما يرتبط به من توزيع غير عادل للثروة يشير الى قلة الاهتمام بمعالجة السبب الاساسى فى ذلك وهو استمرار التوازن المفقود بين الطلب على الاستيراد المرتبط بالسياستين الماليةوالنقديةمن ناحية وما يمكن استيراده بالمتاح من النقد الاجنبى من جهة اخرى ويؤمل أن تساهم القرارات الصادرة اخيرا لتحفيز العاملين فى الدولة للتحول نحو الانتاج فى تخفيض الطلب على الاستيراد، ودون أن نغفل بأن السماح للشركات المساهمة المزمع اقامتها بالمشاركة فى تنفيذ الموازنة الاستيرادية مع استمرار الوضعية الحالية لن يزيد الامر الاتعقيدا

3 ـ ضعف التعاون والتنسيق بين الجهات التنفيذية على مستوى اللجان الشعبية العامة النوعية والمستويات الادنى ادى الى عرقلة تنفيذ عديد القرارات ومعالجة الكثير من المشاكل ذات العلاقة بالاستيراد.

4 ـ الاهتمام غير الكافى من بعض الشركات بالمخالفات التى تكتشف فى مواصفات السلع المستوردة والمحددة فى عقود الاستيراد لاستعادة حقوق الشركة.

5 - عدم وجود جهة رقابية محلية محايدة تتولى المراقبة وضمان الجودة المطلوبة فى السلع المستوردة غير الغذائية، وفى نفس الوقت تعانى الاجهزة ذات العلاقة بالرقابة على الاغذية المستوردة من قصور كبير فى المختبرات وازدواجية وتداخل الاختصاصات وقدم التشريعات لمعالجة هذه القضية مما يعيقها عن القيام بواجبها لحماية كل من الاقتصاد الوطنى وصحة المستهلك والامر يتطلب دعمها ماديا وبشريا والاهتمام بتنسيق وتطوير التشريعات الحالية .

6 - التحسن الملوحظ فى صادرات المنتجات غير النفطية خاصة بالمقايضة اذ بلغت نحو (55)مليون دينار خلال فترة التقرير، اكثر من 50٪ منها منتجات صناعية وبما يعادل ضعف قيمة الصادرات المحققة خلال السنة الماضية. وتوجهت اغلب الصادرات بالتساوى بين اوروبا والعالم العربى فى حين أن 80٪ من وارداتنا كانت من اوروبا الغربية وأقل من 10٪ من العالم العربى والامكانية كبيرة للتوسع فى التصدير لو عولجت النقاط الاتية :-

أ - المساعدة فى ايجاد الاسواق الخارجية والاسعار المناسبة خاصة للداخلين لمجال التصدير لاول مرة .

ب - معالجة التكاليف المرتفعة للنقل المحلى .

جـ - اعفاء السلع المسموح بتصديرها من الرسوم الجمركية .

د - تحديد السلع القابلة للتصدير والممكن استيرادها بالمقايضة او غيرها بشكل واضح .

هـ - تسهيل اجراءات عملية المقايضة مع مراعاة ضمان الحماية للاقتصاد الوطنى .

و - الاهتمام بالتصدير من جميع البلديات .

المخالفات المالية والادارية

رابعا : المخالفات المالية والادارية

أ ـ متابعة سير العمل بالجهاز الادارى

بلغ مجموع ماورد لأمانات لجان الرقابة والمتابعة الشعبية خلال الفترة من 1990.1.1م حتى نهاية شهر الفاتح1990م عدد 5828 خمسة آلاف وثمانمائة وثمانية وعشرون موضوعا . وتم التصرف فى 4893 أربعة آلاف وثمانمائة وثلاثة وتسعون موضوعا بمتابعة الجهات الخاضعة لمتابعة اللجان الشعبية للرقابة والمتابعة الشعبية لمعالجة بعض الملاحظات التى تكشفت لهـا .

ومن خلال المتابعة لسير العمل بالجهاز الادارى فى تلك الفترة ، تكشفت جملة من الملاحظات نوردها على النحو الاتـى :ـ

- تم ضبط 12526 اثنى عشر ألفا وخمسمائة وستة وعشرون حالة (غياب) تسيب ادارى .

- قلة اجتماعات اللجان الشعبية على مختلف مستوياتها ، اضافة الى عدم تحديد مواعيد ثابتة لتلك الاجتماعات .

- غياب بعض الامناء عن حضور اجتماعات اللجان الشعبية والتقصير فى مساءلة المعنيين عن أسباب الغياب ، وتوقيع الجزاءات المناسبة عليهم .

- تزامن اجتماعات اللجان الشعبية العامة النوعية ، واللجان الشعبية للبلديات .

- الافراط فى اصدار قرارات المهمات الرسمية من جانب بعض اللجان حيث شملت اشخاص لا علاقة لهم بطبيعة المهمة ولا يعملون بالجهة الموفدة بالاضافة الى تقصير تلك اللجان فى مطالبة الموفدين بتقديم تقاريرهم عن تلك المهـام .

- اصدار العديد من القرارات الادارية (تعيين ، نقل ، ترقية ، انهاء خدمة)، بالمخالفة للتشريعات النافذة .
- التعاقد مع غير الليبيين فى المهن والوظائف المحظورة عليهم .
- صرف مرتبات لبعض العاملين طيلة فترة انقطاعهم عن العمل ، أو تمتعهم باجازات بدون مرتب .
- تهاون بعض أمناء اللجان الشعبية وتقصيرهم فى متابعة حالات التسيب الادارى فىاداراتهم واتخاذ الاجراءات اللازمةفى شأنها .
- قيام بعض اللجان الشعبية باصدار العديد من القرارات والمراسلات لغرض تمليك عدد من سيارات " شعبى عام" و " عامة " والسيارات التابعة لشركات اجنبية خروجا على التشريعات النافذة فى الخصوص .
- سوء توزيع العمل بين الموظفين داخل بعض الادارات والافتقار الى وجود التنظيمات الجيدة ، والمعايير، والتوصيفات الوظيفية مما ادى الى عدم وجود الموظف المناسب في الوظيفة المناسبة .

ب ـ قضايا التحقيق فى الجرائم الاقتصادية والمخالفات المالية والتأديبية

احصائية القضايا المنجزة والمبالغ المفقودة (من 1990/1/1م حتى 1990/12/31م.

فى اطار ممارسة الرقابة لاختصاصاتها القضائية فقد باشرت التحقيق فى عدد كبير من القضايا الجنائية والتأديبية المتعلقةبالجرائم الاقتصادية والمالية والجرائم الماسة بالادارة العامة والوظيفة العامةوقد انتهى خلال عام 1990م من التحقيق فى عدد(212) قضية واصدرت فيها رأيها المؤسس على التكييف القانونى لتلك الجرائم واتهمت فيها(348) شخصا واحالت منهم (194) متهما الى غرفة الاتهام فى عدد (97) قضية تمهيدا لاحالتهم الى محكمة الجنايات ، كما احالت (52) متهما الى المحاكم الجزئية فى عدد (26) قضية و(279) متهما الى المجلس التأديبى للمخالفات المالية فى عدد (102) قضية كذلك احالت(50)متهما الى مجالس التأديب العادية فى (15) قضية وهى مجالس التأديب فى اللجان الشعبية العامة النوعية وفى البلديات وفى الشركات والمنشآت والمجمعات الصناعية وبالاتحاد العام للحرفين والى المحاكم المهنية الطبية بالبلديات .

وتطبيقا للمادتين (9 ، 19) من قانون محكمة الشعب رقم (5) لسنة 1988م فقد أحالت اللجنة عدد (5) قضايا الى مكتب الادعاء الشعبي وذلك فى الجرائم التى يختص بها هو وحده كقضايا الواسطة والمحسوبية واستغلال الوظيفة واساءة استعمالها وكذلك فى بعض الجرائم المحددة كقضايا العقارات مثلا تمهيدا لتقديم المتهمين فيها الى محكمة الشعب.

فضلا عما تقدم فقد قامت اللجنة بمطالبة بعض الجهات بتوقيع جزاءات تأديبية على بعض المتهمين فى بعض القضايا البسيطة (25) قضية بالاضافة الى أن هناك قضايا كشف التحقيق فيها عن وجوب اتخاذ اجراءات تنظيمية بصددها وتم مخاطبة جهات الاختصاص بها (25) قضية كما قامت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بحفظ عدد (30) قضية لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى قطعيا أو مؤقتا .

وتجدر الإشارة الى ان الخسائر التى تم التحقيق فيها فى قضايا العجز والاختلاس تقارب (5) مليون دينار بالاضافة الى (14) مليون دولار فى مصرف الصحارى بالاضافة الى الخسائر الواقعة نتيجة تبديد المال العام والمنقولات العامة والخسائر الناتجة عن الانحرافات فى تنفيذ العقود الادارية وفى تخصيص العقارات وفى المصارف وفى عمليات السمسرة فى الاسواق وسوء التخزين والحرائق ....الخ.

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

متابعة التشريعات

خامسا : متابعة التشريعـــات

فى اطار متابعة التشريعات تبين عدم صدور بعض القوانين حتى تاريخ 1991/1/5 على الرغم من قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية باصدارها.

أ – القوانين التى قررت المؤتمرات اصدارها فى دور انعقادها العادى الثانى لعام 1988م والمصاغة فى مؤتمر الشعب العام فـــى دور انعقاده العادى الخامس عشـــر :–

1) قانون تعزيز الحريـــة .
2) قانون تنظيم شئون القاصرين .
3) قانون تحصيل اقساط القروض والمساكن العامة .
4) قانون المساواة فى استحقاق الاجازات .

ب – القوانين التى قررت المؤتمرات اصدارها فى دور انعقادهـــا العادى الثانى لعام 1989م والمصاغة فى مؤتمر الشعب العام فـــى دور انعقاده العادى السادس عشر .

(1) قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (9) لسنة 84 فى شـــأن تنظيم المؤتمرات الشعبية .
(2) قانون بشأن المؤتمرات والنقابات والاتحادات والروابط المهنية.
(3) قانون بشأن الجهاز الشعبى للمتابعة .
(4) قانون بشأن تنظيم شئـــون التعليم العام والتكوين والتدريب المهنى .
(5) قانون بشان تنظيم التعليم العالـــى .
(6) قانون بشأن التخطيط والتنميـــة .
(7) قانون بشأن تنظيم بعض الاحكام الخاصة بالضمان الاجتماعى .
(8) قانون بشأن المناطق البحريـــة .

ج – كما لوحظ عدم صدور اللوائح التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام بعض القوانين الامر الذى سبب فى عدم تنفيذ هـــا او تعطيل جزئى لبعض أحكامهـــا .

وهذه اللوائح والقرارات والتى تختص اللجنة الشعبية العامـــة باصدارها هـــى :–

1) اللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 1990م بشأن النظـــام الوطني للمعلومات والتوثيق المنصوص عليها بالمادة (2)من القانون.

2) قرار بتحديد مواصفـات واشكال الاوسمة والانواط وكذلك المـواد التي تصنع منها وصيغ براءتها واجراءات منحها وتوثيقهـا والميزات المترتبة على شرف استحقاقها وحملها حسب نص المـادة (2) من قانون الاوسمة والانواط رقم (6) لسنة 1990م.

3) اللائحة التنفيذية للقانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن الاتصـــالات السلكية واللاسلكية وفقا لنص المادة (10) منه .

4) قرار بوضع ضوابط واسس منح المكافآت المالية للمبلغين عـــن ارتكاب احدى المخالفات المحددة بالقانون رقم (15) لسنـــة1989 بشأن حماية الحيوانات والاشجار ، المنصوص عليه بالمـــادة(11) مـن هذا القانون .

5) اللائحة التنفيذية لقانون التنظيم الصناعي رقم (22) لسنة 1989م والتي نصت المادة (37) منـــه على صدورها خلال أجل لا يجـاوز ستة أشهر من تاريخ سريانه ، وكذلك قرار بانشاء صندوق لدعم الصناعات المحلية (المادة 24) من القانون ، وقرار بتحديد أسس وضوابط وشروط وكيفية دعم المنتجات الصناعية المصـــــدرة (المـــادة 27) .

د ـ كما يلاحظ أيضا بأن جملة من التشريعات لم تأخذ مسارها فـي التنفيذ بالشكل المطلوب والمتوخى من اصدارها من ذلـك :ـ

- عدم الالتزام في تطبيق القانون رقم (3) لسنة 1970 بشـــأن الكسب الحرام حيث لوحظ عدم تقيد المصعدين شعبيا باعداد وتقديم اقرارات الذمة المالية عند اختيارهم وعند انتهاء مدة تصعيدهم.
- التراخي في تطبيق القانون رقم (3) لسنة 1985م بشأن قواعـد تطهير الاجهزة الادارية ، وعدم اتباع الاسس التي نص عليها عند التطبيق مما أدى الى عدم صحة معظم قرارات انهاء الخدمة التـي صدرت وفقا لاحكامــــه .

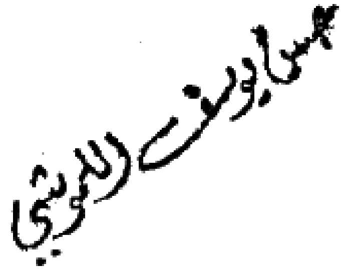

متابعة الهيئات والمؤسسات العامة

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

سادسا : متابعة الهيئات والمؤسسات

1- مصرف ليبيا المركزى.

1 - لازال رصيد الدين العام المحلى يفوق الحدود المسموح بها وفقا لما حدده القانونان رقما 15لسنة86م و(11)لسنة1990م بشأن الدين العام وقانون المصارف رقم 4 لسنة 1963م، وتعديلاته، حيث بلغ رصيده فى 1990/10/15م (5640) مليون دينار بزيادة قدرها (5ر197) مليون دينار عما كان عليه فى السنة المالية السابقة، فقد لوحظ فى هذا الشأن استمرار تنامى رصيد هذا الدين من سنة الى أخرى وقيام اللجنة الشعبية العامة باصدار قرارات تأذن بموجبها للجنة الشعبية العامة للخزانة بالاقتراض من مصرف ليبياالمركزى كان اخرها القرار رقم 300 لسنة 1990م بتاريخ 1990/3/31م بشأن الاذن باقتراض مبلغ(243)مليون دينار.

وترى اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية أن مثل هذه القرارات تعد مخالفة لنصوص القوانين المشار اليها ، وتؤكد أهمية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتفادى ما ترتب على ذلك من آثار التضخم وارتفاع الاسعار .

ب - بلغ حجم النقد المحلى المتداول فى 1990/10/15م نحو (1460)مليون دينار وبنسبة زيادة قدرها (83%) عما كان عليه فى نهاية عام 1984م، واذ تشير اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية الى هذه الظاهرة ، فأن الامر يتطلب اتخاذ اجراءات عملية لتفادى الاثار السلبية التى قد يرتبها ازدياد حجم النقد المتداول ، وتقترح فى هذا المجال مايلى:-

- تسهيل اجراءات المعاملات المصرفية مع خلق الثقة اللازمة فى التعامل بالصكوك .
- الزام الخزانة العامة ومصرف ليبيا المركزى بالتقيد باحكام قانونى الدين العام رقم 15 لسنة 1986م و (11) لسنة 1990م وقانون المصارف رقم 4 لسنة 1964م وتعديلاته .

ج - طرأ تحسن ملحوظ فى احتياطيات المصرف من النقد الاجنبى خلال الفترة المالية من 90/1/1م الى 90/10/31م بزيادة قدرها (1ر208)مليون

دينار عما كانت عليه فى نهاية السنة المالية السابقة، هذا وقد استعمل من رصيد الاحتياطى المذكور ما قيمته (3ر1151)مليون دينار كغطاء للعملة المصدرة والباقى وقدره (3ر136)مليون دينار يتمثل فى قيمة الاحتياطيات الحرة.

وعلى الرغم من التحسن المذكور الا انه لوحظ فى المقابل وجود التزامات تفوق رصيد الاحتياطى بكثير تتمثل فى قيمة اعتمادات مستندية ومستندات تحصيل خاصة بعملاء المصرف نفسه بلغت حتى 90/10/31م نحو (7ر735) مليون دينار واخرى تخص المصارف التجارية بلغت حتى90/9/30م نحو (8ر653)مليون دينار،فضلا عن وجود تسهيلات مصرفية خارجية وصلت الى (2045)مليون دولار، الامر الذى ترى معه اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية عدم التوسع فى الالتزامات الخارجية وتحديد اولويات الانفاق من النقد الاجنبى والعمل على ايجاد نوع من التوازن بين الموارد والاستخدامات.

د - وحول اعمال الرقابة على النقد الاجنبى بمصرف ليبيا المركزى لوحظ مايلى:-

- اصدار موافقات بصرف مبالغ لمقدمى بعض التقارير الطبية المنتهية الصلاحية .
- عدم التقيد بالقيمة الواردة بالتقارير الطبية كحد اقصى،حيث تتم الموافقة بالتجاوز احيانا .
- لم يتبين ما يفيد عرض بعض التقارير الطبية على اللجان المختصة، والتى يتم بشأنها اصدار الموافقات مباشرة من قبل الادارة .

هـ - قصور ادارات التفتيش والرقابة على المصارف التجارية بمصرف ليبيا المركزى فى آداء دورها الكامل نحو متابعة نواحى الخلل وعدم التزام المصارف التجارية وفروعها بالقواعد المنظمة لسير العمل المصرفى ، والتى كان من آثارها الوقوف مؤخرا على اكثر من عملية اختلاس وتلاعب واجراء بعض العمليات المصرفية بالمخالفة للقوانين والقرارات والتعليمات النافذة، مما عرض اموال بعض المصارف التجارية وحقوق عملائها للمخاطر وعبث ضعاف النفوس .

هذا وقد اتخذ فى شأن اغلب تلك القضايا الاجراءات القانونية المناسبة .

2 - المصرف العربي الليبي الخارجي

أ - لازالت سجلات المصرف تظهر أرصدة مدينة بلغت حتى نهاية العام1990م نحو (8ر112) مليون دولار يخص الخزانة العامة منها نحو (7ر62) مليون دولار كما يستحق على شركة المعدات الطبية المنحلة نحو (11) مليون دولار كما لوحظ وجود مبلغ آخر قدره (5ر34) مليون دولار يتعلق بتكاليف انشاء مبنى ادارى بمدينة سرت .
هذا وتعد معظم تلك المبالغ جامدة عن الحركة باستثناء ما يضاف اليها من فوائد سنويا،هذا فضلا عن استمرار ظهور رصيد آخر مستحق على الخزانة العامة قدره (3ر5)مليون دينار يتعلق بالمساهمات التى الت للشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية بموجب القانون رقم 6 لسنة 1981م الامر الذى يتطلب من الخزانة العامة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسويتها .

ب - لازالت أرصدة المبالغ التى قام المصرف بالمساهمة بها فى بعض الشركات ذات الانشطة غير المالية قائمة ، الامر الذى يتعين تداركه وتؤكد اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية على اهمية أن تكون مساهمات المصرف فى مجال اختصاصه .

جـ - لوحظ ضعف نسبة العائد المحقق خلال السنوات الاخيرة بالمقارنة برأس المال المدفوع فقد بلغت نسبة هذا العائد خلال عام (1985م) مثلا نحو (60٪) ثم أخذ فى التدنى خلال السنوات التالية حتى وصل فى نهاية عام 1989م نحو (5ر9٪) ، وذلك على الرغم من انفراد المصرف فى فتح الاعتمادات المتعلقة بتصدير النفط وضخامة حجم الاعتمادات المتعلقة بالاستيراد الذى يتولى فتحها وما يترتب على ذلك من عوائد .

د- على الرغم من ضخامة حجم مساهمات المصرف فى بعض المؤسسات المالية الدولية حتى 1990/9/30م والبالغة نحو (9ر159) مليون دينار، الا أنه لوحظ ضآلة حجم العائد النقدى المحقق منها والذى نسبته (1 ٪) من الاموال المستثمرة فى تلك المساهمات خلال السنوات الثلاث الاخيرة .

كما لوحـــــظ تكبد بعض تلك المساهمات لخسائر جسيمةوكان نصيب المصرف منهـــا كالآتـــى :ـ
خسائر مصرف (أرلا بنك) نحو (34) مليون دولار
وخسائرمصرف (يوباف / لندن) نحو (24ر5) مليون جنيه استرلينى
وخسائر (المصرف العربى الامريكى/ نيويورك نحو (6) مليــــــــون دولار ، كما انه بالرغم من هذه الخسائر ، وتعثر تلك المساهمات وتنبيه اللجنة الشعبية العامـــة للرقابة والمتابعة الشعبيـــــــــة الا أن المصرف لازال مستمرا فى زيادة بعض مساهماته فيها ومـــن ذلـــك :ـ

- زيادة مساهمته فى رأس مال مصرف (يوباف / لندن) من (25٪) الى (36ر5٪) والذى بلغت خسائره نحو (99٪) من رأس المال المدفوع
- زيادة مساهمته فى رأس مال مصرف (أرلا بنك) من (12ر5٪) الـــى (19٪) والذى بلغت خسائره نحو (80٪) من رأس المال المدفوع .

هـ ـ قام المصرف بدفع نصيبه فى الزيادة المقررة لرأس مال المصـــــرف العربى الليبى النيجيرى / نيامى من (1500) مليون فرنك سيفا الى (3000) مليون فرنك سيفا (وذلك فى اطار اتفاق لزيـــــــادة رأس مال المصرف المشترك).
وحيث أن المصرف قد سبق له وأن منح المصرف المذكور قرضا بقيمة (30) مليون فرنك فرنسى وتقضى اتفاقية عقد القرض (المـــــــادة السابعة منه) بأن يتم استرداد قيمة القرض عند ما يتم دفـــع رأس مال ذلك المصرف ،الاأنه لوحظ ، قيام المصرف بسداد نصيبه المقرر فى الزيادة دون استيفاء قيمة القرض أو حتى جزء منه .

و ـ شارك المصرف فى تعزيز بعض خطابات الاعتمادات الدولية ،وأمـــام عدم وفاء بعض المستوردين بالتزاماتهم ، قام المصرف بتحمـــــل نصيبه من الاعباء المستحقة بلغت فى احدى الاعتمادات نحـــــو (4ر8) مليون دولار كما بلغت فى اعتماد آخر نحو(7ر896)مليون ين يابانى ، ولم يتمكن من استرداد تلك المبالغ حتى تاريـــــخ الفحص (شهر الكانون 1990م)بالرغم من مضى عدة سنوات عليهـــــا الامر الذى يستوجب على المصرف اجراء الدراسات الفنية والماليـــــة الكافية عند الشروع فى مثل تلك العمليات .

3ـ مصرف التنميـــة

أ ـ على الرغم من توجه المصرف نحو النشاط التمويلي للقطاعات الصناعية والذى له اثر كبير فى تنفيذ خطط وبرامج التنمية الا ان مساهمته فى تمويل القطاعات الاخرى كالزراعة والسياحة لازالت دون الحد المطلوب ، هذا وقد بلغ اجمالى قيمة مشروعات التشاركيات التى تم تمويلها خلال الفترة من انشاء المصرف وحتى 1990/9/30م نحو (3ر36) مليون دينار كما بلغت قيمة مشروعات الشركات التى تم تمويلها خلال نفس الفترة نحو (4ر38) مليون دينار .

ب ـ فى اطار تحقيق المصرف لاغراضه التى نص عليها قانون انشائه ، قام بابرام اتفاقية اعتماد تمويل التجارة الخارجية مع البنك الاسلامى بجدة خلال عام 1984م يعمل بمقتضاها المصرف كوكيل عن البنك المذكور ويقوم نيابة عنه باستيراد البضائع المحولة لصالح المؤسسات المحلية المستفيدة ، وقد حقق المصرف فى هذا المجال مساهمة فعالة فى تمويل بعض مستلزمات التشغيل التى كانت تحتاجها برامج التصنيع والانتاج بلغت قيمتها نحو (8ر51) مليون دينار ، من اجمالى قيمة التعاقدات البالغة نحو (1ر92) مليون دينار ، كما قام المصرف من ناحية اخرى (خلال عام 1988) بابرام اتفاقية تعاون مع نفس البنك لتمويل وتشجيع الصادرات الوطنية للخارج وايجاد اسواق لها بالدول المشاركة فى هذا البرنامج ، الامر الذى سيحقق العديد من المزايا ويؤدى الى حماية المنتجات المحلية وضمان تسويقها ، وفى هذا الاطار تم التوقيع على اتفاقية تصدير بين المصرف بصفته وكيلا عن البنك الاسلامى والشركة العامة للصناعات الكيماوية (مجمع ابو كماش) لتمويل عملية تصدير مادة الصودا الكاوية لاحدى الشركات الجزائرية بقيمة (8ر2) مليون دولار .

ج - على الرغم من ان قانون انشاء المصرف قد حدد راس ماله بقيمة (100) مليون دينار ، الا انه من الملاحظ عدم تسييل سوى مبلغ (9) ملايين دينار منه ، فضلا على انه لم يتم تسييل الاموال المخصصة له بميزانية التحول منذ عام 1986م ، الامر الذى قد يؤثر سلبا على قدرة المصرف فى مواجهة التزاماته والنهوض بمسئولياته ، خاصة انه يعتمد على ودائع الغير فى تنمية موارده .

د - لوحظ عدم تمكن المصرف من الحصول على كافة المبالغ التى حددتها اللجنة الشعبية العامة كموارد له وذلك من حصيلة مايؤول للمجتمع من عوائد انشطة الشركات والمنشآت العامة الانتاجية ، بسبب عدم التزام العديد من تلك الشركات بما يصدر من قرارات محددة فى هذا الخصوص .

هـ - لازال المصرف يعانى من عدم قدرته على استرداد الاموال التى انفقت على بعض المشروعات الصناعية التى آلت اليه من المصرف الصناعى العقارى (سابقا) والمقدرة بنحو (21) مليون دينار كما لم يتمكن فى الوقت نفسه من توقيع عقود قروض بشأن تلك الديون .

وفى هذا الصدد ايضا لوحظ جمود معظم القروض الصناعية الممنوحة سابقا من قبل المصرف الصناعى العقارى والبالغة نحو (7ر7) مليون دينار ، كما انه لايملك الضمانات اللازمة بشانها مما جعل المصرف يقف عاجزا عن تحصيلها .

و - بلغت مساهمات المصرف المنقولة له من المصرف الصناعى العقارى سابقا نحو (9ر8) مليون دينار ، وقد لوحظ عدم تمكنه من توقيع عقود او اتفاقيات مع الجهات المساهم فيها بما يضمن ملكيته لتلك المساهمات .

عيسى يوسف الكوني

ز - لوحظ عدم قيام المصرف بصورة منتظمة باجراء زيـــــارات ميدانية للمشروعات القائمة التى تحصلت على قروض لتقديـــم المشورة الفنية لها ، والعمل على تذليل الصعاب التى قـــد تواجهها والتأكد من حسن تشغيلها ، الامر الذى يعد اخــلالا بالدور المناط به لتحقيق اغراضه .

د - القصور فى احكام الرقابة اللازمة على بعض العمليات الماليـــة ببعض فروع المصرف حيث تفتقر تلك الفروع الى :-
- وجود اقسام المراجعة الداخلية .
- العمل بنظام المصادقات لارصدة المدينين والدائنين.
- الاهتمام والجدية فى بعض اعمال الجرد .
- موازنات تقديرية توضح بنود الصرف والايراد ، بما يمكـــن من الوقوف على الانحرافات ، والتعرف على اسبابها ومن تـم العمل على تصويبها .
- متابعة بعض المقترضين فى سداد الاقساط المستحقة عليهم .

وبصفة عامة لوحظ التأخير فى سداد الاقساط المستحقة علـــى بعض المقترضين ، فقد بلغ ماامكن حصره منها بفرع بنغـــازى نحو (2ر2) مليون دينار حتى تاريخ 1990/9/30م الامــر الذى يتطلب من المصرف اتخاذ كافة مايلزم من اجراءات لاستـــرداد حقـــوقه .

4- مصرف الادخار والاستثمار العقارى

1 - عدم التزام امانة الخزانة بسداد باقى راس مال المصـــرف المصرح به والبالغ (23) مليون دينار .

ب - تأخر العديد من المصالح والجهات العامة فى سداد مساهمتهـــا المقررة للمصرف والمحددة بقانون انشائه ، الامر الذى كـــان له اثر بالغ فى عدم تمكن المصرف من ممارسة نشاطـــــه وتحقيق اهدافه على النحو المرجو منه ،ومن تلك الجهات :-

صندوق الجهـــاد	المبلغ المستحق	(90) مليون دينار .
شركة ليبيا للتأمين	" "	(5) " "

جـ - لم يتم تسييل كامل المخصصات المعتمدة للمصرف والـواردة بميزانية التحول ، فقد بلغ ماتم تخصيصه للمصرف خلال الفترة من عام 1981م وحتى نهاية عام 1989م (129) مليون دينار سيل منها مبلغ (28) مليون دينار فقط ، كما انه خلال عام 1990م لم يتم تخصيص اية مبالغ للمصرف ضمن تلك الميزانية ، الامر الذى ينعكس اثره على نشاط وعمليات الاقراض بالمصرف .

د - لم يتمكن المصرف من الحصول على حصيلة اقساط التمليك ومقابل الانتفاع للمساكن المشيدة بالمال العام والمساكن التى آلت للدولة بموجب التشريعات النافذة وقد قدرت حصيلة تلك الاقساط بنحو (120) مليون دينار ، هذا ومما هو جدير بالذكر ان بعض البلديات قد قامت بعدة محاولات لتنفيذ ماقضت به تلك التشريعات ، منها بلدية طرابلس حيث قامت بتشكيل لجنة بالخصوص .

الاانه لوحظ تعثر أعمال هذه اللجنة بسبب بعض المصاعب التى واجهتها والمتمثلة فى عزوف بعض المواطنين على التمليك لارتفاع قيمة العقارات وغياب التنسيق بين لجنتى التخصيص والحصر الى غير ذلك من الاجراءات الادارية والفنية التى حالت دون انتهاء اللجنة من اعمالها .
كما ان هناك بلديات اخرى قامت ببذل نفس المحاولات دون ان توفق فى اجراء حصر شامل لكافة العقارات وتحويل الايرادات المتحصلة عنها الى المصرف ومنها (بلدية المرقب (سابقا) وبلدية الجبل الاخضر / فرع درنة) .

هـ - قصور دور المصرف فى تنمية وتشجيع الادخار وفقا لما تقضى به قانون انشائه ، على الرغم من وجود بعض المحاولات التى بذلت فى هذا الخصوص ، الا انه حتى تاريخه لم يتم وضع الأسس والخطوات العلمية اللازمة لتنفيذ ماقضى به القانون .

و - عدم التزام بعض الجهات والمؤسسات العامة بتحويل حصيلة اقساط القروض العقارية والانتفاع التى سبق استقطاعها من مرتبات العاملين والتى قدرت بنحو (35) مليون دينار ، كما لوحظ فى هذا الصدد ايضا عدم التزام العديد من الوحدات العامة تطبيق ماقضى به قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 345 لسنة 1987م بشأن الزام تلك الوحدات بضرورة تقديم العاملين لديها مايفيد سداد الاقساط العقارية المستحقة عليهم كشرط لصرف مرتباتهم .

ز - تعثر المصرف فى تنفيذ طلبات الاقراض المقدمة اليه والتى بلغت منذ انشائه وحتى نهاية عام 1989م نحو (31131)طلبا بقيمة قدرها (671.2) مليون دينار ، حيث لوحظ عدم تمكن المصرف من تنفيذ سوى عدد (13932) طلبا منها والتى تتعلق جميعها بعام 1981م وبقيمة (291.7) مليون دينار ، الامر الذى اضعف الثقة بمقدرة المصرف على تنفيذ باقى الطلبات وانعكس اثره فى تقليص عدد الطلبات المقدمة خلال السنوات التالية .

ح - يشارك المصرف فى عدد (9) شركات بلغت قيمة مشاركته فيها (1.3) مليون دينار آلت اليه من شركة الاستثمارات الوطنية (المنحلة) وقد لوحظ ان كافة تلك المشاركات تخرج عن نطاق اختصاص واهداف المصرف التى حددها قانون انشائه ، فضلا على ان كافة تلك المشاركات لم تحقق اية عوائد .

ط - ضعف الرقابة على حركة بعض المعاملات المالية والمخزنية بالمصرف وكان من ابرز مظاهر ذلك :

- صرف سلف للعاملين بالمصرف فى حدود مرتب سنة استنادا على قرار لجنة الادارة ، الامر الذى يعد خروجا على الشروط والضوابط المعمول بها لموظفى الدولة بشأن قواعد منح القروض الاجتماعية من قبل المصارف التجارية .
- التأخير فى توريد بعض المتحصلات النقدية والصكوك الى المصرف وصلت احيانا الى (15) يوما .

. استخدام عهدة المصروفات النثرية فى صرف بعض العمليات المتعلقة بصيانة الآلات وصرف تذاكر السفر وخلافه .

. عدم تعزيز بعض عمليات الصرف بالمستندات المؤيدة .

. ظهور العديد من المعلقات القائمة بمذكرات تسويات المصارف دون العمل على دراسة اسبابها وتسويتها .

. عدم وجود بطاقات أصول ثابتة بالفروع تحتوى على كافة البيانات الاساسية والضرورية حول تلك الاصول، الامرالذى يشكل صعوبة فى اجراء المطابقات اللازمة بين نتائج الجرد الفعلى والمقيد بالسجلات ، ويؤدى الى عدم الكشف عن الاخطاء وتحديد الانحرافات بدقة مثال ذلك(فروع طرابلس، بنغازى سرت ، غريان ، يفرن) .

. لم يتبين تواجد بعض الاصول على الطبيعة ، على الرغم من وجود قيمة دفترية لها .

ي - تراخى المصرف فى تحصيل بعض اقساط التمليك والايجارات الخاصة بالاملاك التابعة له كما لوحظ عدم تمكن المصرف من استرداد بعض ديونه المستحقة على املاكه المستثمرة من قبل بعض الجهات العامة مثل (جامعة قاريونس ، وامانة الصحة ، واللجنة الشعبية لبلدية بنغازى)والتى قدرت بنحو (2ر4)مليون دينار .

ك - التاخير فى اعداد الحسابات الختامية والميزانيات العمومية للمصرف ، حيث كانت آخر ميزانية أعدت لعام 1986م .

ل - تاخر المصرف فى اعداد ميزانيته التقديرية لعام 1991/90 م الامر الذى حدا باللجنة الشعبية العامة الى رفض اعتمادها وبالتالى عدم قيام المصرف بتوزيعها على الفروع للعمل بها.

5 ـ الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية

من خلال متابعة اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية لنشاط الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية وبعض مساهماتها الخارجية ظهرت بعض الملاحظات والظواهر التى نورد أهمها فى مايلى:

أ ـ حققت بعض المشاركات الخارجية للشركة خسائر مجمعة بلغ نصيب الشركة فيها حتى نهاية السنة المالية 1989م نحو (9ر59) مليون دينار لعدد (46) شركة . وقد لوحظ ارتفاع تلك الخسائر فى بعض المشاركات الى مايزيد عن القيمة الدفترية لرأس مال تلك الشركات . منها على سبيل المثال:

ـ الشركة الغويانية للصيد البحرى	بنسبة 336٪ من رأس المال
ـ الشركة الموريتانية الزراعية	بنسبة 155٪ من رأس المال
ـ شركة ميديتكس الصناعية	بنسبة 147٪ من رأس المال
ـ الشركة الصومالية الزراعية	بنسبة 142٪ من رأس المال
ـ الشركة المالطية للصيد البحرى	بنسبة 137٪ من رأس المال
ـ الشركة النيجيرية الزراعية	بنسبة 137٪ من رأس المال
ـ شركة استريس لصناعة الطماطم	بنسبة 129٪ من رأس المال
ـ شركة كارل كليبلى الصناعية	بنسبة 116٪ من رأس المال
ـ الشركة الكنغولية الزراعية	بنسبة 100٪ من رأس المال

ب ـ على الرغم من استمرار بعض الشركات التى تشارك الشركة فى رؤوس أموالها فى تحقيق الخسائر، الا انه لوحظ الاستمرار فى دعم وزيادة رؤوس اموالها وتقديم التسهيلات المالية لها ومن هذه الشركات :ـ

ـ شركة كارل كليبلى الصناعية:

بلغت خسائر هذه الشركة بنهاية عام 1989 نحو (7ر150) مليون مارك تعادل (26) مليون دينار ويبلغ نصيب الشركة منها (2ر23) مليون دينار ملتهمة بذلك مايزيد عن الحصة المدفوعة فى رأس المال والبالغة فى ذلك التاريخ (3ر17) مليون دينار .

هذا وعلى الرغم من تلك الخسائر فان الشركة لازالت مستمرة فى دعم مشاركتها فى رأس مال تلك الشركة حتى وصلت بنهاية عام 1989 الى القيمة المشار اليها . فضلا عن ذلك فقد بلغت قيمة الضمانات التى قدمتها الشركة لدى بعض المصارف ضمانا للشركة المذكورة نحو (1ر49) مليون مارك .

- شركة ميديتكس الصناعية :

بلغت الخسائر المحققة لهذه الشركة حتى نهاية عام 1988 نحو (4ر2) مليون دولار اى مايعادل (704) الف دينار/ وكان نصيب الشركة منها نحو (470) الف دينار، الامر الذى يتبين منه تجاوز تلك الخسائر لحصة الشركة فى رأس مال الشركة المذكورة والبالغة نحو (322) الف دينار .

كما تعانى تلك الشركة من مشاكل اقتصادية وصعوبات مالية جمة نتيجة تردى اوضاعها الاقتصادية والادارية .

- الشركة الغويانية للصيد البحرى:

قامت الشركة بضمان الشركة المذكورة لدى مجموعة المصارف العربية الفرنسية مقابل حصولها على قرض بقيمة (1ر5) مليون دولار والذى يفوق قيمة رأس مالها المدفوع والبالغ (5) مليون دولار .

هذا وبسبب سوء الادارة والصعوبات والمشاكل المالية التى تعانى منها تلك الشركة، لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها نحو سداد القرض، الامر الذى دعا الى الرجوع على الشركة (الضامن) بقيمة الاقساط وفوائدها وغرامات التأخير والعمولات المترتبة عليها والتى وصلت خلال عام 1990م نحو (6ر5) مليون دولار .

جـ - تظهر سجلات الشركة عدد (9) شركات مشتركة بلغت قيمة المشاركة فى رؤوس اموالها نحو (1ر5) مليون دينار، موقوفة ومجمدة عن النشاط ومنها ماتم تصفيته (الشركة التوجولية للصيد البحرى) ومنها ماهو تحت التصفية (الشركة المالطية للصيد البحرى، الشركة المالطية للكيماويات الزراعية) فضلا عن بعض الشركات الاخرى التى تنتظر التصفية ومنها:

- الشركة الغويانية للصيد البحرى
- الشركة المالية الزراعية
- الشركة الكونغولية الزراعية
- الشركة البنينية للصيد البحرى
- الشركة البنينية للتعدين

د - قامت الشركة بضمان بعض الشركات المشتركة لدى بعض المصارف والمؤسسات المالية بلغ عددها نحو (14) شركة وذلك على الرغم من سوء الاوضاع المالية والاقتصادية والخسائر المتجمعة لتلك الشركات ومن امثلة ذلك:

شركة استريس لصناعة الطماطم:

تحملت الشركة المذكورة على (7) ضمانات بقيمة (7ر12) مليون دولار على الرغم من خسائرها المرحلة والبالغة حتى نهاية عام 1989م نحو (5ر1) مليون دينار .

شركة استارف فوتوليتو للطباعة:

تحملت الشركة المذكورة على ضمانة بقيمة (800) مليون ليرة ايطالية، وقد عجزت عن سداد التزاماتها بسبب افلاسها مما ادى الى الرجوع على الشركة الضامنة بالقيمة .

هـ - لازالت ارصدة القروض الممنوحة لبعض الشركات متضمنة بعض القروض المشكوك فى تحصيلها كالقروض الممنوحة لبعض الشركات المحققة لخسائر بلغت نحو (9ر9) مليون دينار ومن امثلة تلك الشركات:

- شركة ميديتكس الصناعية
- الشركة الصومالية الزراعية
- الشركة العقارية اريسكو
- شركة استارف فوتوليتو
- شركة زفيبا
- شركة الانتوجراف
- الشركة المالطية للصيد البحرى

6- النهر الصناعى العظيم

أ - سير العمل بمنظومة نقل المياه والخزانات الملحقة بها

تبين من خلال المتابعة الميدانية لسير العمل بهذه المنظومةوكذلك الخزانات الملحقة بها بأنه مرضى عدا بعض الملاحظات وهى كالآتى:

1 - تأخر معالجة التشققات التى ظهرت بالكمرات الخرسانية حول الخزانات الحديدية سينتج عنه مضاعفات تؤثر على وضع الخزانات على المدى الطويل .

2 - القصور فى اختيار موقع خزان سلوق الأمر الذى نتج عنه تجمعكمية كبيرة من مياه الامطار حوله مما يهدد وضع الخزان .

3 - تأخر اعداد وتكوين الكوادر الفنية الوطنية اللازمة لادارةوتشغيل وصيانة مرافق المنظومة وان شرع مؤخرا فى ايفاد عدد من المهندسين الا أن ذلك لايتناسب والعدد المطلوب .

4 - لم يتم اتخاذ أية اجراءات عملية حتى الآن بشأن تركيب محطات رصد الهزات الارضية بحقلي السرير وتازربو .

5 - تأخر الاجراءات لمعالجة ظاهرة نمو الطحالب الضارة التى توفرت لها الظروف الملائمة لنموها بالخزانات .

6 - لايوجد نمط موحد لأخذ قياسات الانفعالات أثناء اختبارات خزانات الموازنة بالسرير وتازربو الأمرالذى لايمكن معه ضبط سلامةالتنفيذ .

7 - تأخر تقديم البرنامج الزمنى للاختبارات الهيدروستاتيكية لخط البريقة - السرير وخط اجدابيا - سلوق الامر الذى لم يتم معه متابعة التجارب وتقييم نتائج الاختبارات للأجزاء التى تم اختبارها .

ب - متابعة سير العمل بحفر الآبار بحقلى السريروتازربو

من المتابعة الميدانية لسير العمل بحفر الآبار بحقلى السرير وتازربو لوحظ الآتى :-

1 - ان العمل بحفر الابار بحقلى السرير وتازربو يعتبر متعثرا ومتأخرا ولا يواكب تقدم سير العمل بمنظومة نقل المياه والخزانات وتركيب المعدات الميكانيكية والكهربائية بالمشروع الامر الذى سيترتب عليه دفع تعويضات وغرامات مالية كبيرة للمقاولين الآخرين .

2 - سبق وأن نبهت مصلحة المياه والتربة سابقا باعتبارها استشارى المشروع الى ضعف المقاول وعدم توفر الامكانيات الفنية لديه لانجاز العمل بالاضافة الى توريده مواد مخالفة للمواصفات الاانه لم تتخذ الاجراءات المناسبة بالخصوص .

3 - بالرغم من قبول النتائج والتوصيات التى توصل اليها الاستشاريون المحايدون شريطة أن ينفذ العمل على مسئولية الشركة المنفذة الا أن الشركة لم تتقيد بذلك.

4 - أستمرت الشركة فى التنفيذ بالمخالفة بالرغم من وجود الاستشارى الاجنبى المشرف والذى كلف بدلا من مصلحة المياه والتربة وبحضور ومتابعة ممثلى الجهاز دون أخذ أية اجراءات تحفظ حقه والمال العام الامر الذى نتج عنه تنفيذ اعمال مخالفة لمواصفات المشروع .

5 - ظهور العديد من العيوب الفنية بأغلب الابار التى تم حفرها بالحقلين وفشلها فى تحقيق الانتاجية المتوخاة منها وثبت ذلك من خلال الاختبارات والفحوص العلمية بما فيها التصوير المرئى . الامر الذى يتوجب معه اصلاحها أو حفر بدائل للمحافظة على القدرة الانتاجية المتوخاة .

6 - أصرت الشركة المنفذة على تحمل الجهاز تكاليف أعمال هذه الصيانة أو حفر الآبار البديلة بالرغم من استمرار مسئوليتها عن الاعمال المنفذة وكذلك مسئولية الاستشارى المشرف .

7 - اتضح من خلال المتابعة ان تنفيذ ابار المرحلة الاولى لايتم حسب المواصفات التعاقدية المتفق عليها وبما يتمشى مع نوعية مياه هذه الآبار والظروف البيئية المحيطة بها .
حيث تم توريد وتركيب معدات هيدروميكانيكية مصنعة من مواد مخالفة للمواصفات ومعرضة للتآكل والتلف .

8 ـ تساهل الجهازوقصور الاستشارى الاجنبى المشرف وضعف الشركة المنفذة من حيث الامكانيات الفنيةلديه سواء فى المعدات أوالاطقم البشرية ترتب عليه تراكم المشاكل وما نتج عنها من مضاعفات أدت الـــى توقف العمل بالكامل منذ فترة زمنية طويلة .

9 ـ يؤخذ على جهاز تنفيذ النهر تقديمه العديد من التنازلات قدمـــت للمقاول المنفذ بالاضافة الى منحه مبلغ مالى كبير كتعويض ! بحجة دفع العمل .واعتماده بالكامل على الاستشارى الأجنبى للاشراف على العمل بدلا من مصلحة المياه والتربة وهي الجهة المتخصصةوالمخولة رسميا لادارة هذه الأعمال .

ولمزيد من الايضاح حول آبار كل حقل نقدم الملخص التالى :

1 ـ آبار حقل السرير

1 ـ عـدد الآبار الكلى حسب العقد (150) بئرا انتاجيا وعـــدد(24) بئرا للمراقبةتم حفر (126) بئرا انتاجيا ، (20)بئرا للمراقبة.

2 ـ يتم الضخ حاليا من عدد (13) بئر انتاجى من مجموع(21)بئرا فقط مركب عليها مضخات بطاقة انتاجية تبلغ (365)م3 / ساعـــة للبئـر الواحد وذلك لاجراء التجارب على الخزانات .

3 ـ اتضح أن عدد الآبار القابلة للضخ (19) بئرا انتاجيا أما الباقى ومجموعها(107) بئرا فيمكن تصنيفها كالاتـى:

أ ـ عدد (23) بئرا بها عيوب .

ب ـ عدد(84)بئرا لم يتحدد وضعها بعد من حيث القبول أوالرفض .

ب ـ آبار حقل تازربـــو:

1 ـ عدد الآبار الكلى حسب العقد(120)بئرا انتاجيا وعدد(24)بئـــرا للمراقبة.

2 ـ عدد الآبار الانتاجيةالتى شرع فى حفرها(108)بئراانتاجيا.وسيتم ترحيل بقية الآبار وعددها(12)بئرا انتاجيا الى حقل السرير .

3 ـ عدد الآبار الخاصة بالمراقبة التى تم حفرها (8)آبار .

4 - العمل متوقف حاليا بحقل تازربو نتيجة لظهور العديد من العيوب بالآبار ومانتج عنها من مشاكل بين المقاول والجهاز . بالاضافة الى مخالفة ماهو وارد فى الدراسات والتصميمات الى الواقع حيث تبين أن المنطقة الشمالية الغربية من الحقل مطابقة للمواصفات من حيث العمق . بينما المنطقة الشمالية الشرقية من الحقل وجد أن الطبقات الحاملة للمياه تزداد عمقا كلما اتجهنا شرقا وقد وصلت هذه الطبقات الى عمق يزيد عن (600) متر مما ترتب عليه زيادة فى أعماق الآبار بصفة عامة. وقد قامت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة باتخاذ الاجراءات اللازمة .

ج - مراجعة العقود والدفعات

تمت مراجعة العديد من العقود المبرمة مع الشركات المنفذة ودفعات الاعمال الجارية وتم استخلاص العديد من الظواهر نورد اهمها كما يلى :-

1 - لم يتم موافاة أمانة اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بمستندات عقد المرحلة الثانية للنهر الصناعى العظيم .
2 - صرف مبالغ للمقاولين فى غير الحدود التى أجازتها القوانين .
3 - تراخى ادارة النهر فى حمل المتعاقدين المقصرين على تنفيذ بعض التزاماتهم التعاقدية .
4 - صرف مستحقات بعض المقاولين دون توفر الضمانات الكافية .
5 - ضعف القدرات الماليةوالفنية لدى بعض المقاولين .
6 - التقصير فى اعتماد بعض المستندات كقوائم الكميات والاسعار.
7 - القصور فى الدراسات الاولية لبعض عقود المشروع الامر الذى ترتب عليه تعدد الاوامر التعديلية .
8 - صرف دفعات لمقاولين دون أن تقابلها توريدات أوأعمال منجزة.
9 - عدم التحديد الدقيق لقيمة عقود المشروعات .

د: متابعة دراسات المياه والتربة للمساحات المراد استغلالها

حول هذه الدراسات تم عقد العديد من الاجتماعات بين مختصى الامانة وهيئة استثمار مياه النهر الصناعى العظيم وكذلك الادارة العامة للاستثمار سابقا .

ونخلص هنا من خلال الاطلاع على المستندات الخاصة ودراسات المياه والتربة للمرحلة الاولى الى العديد من الملاحظات نوضحها فى النقاط التالية :-

1- لم تستقر هيئة استثمار المياه على اى نمط استثمارى محدد حتى الآن مما ترتب عليه تأخير اعداد الدراسات النهائية بصورة متكاملة ووضعها فى قالب تنفيذى .

2- قدم الاستشارى مقارنة مغلوطة حيث أستعمل التحاليل المالية بدلا من التحاليل الاقتصادية للعلاقة بين تكلفة عناصر الانتاج والمردود الاقتصادى . وتجدر الاشارة هنا الى أن أسعار المنتجات التى اعتمدتها الدراسة مضخمة بالعملة المحلية وأسعار تكلفة الانتاج مخفضة بالعملة الاجنبية وأستعملت للمقارنة بين المفقود والمردود معامل تحويل صورى (السعر الرسمى للدينار الليبى) مما لايعكس القيمة الحقيقة لتكلفة الانتاج

3- برنامج البحوث التطبيقية والتدريب لتشغيل منظومة التوزيع وصيانتها ولتنفيذ عمليات أستثمار المياه لم يشرع فى تنفيذه بعد ونظرا لأهمية هذا الموضوع ترى امانة اللجة الشعبية للرقابة والمتابعة الشعبية ضرورة الاسراع فى اجراء البحوث التطبيقية ضمن اطار برنامج الاستثمار واعداد الكوادر الفنية اللازمة لادارة وتشغيل المنظومة وصيانتها.

4- هناك تضارب فى المعلومات الواردة من الهيئة العامة لاستثمار المياه حول استثمار بعض المواقع ويتضح ذلك من محاضر الاجتماعات المشتركة وردود الهيئة على تساؤلات الامانة كما أن الهيئة لم تقدم حتى الان الدراسات التفصيليةلتربة مناطق بنغازى وبشر والنوفلية رغم الوعود المتكررة .
وقد سبق وأن نبهت الهيئة العامه للمياه لهذا التقصير ولم تؤخذ ملاحظاتها فى الاعتبار حيث سحب الاشراف منها واسند الى جهة اثبتت عدم قدرتها على متابعة الشركة المنفذة وتقييم ادائها .

5- التقديرات الاولية للموازنة المائية أدت الى اقتراح قدرات تخزينية عالية وذات تكلفة مرتفعة جدا وربما لاتكون هناك ضرورة لها اذا تم وضع هذه الموازنة على دراسة تفصيلية للمياه المنقولة عبر منظومة النقل والتوزيع بمراحلها الثلاثة .

6- تعدد الدراسات وتجزئتها ادى الى ضعف مستواها وتكرارها مما ترتب على ذلك ارتفاع تكلفة هذه الدراسات وعدم قدرتها على الرغم من ذلك على حسم القضايا التى تعتزم حلها مثلما حدث فى دراسات الصرف

7 - اتضح ان الدراسات التى اعدتها هيئة استثمار المياه لاستصلاح الترب الملحية والصودية بشمال شرق الخضراء غير كافية لوضع برنامج تنفيذى متكامل لاستصلاح هذه التربة ولاتغطى هذه الدراسات الا جزءا ضئيلا جدا من الاجزاء التى ينبغى دراستها بعمق وتقدير تكلفة تنفيذها فى الحقل . وتعتبر التقديرات المالية لتكلفة برامج الاستصلاح الواردة فى تقرير هيئة استثمار مياه النهر منخفضة جدا ولاتمثل الاحتياجات الحقيقية لمتطلبات هذه البرامج .

هـ : متابعة الدراسات الخاصة بالتركيبة المحصولية والانتاج الحيوانى

تبين من المستندات المتوفرة لدينا والخاصة بالدراسات ، وكذلك الردود المرسلة الينا حول التركيبة المحصولية والانتاج الحيوانى سواء من الادارة العامة للاستثمار سابقا اوالهيئة العامة لاستثمار مياه النهر الصناعى العظيم حاليا أن جزءاكبيرامن التركيبة المحصولية تتكون اساسا من محاصيل استراتيجية (قمح وشعير واعلاف)لغرض الوصول الى الاكتفاءالذاتى من هذه المنتوجات عن طريق الاستغلال الامثل للمياه الا انه تبين من الاعمال السابقة مايلى:-

أ- تقديرات الانتاجية بالنسبة للمحاصيل المقترح زراعتها مرتفعة وبعيدة عن الواقع للاسباب التالية :-

1- كميات الاسمدة المقترحة اقل من المطلوب تحت الظروف المحلية لتحقيق الانتاج المرتفع .

2- تقديرات الاحتياجات المائية للمحاصيل منخفضة تحت الظروف البيئية السائدة بمناطق المشروع .

3- عدم تناسب العمليات الزراعية المقترحة مع الظروف المحلية السائدة (الات زراعية وعمالة ......الخ) .

ب البدائل المقترحة للتركيبة المحصولية العلفية لن تفى بمتطلبات المقترح من اعداد الحيوانات .

جـ - كميات الانتاج المتوقعة من المحاصيل العلفية لن تغطى الكميات المطلوبة للحيوانات المقترحة .

و - متابعة فحص حسابات مشروع النهر الصناعى العظيم

ومن خلال القيام بفحص حسابات مشروع النهرالصناعى العظيم عن الفترة من 1990/4/1م حتى 1990/9/30م نورد الملاحظات التالية :-

1 - ظهور اختلافات بين المصروفات المقدرةوالفعلية خلال الفترة .

2 - زيادة القيمةالمحملة على حسابات المصروفات الاستثماريةوالمتمثلة فى قيمة أعمال منجزة خلال الفترة من 1990/1/1م وحتى 90/9/30م عن قيمة الايرادات المحصلة الفعلية .

3 - عدم وجود الدراسات الكافية لأسعار العملات الاجنبية واتخاذ القرار المناسب لتحديد يوم التحويل بما يكفل عدم تحمل جهاز النهر بقيمة فروقات التحويل .

4 - ارتفاع أرصدة الديون المستحقة على جهاز النهر والتى تتمثل أغلبها فى مستحقات الشركات المنفذة للمشروع .

5 - ارتفاع رصيد الديون المستحقة على الغير والتأخير فى تسويتها والتى يتضح من خلال تحليلها عجز جهاز النهر عن الوفاءبالتزاماته المتمثلة فى المبالغ المستحقة للشركات الاجنبية فى المدى القصير.

6 - أظهرت نتائج مقارنة ايرادات المشروع المقدرة بالفعلية زيادة الفعلى عن المقدر بمبلغ(82ر13)مليون دينار ليبى.

7 - ظهور عجز فى حساب الايرادات والمصروفات حتى شهر الفاتح 1990م بقيمة (02ر51)مليون د.ل تقريبا الامر الذى يتوجب معه تدبير مصادر ايرادات أخرى لمواجهة الالتزامات الاضافية نتيجة للتوسع فى أعمال المشروع .

8 - لجوء بعض الشركات المنفذةلمشاريع الجهاز للحصول على بعض المبالغ لتسديد بعض التزاماتها المحلية فى شكل دفعات محلية تحت التسوية وسلف تحت حساب تسجيل العقود .

متابعة اللجان الشعبية العامة النوعية

سابعا : متابعة اللجان الشعبية العامة النوعية

1 - قطاع النفط

قامت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بمزاولة اختصاصاتها نحو متابعة نشاط بعض الوحدات الادارية والانتاجية التابعة لقطاع النفط حيث تمت المصادقة على عدد (2) دفعتين لبعض المشروعات بنحو (6ر4) مليون دينار والمصادقة بملاحظات على عدد (11) دفعة بنحو (4ر29) مليون دينار فى حين تعذرت المصادقة على دفعة واحدة بنحو (6ر3) مليون دينار ، كما تم دراسة عقد مشروع بقيمة (4ر34) مليون دينار وتمت المصادقة عليه بملاحظات ، ولم يتم استكمال الاجراءات التنفيذية لعقدين بقيمة (9ر53) مليون دينار هذا كما اتضحت من خلال الفحص بعض الملاحظات والظواهر نورد أهمها فيما يلى :-

1 - اسفرت نتائج فحص الاقرارات المالية الضريبية المقدمة من اصحاب عقود الامتياز عن وجود فروقات واجبة السداد للخزانة العامة ، بلغت عن الفترة من عام 1973م حتى عام 1986م نحو (54,6) مليون دينار ، وقد تم تسوية وسداد هذه المبالغ باستثناء مبلغ (9ر18) مليون دينار الذى لم يتم تسويته بعد ، كما بلغت الفروقات الضريبية المستحقة السداد عن نصيب المؤسسة الوطنية للنفط فى تلك الشركات ماقيمته (24,6) مليون دينار عن الفترة المالية منذ عام (1974 م وحتى نهاية عام 1986م) وقد إبلغت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية امانة الخزانة لاتخاذ الاجراءات اللازمة حول الموضوع .

2 - عدم التزام اصحاب عقود المشاركة مع المؤسسة الوطنية للنفط بأحكام المادة (20) من اللائحة النفطية رقم 9 لسنة 1973 م والتى تقضى بضرورة احتفاظ اصحاب عقود الامتياز بكافة المبالغ اللازمة لتمويل عمليات نشاطها بالمصارف المحلية .

3 - من خلال المتابعة التى تمت لعدد (27) مشروعا من مشروعات القطاع تبين الآتى :-

. ارتفاع أسعار المشروعات المتعاقد عليها مع الشركات الاجنبية بالمقارنة مع اسعار عقود القطاعات الاخرى فى الأعمال المماثلة .
. مخالفة القانون رقم (12 لسنة 84) بشأن استخدام اللغة العربية وذلك عند ابرام عقود الأعمال المدنية التى تبرمها الشركات التابعة لهذا القطاع .

4 ـ القصور فى التقيد ببعض الاحكام الواردة بلائحة العقود الادارية عند التعاقد على تنفيذ بعض المشروعات .

5 ـ الاهمال فى استيفاء أو ارفاق بعض المستندات اللازمة لمراجعة دفعات بعض العقود المحالة على اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية تنفيذا للمادة (23) من القانون رقم 79 لسنة 1975م .

6 ـ تجاوز الميزانيات المخصصة والمعتمدة من قبل القطاع فى بعض المشروعات التى يتم تنفيذها للشركات التابعة .

7 ـ لوحظ تأخر اغلب مشروعات القطاع وفق البرنامج الزمنى المحدد لكل مشروع . بالاضافة الى وجود العديد من الملاحظات الفنية بالمشاريع الجارى تنفيذها بسبب القصور فى تطبيق المواصفات ومراقبة جودة المواد .

8 ـ الاعتماد على الكوادر الفنية الأجنبية فى الاشراف على الاعمال المدنية بمشروعات الشركات التابعة للقطاع بالرغم من توفر العناصر الوطنية المماثلة .

9 ـ هذا ومن خلال متابعة نشاط المؤسسة الوطنية للنفط والشركات التابعة لها تبين مايلى :ـ
ـ تأخر اعتماد الميزانية التقديرية التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة والشركات والمشروعات التابعة لها لعام 90 /91 ، اذ صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 744 لسنة 1990 باعتمادها بتاريخ 1990/8/26م ، ولم يتم ابلاغ اللجنة الشعبية للمؤسسة بهذا الاعتماد الا بتاريخ 1990/10/13م .

- تأخر بعض الشركات التابعة للمؤسسة فى تقديم ميزانياتها وحساباتها الختامية للجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية لأغراض الفحص والمراجعة فى المواعيد المحددة لها .

- بلغت الديون المستحقة للخزانة العامة طرف المؤسسة الوطنية للنفط فى 1990/10/13م نحو (9ر422) مليون دينار تمثل مبالغ مستحقة عن الدخل المحقق عن الفترة من 1982/1/1م حتى 1988/12/31م وتنبه اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية الى ضرورة الاسراع باتخاذ الاجراءات الكفيلة لتسوية كافة المبالغ المستحقة لضمان حصول الخزانة العامة على الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج وخطط التحول .

- قيام المؤسسة والشركات التابعة لها بالاستعانة بعدد كبير من شركات الخدمات غير الوطنية ، فى حين يتوفر عدد من الشركات الوطنية العاملة فى نفس المجال .

- تأخر المؤسسة الوطنية للنفط فى تلييب الوظائف بالكامل داخل قطاع النفط وذلك بالمخالفة لاحكام الفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم 10 لسنة 1979م بشأن اعادة تنظيم المؤسسة .

- عدم تحقيق بعض الشركات التابعة للمؤسسة مستهدفاتها فى مجال المسح السيزمى والحفر الاستكشافى خلال النصف الاول من العام 90 / 91م .

- انخفاض انتاج النفط الخام لبعض الشركات ، ومنها شركة فنترسهال حيث لم يتجاوز متوسط انتاجها اليومى (15) الف برميل الأمر الذى قد يترتب عليه ارتفاع تكلفة الانتاج .

- بلغت الكميات المحروقة من الغاز المنتج خلال النصف الاول من العام نحو (111675) مليون قدم مكعب وبنسبة تصل الى (47٪) من اجمالى الكميات المنتجة ، مما يشير الى غياب البرامج الكفيلة باستغلال الغاز الاستغلال الأمثل .

- لم يتم تشغيل المصافى المحلية بكامل طاقاتها التصميمية حيث لم تتجاوز الكميات المكررة من النفط الخام بهذه المصافى مانسبته (78٪) من الطاقة التصميمية لها .

- تبين تغطية معظم منتجات النفط لاحتياجات الاستهلاك المحلى فيما عدا بنزين السيارات الذى يغطى مابين (40٪ ـ 50٪) من الاستهلاك المطلوب ، واما الباقى فيتم توفيره بالاستيراد حسب اتفاقيات تكرير النفط الوطنى بمصافى خارجية عن طريق شركة الاستثمارات النفطية .

- بلغت الحفارات العاطلة نحو (14)حفارة بنسبة تصل الى (41٪) من اجمالى الحفارات العاملة البالغة (34) حفارة ، الامر الذى يؤدى الى تعطيل اعمال الاستكشاف والانتاج .

- لاتقوم بعض الشركات التابعة للمؤسسة بالعمل بنظام حسابات التكاليف ، الامر الذى يؤدى الى عدم احكام الرقابة على عناصر الانتاج وتحديد الاسعار المتعلقة بها ومن ذلك (شركة راس لانوف لتصنيع النفط والغاز) .

- غياب البرامج الجيدة بالشركة الوطنية للكيميائيات النفطية للصيانة الوقائية للمصانع والوحدات الانتاجية بما يسمح بانسياب الانتاج ومنع الحوادث التى تؤدى الى العطل لفترات غير عادية ، هذا وتواجه الشركة بعض المشاكل والصعوبات منها (توقف الانتاج بمصنعى الامونيا الاول والثانى) .

- تدنى نسبة انتاج وحدة اسفلت الزاوية حيث بلغت نحو (30٪) من المستهدف كما لم تتجاوز انتاجية وحدة اسفلت بنغازى مانسبته (41,7٪) من المستهدف منها وكذا مانسبته (41,5٪) من مادة السولار الثقيل ويرجع ذلك الى ركود التسويق مما اضطر الى التشغيل بنصف الطاقة الانتاجية .

- تواجه شركة الزاوية لتكرير النفط بعض الصعوبات المتمثلة في ارتفاع تكلفة بعض مستلزمات التشغيل وقطع الغيار بل وصعوبة توفير بعضها احيانا في الوقت المناسب .

- بلغت الديون المستحقة للشركة الوطنية للكيميائيات النفطية على الغير حتى 1990/6/30م نحو (8) مليون دينار ، الامر الذى تنبه اليه اللجنة وتؤكد على ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتسوية تلك الديون .

2 - قطاع الاستصلاح الزراعى وتعمير الاراضى

قامت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بالمتابعة الميدانية لعدد (175) مشروعا من مشروعات القطاع بلغت قيمتها الاجمالية (1ر261)مليون د.ل تقريبا منها(59)مشروعا جارى العمل بها والمتوقفة (98) مشروعا ، أما المشروعات التى لم يبدأ العمل فيها (18) مشروعا .

وقد سجلت الظواهر التالية :-

1 - سوء اختيار مواقع بعض الآبار مما عرضها للتلف والتخريب وعدم الاستفادة منها بالصورة الصحيحة .

2 - ابرام عقود لتنفيذ مشروعات غير مدرجة بالخطة أساسا ويتم الصرف عليها من مشاريع آخرى مدرجة .

3 - اقامة بعض المشروعات دون تنفيذ المرافق المكملة لها مماأدى الى صعوبة الاستفادة من تلك المشاريع .

وفى اطار فحص ومراجعة العقود المتعلقة بتنفيذ المشروعات بهذا القطاع تمت المصادقة على عقد واحد بقيمة (4ر53) مليون د.ل تقريبا والمصادقة بملاحظات على سبعة عقود بقيمة (9ر13) مليون د.ل تقريبا كما أن اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعى وتعمير الاراضى لم تقم باستكمال الاجراءات التنفيذية لعدد(60) عقدا قيمة (55) منها (6ر130) مليون د.ل تقريبا و (925) الف دولارا أمريكيا وعدد (5) عقود لم تتحدد قيمتها .

كما تمت المصادقة على(58)دفعة بقيمة (5ر11) مليون د.ل تقريبا والمصادقة بملاحظات على(40)دفعة بقيمة (4ر11) مليون د.ل وعدم المصادقة على(36)دفعة بقيمة (65ر6) مليون د.ل تقريبا. وبرزت الملاحظات التالية :-

1 - توقيع بعض العقود قبل عرضها على اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية .
2 - مخالفة بعض أحكام لائحة العقود الادارية ونماذج العقود المعتمدة.
3 - القصور فى اجراء الدراسات كدراسة الجدوى الاقتصادية أو اعداد المواصفات الفنية والرسومات التفصيلية لبعض المشاريع .
4 - تعدد الأوامر الاضافية والتعديلية فى أعمال بعض العقود أثناء التنفيذ.
5 - التراخى فى متابعة ايفاء بعض المقاولين لالتزاماتهم التعاقدية كتجديد خطابات الضمان ووثائق التامين .
6 - عدم وجود محاضر اثبات حالة لبعض المشاريع قبل توقيع عقود جديدة لها .
7 - عدم خصم غرامة التأخير المستحقة لبعض العقود أو موافاة اللجنة الشعبية للرقابة بما يفيد الاعفاء أو تمديد العقد .
8 - عدم توفر التغطية المالية اللازمة لصرف قيمة بعض الدفعات .

- ومن خلال المتابعة للعديد من المشاريع الزراعية الانتاجية نورد الملاحظات التالية :-

1 - نقص السيولة بالمشاريع الزراعية أدى الى عجزها فى مواجهة التزاماتها ودفع أجور العاملين بها فى مواعيدها ، كما ساهم فى تحميل بعض المشاريع أعباء مالية ناتجة عن فوائد مصرفية نتيجة السحب على المكشوف .
2 - التوسع فى صرف العهد والسلف للافراد والجهات العامة ، والتقصير فى متابعتها وتسويتها .
3 - ضخامة حجم المرتبات نتيجة تكدس المنتجين فى بعض المشاريع بما لايتناسب مع نشاطها ، وحصيلة ايراداتها .
4 - التقصير فى تطبيق نظام محاسبة التكاليف لتحقيق الرقابة على عناصر التكلفة فى أغلب المشاريع .

5 - مخالفة قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 355 لسنة 89 فى شأن تقرير علاوة تمييز لبعض العاملين بالوحدات البيطرية واجهزة تربية الدواجن والمجمعات الانتاجية للدواجن ، حيث لوحظ صرفهالكافة العاملين بتلك الوحدات بغض النظر عن طبيعة عملهم وعلاقتهم بالمهنة .

6 - قدم وتهالك قنوات وانظمة الرى ببعض المشاريع ، والتقصير فى اجراء الصيانة والترميمات اللازمة لها .

7 - نقص الاعلاف الخشنة فى بعض محطات الابقار أدى الى تقديم اعلاف غير صالحة تسببت فى زيادة نسبة النفوق .

8 - نقص الادوية ، والكيماويات البيطرية ، والوسائل والامكانات اللازمة لعلاج الحالات الوبائية والمعدية فى المواعيد المناسبة والتأخير فى اجراء التحصينات .

9 - التدنى المستمر لمعدلات وكميات انتاج النخيل واهمال العناية بأشجاره وفسائله مما تسبب فى انتشار بعض الامراض .

10- انخفاض انتاجية أشجارالفاكهة لتجاوزها العمر الانتاجى الامر الذى يتطلب السماح بالازالة وغرس بديل لها .

11- قطع الاشجار والغابات فى كثير من المناطق ادى الى انحسار الغطاء النباتى .

12- اقامة بعض المشاريع الزراعية دون التأكد من توفر مصادر مياه تكفى حاجة تلك المشاريع مما كان له الاثر الاكبر فى عدم الاستفادة منها وتحقيق الهدف من انشائها .

13 - اختيار محطات ابقار فى مناطق ليس بها مياه ولامزارع اعلاف ادى الى قفلها منذ مدة طويلة .

14 - تدنى الانتاج فى بعض المشاريع بعد ضمها ودمجها فى شركات الانتاج الزراعى والحيوانى فى بعض البلديات .

15 - اهمال متابعة المزارعين المستفيدين من المشاريع الاستيطانية مما ترتب عليه عدم تحقيق المستهدف من هذه المشاريع .

16 - الاهمال فى متابعة تنفيذ مشروع الحزام الاخضر لمقاومة التصحر فى العديد من البلديات .

وقد قامت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بمتابعة مشاريع انتاج الحبوب بالجنوب وهى : السرير ،الكفرة ،مكنوسة ،الاريل ، ايروان وبرجوج . حيث بلغت المساحة المزروعة فى تلك المشاريع للموسم الزراعى 89 - 1990م (29646.5)هكتارا - حصد منها (5ر28176)هكتارا وبلغت كمية الانتاج من المحصول الشتوى (107.502)طن بمعدل انتاج (8ر3) طن للهكتار .

واتضحت العديد من الملاحظات عن تلك المشاريع نوجزها فيما يلي:

1 - نقص السيولة المالية بها مما يحد من مقدرتها على مواجهة التزاماتها واجراء التطويرات والتحسينات الضرورية .
2 - نقص الكفاءات الفنية لتسيير العمل بها .
3 - نقص الآلات الزراعية ، وقطع الغيار اللازمة لها ، ولآلات الري الدائري .
4 - نقص المبيدات لمقاومة الآفات والأمراض المختلفة .
5 - نقص وسائل المواصلات الصحراوية الملائمة لظروف المشاريع .
6 - القصور في توفير المواصفات السليمة في مخازن الحبوب بالمشاريع
7 - حاجة بعض المشاريع الى وسائل السلامة والأمان والاغاثة كسيارات الاطفاء والاسعاف ، ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي.
8 - كثرة انقطاع التيار الكهربائي في بعض المشاريع وضعف كفاءة القدرة الكهربائية في البعض الآخر .
9 - الافتقار الى معامل تحليل العينات للتربة والنباتات .
10- غياب السجلات والبطاقات اللازمة لاثبات ومتابعة حركة الاصول الثابتة للآلات والمعدات .
11- التقصير في تطبيق نظام محاسبة التكاليف لتحقيق الرقابة على عناصر التكلفة .
12- ضعف نظام الرقابة الداخلية .
13- نقص مصدات الرياح ووسائل تثبيت الرمال.

- المؤتمرات الفلاحية والجمعيات الزراعية

تابعت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بعض المؤتمرات والجمعيات الزراعية وتبين الآتي :-

1 - انعدام الرقابة الداخلية في أغلبها .
2 - استخدام حصيلة الايرادات في تغطية المصروفات مباشرة ، دون الاعتماد على الدورة المستندية ، والنظام المحاسبي السليم .
3 - التأخير في ايداع ايرادات بعض المؤتمرات ، واستغلالها من قبل بعض المسئولين لمصلحتهم الشخصية .
4 - تقاعس معظم المؤتمرات في التأمين على ممتلكاتها ، وخزائنها بالمخالفة للقانون رقم 46 لسنة 1971م.

5 - صرف مرتبات ومكافآت بعض الأعضاء والعاملين فى المؤتمرات نقدا دون اخضاعها للضرائب والرسوم المقررة قانونا .

6 - سوء الحالة التخزينية للمستلزمات والمعدات فى أغلب المؤتمرات الفلاحية مما يعرضها للاضرار والتلف من جراء العوامل الجوية، مع النقص الواضح فى وسائل المحافظة والامان ضد الحرائق .

7 - استغلال عدد من المؤتمرات الفلاحية من قبل جهات عامة ولجان شعبية فى بعض البلديات فى الحصول على ما تحتاجه تلك الجهات من مستلزمات وخدمات ، وذلك لعدم توفر الاعتمادات المالية فى ميزانية تلك الجهات .

8 - قيام بعض المؤتمرات الفلاحية بمنح تسهيلات وسلف للعديد من الجهات العامة والشركات ، والمؤتمرات المهنية ، والحرفية ،وبعض المواطنين بدون ضمانات كافية ، ودون أن تتخذ أية اجراءات لتحصيل ماكان قد صرف .

9 - التقصير فى اعداد محاضر لجرد ممتلكات أغلب المؤتمرات من أصول ثابتة" ومنقولة".

10- قيام العديد من المؤتمرات الفلاحية بفتح حسابات خاصة بالمصارف التجارية بالمخالفة لنص المادة 46 من قانون الجمعيات الزراعية رقم 46 لسنة1971م. بشأن ايداع أموال المؤتمرات الفلاحية بالمصرف الزراعى دون غيره .

11- قيام بعض الجمعيات الزراعية بتقديم الخدمات لغير أعضائهامما يضعف نصيب الأعضاء من هذه الخدمات .

12- تقصير أمانات الاستصلاح بالبلديات فى متابعة سير العمل بالجمعيات .

<u>المصرف الزراعى</u>

1 - يعانى المصرف من عجز السيولة اللازمة لمواجهةحركة القروض الزراعية المتزايدةسنويا ، وبالرغم من تضمين ميزانية التحول لدعم تلك القروض خلال السنة بقيمة (2) مليون دينار .الا أنه لم يتمتسييل أى مبلغ منها حتى شهرالتمور 1990م . واضطر المصرف لاقتراض مبلغ (25) مليون دينار من المصارف التجارية .

2 ـ على الرغم من صدور ثلاثة تفويضات مالية من الخزانة العامة لصالح المصرف بقيمة (562500) د.ل لمواجهة نفقاته المتعلقة بالميزانية التسييرية الا أنه حتى شهر التمور 1990م لم تسيل أية مبالغ منها .

3 ـ تأخر المزارعين فى سداد بعض القروض الممنوحة الامر الذى ينبغى أن يوليه المصرف العناية والاهتمام ، واتخاذ الاجراءات اللازمة التى تكفل له استرداد كافة حقوقه .

4 ـ بلغت قيمة طلبات القروض المصرفية خلال الفترة من 90/1/1م حتى 90/9/30م نحو (17) مليون دينار لم ينفذ منها سوى (4.3) مليون دينار بنسبة 25٪ فقط .

5 ـ تقصير المصرف فى موافاة أمانة الخزانة بتقارير شهرية عن ايراداته ومصروفاته على النماذج المعدة لذلك .

6 ـ الاخلال بأحكام الرقابة اللازمة على بعض العمليات بفروع المصرف ومن أبرز مظاهر ذلك :ـ

أ ـ التأخر فى اجراء الجرد الدورى والمفاجىءعلى أعمال الخزائن

ب ـ ضعف الحراسةوالاحتياطيات الامنيةاللازمة عند تداول النقود .

ج ـ غياب الرقابة الداخلية ببعض الفروع .

د ـ عدم انتظام أعمال القيد بالسجلات المالية .

ـ كما نورد الملاحظات العامة عن القطاع :ـ

1 ـ اهمال لجان الطرق الزراعية فى مباشرة اختصاصاتها فضلا عن تأخر بعض البلديات فى تسهيل أعمالها .

2 - التقصير فى اعداد خطة لتوفير المتطلبات الضرورية المختلفة للمشاريع.

3 - كثرة التغييرات الادارية ، وتغيير تبعيات المشاريع بدمجها ثم اعادتها مما تسبب فى غياب الاستقرار الادارى الذى يعد أحد العوامل الرئيسية فى نجاح المشروعات .

4 - المغالاة فى استغلال المياه الجوفية مما أثر على المخزون الجوفى من حيث الكمية والنوعية .

5 - نقص وحدات الحجر الزراعى والبيطرى بالمناطق الحدودية .

6 - تعدى المواطنين على أراضى ومناطق بعض المشروعات مما يسبب مشاكل لها ويقلل من تنميتها ، ويعيقها على تحقيق المستهدفات .

7 - التقصير فى تطبيق قانون حماية الاراضى الزراعية رقم 33لسنة 1970 وتعديلاته ، وقانون حماية الحيوانات والاشجار رقم 15 لسنة 1989م.

8 - التقصير فى وضع سياسة محددة لتسويق الانتاج خلال المواسم المتباينة على أسس علمية سليمة

3- قطاع الصناعات الاستراتيجية

قامت اللجنة الشعبية للرقابة والمتابعة الشعبية بمتابعة قطاع الصناعاتالاستراتيجية ونشاطاته وتقييم بعض المشروعات التابعة له وفحص حساباتها وقد اسفر ذلك على الملاحظات التالية :-

- فى مجال الانتاج الصناعى :

بلغت قيمة الانتاج لقطاع الصناعات الاستراتيجية خلال الفترة من 90/1/1م الى 90/9/30م ما قيمته (4ر210) مليون د.ل فى حين أن ما يقابل هذا الرقم خلال نفس الفترة من العام 89م هو مبلغ (5ر161)مليون دينار أى بزيادة نسبتها 30٪، وتجدر الاشارة الى أن الزيادة المشار اليها فى قيمة الانتاج لاتعكس الزيادة الحقيقية فى كميات الانتاج وذلك لارتباطها بعامل السعر وزيادته،حيث يتضح انخفاض كميات الانتاج الفعلى مقارنا بالطاقات التصميمية لمعظم المصانع التابعة للقطاع ، وبمتابعة تقرير الانتاج الصناعى لامانة اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية تتبين ملاحظات هامة منها:-

أ ـ انخفاض الطاقات القصوى لبعض المنتجات خلال عام 1990م عن عام 1989م.

ب ـ تساوى الطاقات المستهدفة والقصوى لبعض المنتجات .

جـ ـ انخفاض كمية المستهدف لبعض المنتجات عن عام 1989م.

د ـ اتجاه كميات الانتاج الفعلى الى السالب فى بعض المنتجات مقارنة بانتاج سنة 1989م .

وفيمايلى نستعرض كميات الانتاج المحقق لبعض المنتجات عن الفترة من 90/1/1 الى 90/9/30م.مع المقارنة بالانتاج المحقق لنفس الفترة من عام 1989م .

السلعة	الوحدة	الطاقة القصوى	الانتاج المحقق 1990م	نسبة الانتاج الى القصوى	الانتاج المحقق خلال نفس الفترة لسنة 89م	نسبة التغيير +	نسبة التغيير −
الاسمنت	الف طن	4680	3058	65	2808	29	
جرارات زراعية	عدد	5292	2683	51	2376	13	
هواتف قار يونس	عدد	75000	29020	38.6	56600		48
ابواب وشبابيك	طن	3750	115	3	225		49
اطارات داخلية	الف	405	279	68	225.76	23	
اطارات خارجية	الف	338	257	76	182.6	41	
مصافى مختلفة	الف	2895	35	1	145		73

ـ وفى اطار متابعة اللجنة الشعبية للرقابة والمتابعة الشعبية للبرامج التى من شانها زيادة الانتاج وتخفيض التكاليف ومن خلال الاطلاع على الاحصائيات المعدة فى هذا الخصوص يمكن التركيز على العناصر التالية :ـ

أ ـ من خلال دراسة تكاليف الانتاج لبعض الشركات التابعة للقطاع كشركة الشاحنات ، ومجمع ابو كماش وشركة الصهر الوطنية ، يتضح أن اغلب المنتجات الوطنية مرتفعة التكاليف مقارنة بمثيلاتها من السلع المستوردة ويرجع ذلك الى مبررات اهمها :ـ

1 ـ قيام بعض الصناعات دون اجراء الدراسة الكافية للجدوى الاقتصادية والفنية .

2 ـ انخفاض الطاقة التشغيلية مقارنا بالطاقة التصميمية والعمل فى معظم المصانع بوردية واحدة مما يؤدى الى عدم الاستغلال الامثل لعمر الالة .

3 ـ النقص الواضح فى بعض مستلزمات التشغيل والاعتماد بصورة رئيسية على الاستيراد من الخارج مما يؤدى الى عدم توفرها فى الوقت المناسب، هذا اضافة الى قصور الاهتمام بالصيانة والبرمجة السليمة لها.

4 ـ القصور فى اعداد برامج التأهيل والتدريب فى الوحدات الانتاجية وارتفاع نسبة العمالة الادارية والخدمية مقارنا بالعاملين فى الانتاج الى جانب الاعتماد على عناصر العمل الاجنبية بدرجة كبيرة.

5 ـ قلة الاهتمام بنظم حسابات التكاليف وكذلك بوضع الميزانيات التقديرية .

ب ـ تم متابعة برامج الصيانة المطبقة فى بعض شركات القطاع ، حيث لوحظ أن هناك الكثير من القصور فى التطبيق لبرامجها متمثلا فى نقص قطع الغيار والاعتماد على العنصر الاجنبى فى اجراء الصيانة اضافة الى تأجيل اجراء العمرات السنوية والضرورية.

ـ من خلال الفحص المستندى والمحاسبى لبعض شركات القطاع تبينت بعض الملاحظات نورد اهمها فيمايلى:ـ

1 ـ تأخر بعض شركات القطاع فى اقفال حساباتها واعداد ميزانياتها عن السنوات المالية الاخيرة، وذلك كما هو الحال بالنسبة لشركة آمان للاطارات والنضائد وشركة الصهر الوطنية.

ب ـ التوسع فى منح السلف الشخصية والعهد دون العمل على متابعتها وتسويتها مما أدى الى تضخم رصيدها فى بعض الشركات ومنها شركة الصهر الوطنية التى بلغ رصيد السلف بها 978 الف دينار.

ج ـ صرف بعض المبالغ النقدية فى صورة اعانات ومساعدات لجهات عامة حيث بلغ ماصرفته شركة الصهر الوطنية فى هذا الخصوص (42957) دينارا .

د - عدم القيام بالتامين على المخازن الرئيسية وعلى الخزائن العامة ببعض شركات القطاع ، وذلك كما هو الامر بالنسبة لشركات آمان للاطارات والنضائد والصهر الوطنية .

هـ - ضعف الرقابة على مخزونات بعض الشركات ، حيث ظهرت فروقات بالزيادة أو النقص فى انواع من الجرارات بالشركة الليبية للجرارات ،كما تبين ان هناك عجز فى عدد (9)جرارات تم الاشتراك بها فى بعض المعارض ولم يتضح مصيرها .

هذا كما تبين ان فرع شركة آمان ببنغازى تعانى من نقص حجم السعة التخزينية مما يؤدى الى ترك السلع فى العراء وتعرضها للتلف ، كما اتضح ان هناك مخزون تالف بمخازن الشركة بطرابلس تصل قيمته الى(150) الف دينارا.

و - التجاء بعض شركات القطاع الى الاقتراض من المصارف لمجابهة نقص السيولة ونتج عن ذلك تحمل فوائد باهظة ، وقد بلغ رصيد شركة الصهر الوطنية على المكشوف حتى 1990/9/30م مبلغ(3.2)مليون دينار، كما اتسم نشاط الشركة المذكورة بالخسارة المستمرة منذ انشائها حتى بلغ نحو(11.6)مليون دينار وهى قيمة تجاوز راس مالها.

ز - ساهمت الشركة العربية للاسمنت فى راس مال الشركة العامة لتصنيع قطع الغيار ، بمبلغ(200) الف دينار بالمخالفة للقرارات التى تنظم الشركة المذكورة والتى حددت الجهات التى تساهم فى راسمالها وليس من بينها الشركة العربية للاسمنت كما تبين عدم متابعة الشركة الليبيةللجرارات لاستثماراتها لدى الجهات العامة والتى بلغت(670) الف دينار.

- ملاحظات عامة على القطاع :

أ - تراخى بعض الشركات التابعة للقطاع فى متابعة ايفاء بعض المقاولين لالتزاماتهم التعاقدية والتى نصت عليها احكام لائحة العقود الادارية .

ب - يعانى القطاع من مشكلة ارتفاع الفاقد فى عدد المتدربين فى الخارج نتيجة فشل بعضهم والتحاق البعض الآخر بجهات عمل اخرى لاعلاقة لها بالقطاع .

ج - تدنى الانتاج فى بعض شركات القطاع ،حيث يرجع ذلك الى عدة عوامل اهمها :

نقص مستلزمات التشغيل .

نقص المواد الخام.

صعوبة تسويق بعض المنتجات.

انقطاع وتذبذب التيار الكهربائى.

كثرة الاعطال الميكانيكية والفنية .

نقص قطع الغيار.

نقص السيولة المالية.

مما يتطلب دراسة مستفيضة وجادة لهذه العناصر ومعالجتها بما يمكن شركات هذا القطاع من الانطلاق فى الانتاج .

4 - قطاع الصناعات الخفيفة

بمتابعة قطاع الصناعات الخفيفة بلغ الانتاج خلال الفترة من 90/1/1م الى 90/9/30م ما قيمته (337) مليون دينار ليبى بزيادة نسبة بسيطة (1.4٪) عن قيمة الانتاج خلال نفس الفترة من السنة الماضية، والتى لاتعكس الزيادة الحقيقية فى كمية الانتاج لاتجاه الاسعار فى العادة نحو الارتفاع والملاحظ التفاوت الكبير فى انتاج مختلف المنتجات اذ حقق بعضها انتاجية مرتفعة نسبيا تفوق 80٪ من المستهدف وأخرى كانت انتاجيتها منخفضة جدا تقل عن 30 ٪.

ويوضح الجدول التالى كميات الانتاج المحقق لبعض منتجات الصناعات الخفيفة من 1990/1/1م الى 1990/9/30م .مع المقارنة بالانتاج المحقق لنفس الفترة من عام 1989م .

نوع السلعة	الوحدة	الطاقة القصوى خلال الفترة	المستهدف خلال الفترة	الانتاج المحقق خلال الفترة 1990م	% نسبة الانتاج الى القصوى	% نسبة الانتاج الى المستهدف	الانتاج المحقق خلال 1989م	نسبة التغير +	نسبة التغير –
اسفنج صناعى	طن	6621	5325	4317	65	81	3829	13	
منتجات لدائن	طن	23175	14475	9767	42	67	7978	22	
صابون عطرى	طن	2250	2250	1488	66	66	1731		14
مسحوق صابون	طن	17625	15000	14227	81	95	13839	3	
تبغ	طن	4500	3750	3251	72	87	3658		11
ثلاجات	بالعدد	22500	16500	681	3	4	12510		94
افران	"	67500	51750	30133	45	58	57025		47
مجمدات	"	45000	33750	15674	35	46	19575		20
حليب سائل	الف لتر	112326	87798	45423	40	52	42253	7	
خضر وفواكه معلبة	طن	66417	52065	25052	38	48	17822	40	
اعلاف	طن	697074	692685	566694	81	82	534357	6	
طحن الغلال	طن	431160	404160	293464	68	73	303711		3
مكرونة	"	66753	56220	53340	80	95	58613		9
خبزوخبيز	"	33339	31347	6459	19	21	7685		16
مشروبات	الف صندوق	34203	24702	13251	39	55	14539		8
اقمشة مختلفة	الف م ط	18125	15975	13194	73	83	14828		11
سجاد بانواعه	الف م2	4149	3323	2623	63	78	3698		29
بطاطين	الف قطعة	408	408	192	47	47	270		29
قطن طبى	طن	240	120	67	28	56	33	103	
غيارات اطفال	الف قطعة	30000	15000	16126	54	107	5664	185	
احذية مختلفة	الف زوج	–	3477	3513	–	101	4008		12
صناديق كرتون	طن	11250	9000	3828	34	43	3088	24	
منتجات خزف	"	7575	4860	1517	20	31	1913		21
زجاج	"	27000	15000	8189	30	55	8847		7
كمرات خرسانية	الف م ط	1125	900	1011	90	112	1002	0ر9	
الاجر	الف طن	240	191	73	30	38	72	1	
مواسير (اسبست	طن	7500	6189	2268	30	37	3872		41
مواسير بلاستيك	طن	9225	7314	5399	59	74	5510		2

- ومن اسباب تدنى الانتاجية :

1 - نقص المواد الخام ومستلزمات التشغيل بسبب انخفاض أو عدم كفاية الموازنات المعتمدة .
2 - كثرة الاعطال والتوقفات الميكانيكية بسبب سوء التشغيل ونقص قطع الغيار وانقطاع وتذبذب التيار الكهربائى .
3 - نقص العمالة الفنية فى التشغيل والصيانة وقلة الاهتمام بالصيانة الدورية .
4 - صعوبة التسويق فى بعض المنتجات .
5 - استيراد موادا أو سلعا تامة الصنع أو سيارات على حساب الموازنة الاستيرادية المعتمدة .
6 - تكدس المواد الخام فى بعض الشركات بسبب عدم مراعاة تكامل المستلزمات عند الاستيراد.

- ومن الملاحظات العامة على هذا القطاع

1 - مخالفة بعض المنتجات للمواصفات القياسية المعتمدة مثل الاعلاف وضعف الرقابة الصحية داخل الوحدات الانتاجية وعدم الاهتمام باجراء التحاليل اللازمة .

2 - عجز بعض شركات القطاع عن الايفاء بالتزاماتها نحو المواطنين رغم استلامها لقيمة المواد المطلوبة .

3 - غياب الملاك المعتمد للعديد من المصانع للمقارنة بين العمالة الحالية مع العمالة المطلوبة للتشغيل .

4 - تخفيض الطاقات القصوى والمستهدفة للعديد من المنتجات بدون تقديم مبرر .

- وفيما يتعلق ببرنامج الاسرة المنتجة لوحظ الاتى:-
1 - ضعف الدعم المادى لهذا البرنامج .
2 - اقتصار البرنامج على بعض الصناعات البسيطة وقلة التنوع فى الانتاج.

3 ـ صعوبة تسويق السلع المنتجة .
4 ـ القصور فى اعداد الدراسات اللازمة لتحديد الاحتياجات الفعلية من هذا البرنامج .

ـ وبمتابعة قطاع التشاركيات والمصانع المملكة تبين الاتى:ـ

1 ـ صعوبة تحديد قيمة أصول المصانع وتمليك بعضها (مصنع المزارع الليبى)دون اجراء عملية الجرد والتقييم الصحيحة بالمخالفة للقرارات المنظمة لذلك .
2 ـ ارتفاع تكاليف انتاج بعض المصانع المملكة وصعوبة تسويقه ترتب عليه قلق المنتجين الشركاء خاصة عندما يرتبط ذلك بنقص ، وعدم انتظام استيراد المواد الخام وقطع الغيار.
3 ـ تعانى بعض المصانع من كثرة غياب المنتجين بسبب التسيب وقلة الانضباطية.
4 ـ نقص قطع الغيار والمواد الخام اللازمة للتشاركيات وغياب الاهتمام بمراقبة الجودة وسلامة منتجاتها.

ـ ومن خلال الفحص الاستثنائى لبعض الشركات المركزية التابعة للقطاع تبين الآتى :ـ
1 ـ تأخر أغلب الشركات فى اقفال حساباتها ، وكذلك موازناتها لعدة سنوات الامر المخالف لنص المادة (78) من اللائحة المالية للمنشآت والشركات .

2 ـ لاتعمل أغلب الشركات بأسلوب الرقابة بالميزانيات التقديرية الشاملة وبما يخالف نص المادة (8)من اللائحة المالية المذكورة مما لايمكنها من التعرف على الانحرافات وتلافى السلبى منها.

3 ـ ضعف الرقابة على المخازن وعدم تكامل الدورة المستندية بها حيث لا يتم مسك بطاقات الصنف واجراء الجرد المفاجىء وتحرير اذونات الصرف للبضاعة التى يتم صرفها.

4 - عدم قيام أغلب الشركات باعداد تسوية لارصدة حساباتها بالمصارف شهريا وفى نهاية السنةومطابقتها مع الارصدة بسجلاتها مما يخالف احكـــــام الفقرة (د) من المادة (75) من اللائحة المالية للمنشآت والشركـــــات .

5 - ملاحظات تخص شركة اللدائن والاسفنج الصناعى:

أ - افتقار الشركة للمراجعة الداخلية باعتبارها ركنا هاما من اركان الرقابة الداخلية مما يتطلب الاهتمام به ودعمه بالعناصـــــــر المؤهلة .

ب - افتقار الشركة للهيكل التنظيمى الذى يحدد الادارات والاقســـــام واختصاصاتها والعلاقة فيما بينها ، وبما يمكنها من تحقيـــــق اغراضها.

جـ - لاتقم لجان الجرد بالشركة فى نهاية السنة المالية باعداد وتقديم تقارير بنتائج الجرد.

د - قيام الشركة باستيراد منتجات بلاستيكية تامة الصنع خصما مــــــن الموازنة الاستيرادية مما يتعارض واختصاص الشركة المحدد فــــــى التصنيع ترتب عليه تدنى وانخفاض الانتاج .

هـ - درجت الشركة على الشراء المباشر ودون ابرام عقود فى بعض الحالات الامر المخالف للمادة (126)من اللائحة المالية للمنشآت والشركـــــات فضلا عن فقدان الشركة لحقها فى احتجاز ضمانات التركيب والتشغيل عند استيرادها للآلات .

و - قامت الشركة باستيراد عدد (16) سيارة بترخيص من بلدية سبهــــا بالمخالفة لقرار اللجنة الشعبية العامة بحظر استيراد سيـــــارات دون الحصول على موافقتها المسبقةوتم فتح الاعتماد المستندى للغرض المذكور وبقيمة (83614) دينار ليبى خصما من الموازنة الصناعيـــة المعتمدة للشركة . وقد تم استيراد السيارات عن طريق تونس بــــدلا من ميناء طرابلس بالمخالفة لشرط الاعتماد، زد على ذلك تقديم فواتير للجمارك لنفس السيارات تقل قيمتها عن قيمة الفواتير التى فتح الاعتماد بها .

6 ـ ملاحظات تخص شركة التبغ والكبريت :

أ ـ اظهرت مستندات الشركة وجود عدد (12) سيارة مختلفة مستغلة من قبل جهات أخرى لاعلاقة لها بنشاط الشركة .

ب ـ قيام الشركة بمنح سلفة مالية قيمتها (10) الآف دينار لادارة المعهد العالي للتقنية دون تحديد اغراضها أو أسس استردادها، وقيامها بمنح قرض لشركة المعمورة للمواد الغذائية لغرض اصلاح مصنع التمور بهون وبقيمة (300) الف دينار مما يشكل مخالفة لنص المادة (3)من النظام الاساسي للشركة ، فضلا عن ضياع الفرصة لتوظيف واستثمار الشركة لاموالها.

جـ ـ ظهور بعض المبالغ بسجلات الشركة ولمدد طويلة دونأن يتخذ بشأنها أي اجراء من ذلك اظهارها مبلغ (3ر4)مليون دينار ليبي تقريبا ضمن المعلقات تحت مسمى (مصرف الامة الرئيسي) وتبين أن المبلغ معلق منذ سنة 1986م، وأن القيمة لاعلاقة لها بحساب الشركة لدى مصرف الامة .

د ـ لم تقم الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة حيال زيادة رأسمالها بقيمة صافي اصول وخصوم مصنعي الكبريت اللذان تم ايلولتهما للشركة ، وذلك على الرغم من اعتماد نتائج التقييم من طرف امانة الصناعات الخفيفة .

7 ـ ملاحظات تخص شركة الالبان :

أ ـ اغفال الشركة للاجراءات المالية والادارية السليمة عند التسليم والاستلام لبعض المشاريع بين الامانة والشركة مما أدى الى الازدواج في التصرفات المالية .

ب ـ غياب التنسيق بين الشركة والامانة في معالجة البيانات المتعلقة بالمركز المالي لبعض المصانع عند ايلولتها للشركة مما أثر على توقف اعداد حساباتها الختامية.

8 ـ لوحظ تكدس بعض منتجات الخزف والزجاج في العراء مما يعرضها للتلف والفساد .

9 ـ التطبيق غير السليم لمقولة شركاء لاأجراء ببعض مصانع شركة المنتجات الجلدية من حيث تحديد قيمة الايراد على اساس قيمة الانتاج التام بسعر البيع بدلا من قيمة المباع فعلا.

- فيما يتعلق بمتابعة العقود نورد الاتى:

1 - لم ترد بيانات متكاملة عن (6) عقود بقيمة (17ر7) مليون دينار تقريبا لغرض الدراسة المسبقة.

2 - تمت المصادقة على (13) دفعة بقيمة (334) الف دينار تقريبا والمصادقة بملاحظات على (33) دفعة بقيمة (363ر2) مليون د.ل ولم تتم المصادقة على (9) دفعات بقيمة (591) الف د.ل ، ومن مراجعة العقود تبينت الملاحظات الاتية :-

أ - عدم التقيد بلائحة العقود الادارية والنماذج المعتمدة لبعض العقود

ب - القصور فى اجراء الدراسات واعداد المقايسات المبدئية لبعض المشاريع أدى الى زيادة التكلفة عن القيمة التعاقدية .

ج - التراخى فى مطالبة بعض المقاولين للايفاء بالتزاماتهم التعاقدية مثل تجديد خطابات الضمان ووثائق التامين .

د - عدم توفر التغطية المالية اللازمة لصرف بعض الدفعات.

هـ - القصور فى استيفاء جميع المستندات الضرورية لصرف بعض الدفعات.

و - التاخير فى اعتماد رسومات بعض المشاريع المتعاقد عليها.

- كما تمت متابعة (73) مشروعا بالقطاع شملت اغلب البلديات بقيمة اجمالية قدرها (77ر8) مليون د.ل تقريبا منها (51) مشروعا جارى العمل بها ، (18) مشروعا متوقفة ، (4) مشاريع لم يبدأ العمل بها بعد .

ومن خلال المتابعة برزت الظواهر التالية :

1 - قلة المام بعض اللجان النوعية بالموقف التنفيذى لبعض المشروعات ترتب عليه غياب البرنامج الشامل للاستفادة من خدمات هذه المشروعات عند الانتهاء من تنفيذها ، بالاضافة الى عدم تكامل بعضها لعدم اشتمالها بعض الاعمال الرئيسية (الميكانيكية والكهربائية ...).

2 - تاخر توفير المخصصات والتمويل لبعض المشروعات المتعاقد عليها والمدرجة بالخطة لبعض البلديات لافتقارها للبيانات اللازمة ترتب عليه تاخر انجازها.

3 ـ غياب التخطيط المتكامل لتحديد حاجة الجماهيرية من المصانع والوحدات الانتاجية للقطاع من حيث اجراء التطويرات والتوسعات للمصانع القائمة أو انشاء مصانع جديدة .

4 ـ الاختيار العشوائي لمواقع بعض المصانع ، وعدم مراعاة التناسق بينها من حيث التخصص وتأثيرها على سلامة البيئة وسلامة المنتجات .

5 ـ قطاع تخطيط الاقتصاد

من خلال متابعة اللجنة الشعبية للرقابة والمتابعة الشعبية لهذا القطاع نورد الملاحظات التالية :ـ

1 ـ عدم التزام الجمعيات الاستهلاكية بالاهداف التي أنشأت من أجلها وقيام بعضها ببيع سلع مدعومة لغير المساهمين وبعض الشركات الاجنبية .

2 ـ اهمال توحيد النظم والاجراءات المتعلقة بالانظمة المحاسبية والدورات المستندية بكافة شركات التسويق المحلي بالبلديات .

3 ـ افتقار شركات التسويق المحلي بالبلديات الى الدعم المالي لتتمكن من تحقيق الاهداف التي أنشأت من أجلها وتقوم بتوفير احتياجات المواطن من مختلف أنواع السلع والمنتجات وبأسعار لاتقبل المنافسة مع قنوات التوزيع الأخرى .

4 ـ الاهمال في تطبيق أحكام القانون رقم 3 لسنة 89م بشأن الرقابة على الاسعار والتقصير في وضع التسعيرة على السلع المعروضة للبيع والتهاون في متابعة قنوات التوزيع مما أدى الى تسرب السلع وبيعها بأسعار مرتفعة .

5 ـ التقصير في تنظيم توزيع السلع التموينية واختفائها من الاسواق .

6 ـ غياب السجلات المنظمة لمكونات الاصول الثابتة بغرفة التجارة والصناعة والزراعة الامر الذى يؤدى الى عدم تحقيق الرقابة اللازمة على ما يتم اقتناءه من أصول من بين نتائج الجرد الفعلى والارصدة الدفترية المقابلة لها وما يترتب عليه من عدم الكشف على العجوزات أو الاخطاء المالية الأخرى وتحديد أسبابها واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

7 ـ سوء توزيع بعض السلع على قنوات التوزيع أدى الى ارتفاع أسعارها مثل التبغ .

8 ـ اغفال قيد كافة الانشطة التجارية بالسجل التجارى باللجان الشعبية للاقتصاد وبالمخالفة للنصوص الواردة بالقانون التجارى الليبى فى هذا الشأن ، مما سبب فى ضياع جزءا من حق الخزانة فى ايراداتها وقد بلغ ما أمكن حصره من رسوم التسجيل الواجب جبايتها مع نهاية السنة المالية 89م بأحد فروع البلديات نحو 46385 د.ل وتصل القيمة الى مئات الآلاف فى حالة الحصر الشامل بكافة فروع البلديات.

9 ـ ارتفاع قيمة العجوزات فى الاسواق مع ملاحظة عدم استمرار لجان الجرد وعدم التنسيق بين مكاتب الاسواق وشركات التسويق المحلى وأمانات الاقتصاد بالخصوص .

10ـ ومن خلال فحص ومراجعة العقود المتعلقة بتنفيذ المشروعات لهذا القطاع تمت دراسة ومراجعة عقد واحد بقيمة (6ر1)مليون د.ل ولم تتم المصادقة عليه وعقدين بقيمة (9ر7) مليون د.ل لم ترد عنهما بيانات .
كما تمت مراجعة عدد (12) دفعة بقيمة (93ر1) مليون د.ل تمت المصادقة على خمسة منها بقيمة (888) الف د.ل والمصادقة بملاحظات على دفعتين بقيمة (778) الف د.ل ولم يتم المصادقة على خمسة دفعات بقيمة (264) الف دينار ليبى ويلاحظ من خلال الدراسة لهذه العقود الظواهر التالية :ـ
1 ـ ابرام بعض العقود قبل صدور اذن الموافقة من اللجنة الشعبية العامة .

ب ـ ابرام بعض العقود قبل عرضها على اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية .
ج ـ مخالفة بعض أحكام لائحة العقود الادارية وكذلك التقصير فى التقيد بنماذج العقود المعتمدة .
د ـ القيام بتجزئة أعمال بعض العقود بقصد التهرب من المراجعة السابقة للصرف من قبل اللجنة الشعبية للرقابة والمتابعة الشعبية وبالمخالفة لنص المادة 23 من القانون رقم 79 لسنة 1975م.
هـ ـ التقصير فى اعداد المواصفات الفنية والرسومات لبعض العقود.

11 ـ ومن خلال المتابعة الميدانية التى تمت لعدد (87) مشروعا بقيمة اجمالية قدرها (1ر32) مليون د.ل تبين ان عدد المشروعات الجارى العمل بها قد بلغ(36) مشروعا والمتوقفة (46) مشروعا والتى لم يبدأ العمل بها (5)مشاريع.

وقد سجلت بعض الملاحظات منها :ـ
أ ـ خلو العديد من مشروعات مبانى الاسواق من صهاريج تجميع المياه بالرغم من أهميتها لاستخدامها عند نشوب الحرائق .
ب ـ لم يتم توصيل المياه والكهرباء لبعض مشروعات المخازن العامة بالرغم من استلامها ابتدائيا ونهائيا مما ترتب عليه عدم استغلالها الاستغلال الامثل .
ج ـ بعض المخازن المبردة والمنفذة من قبل القطاع لم يتم استغلالها وتشغيلها رغم استلامها نهائيا مما تطلب اجراء صيانة لتوقف معداتها المركبة .

6 ـ قطاع الثروة البحرية

من خلال متابعة هذا القطاع تبينت الظواهر التالية :ـ

1 ـ الاهمال فى صيانة وتجهيز مصانع تعليب الاسماك .
2 ـ ضعف الرقابة على الشركات الأجنبية العاملة بمجال الصيد البحرى .
3 ـ التقصير الواضح فى الاشراف والمتابعة لجمعيات الصيادين ، الأمر الذى ترتب عليه استحواذ مشرفى بعض الجمعيات على مستلزمات الصيد
4 ـ عدم اهتمام بعض جمعيات الصيادين باتباع الاجراءات السليمة عند استلام وتوزيع الانتاج .

5 - التقصير في اصدار القرارات التنفيذية المنصوص عليها بالقانون رقم (14) لسنة 89م بشأن تنظيم استغلال الثروة البحرية .

وبخصوص مراجعة وفحص العقود والدفعات نورد الآتي:

أ - التصديق بملاحظات على عقد واحد بقيمة (6ر3) مليون دينار ليبي تقريبا .
ب - جاري دراسة عقدين بقيمة 950 الف دينار ليبي .
ج - عقدان آخران بقيمة (697) الف دينار تقريبا لم ترد عنهما بيانات .
د - التصديق على (4) دفعات بقيمة (ر66535)د.ل
هـ - التصديق بملاحظات على دفعة واحدة بقيمة (200) الف دينار ليبي .

ومن دراسة وفحص العقود والدفعات تبين الآتي:-
1 - ابرام بعض العقود قبل صدور اذن الموافقة من اللجنة الشعبية العامة .
2 - ابرام بعض العقود قبل عرضها على اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية .
3 - اغفال ذكر بعض البيانات بالعقود مثل (قيمة التأمين النهائي - الاعتماد المستندي - غرامة التأخير - مدة الضمان)
4 - عدم استيفاء أو ارفاق بعض المستندات اللازمة لمراجعة بعض الدفعات .

ومن خلال تقييم ومتابعة سير العمل ببعض الشركات التابعة للقطاع لوحظ الآتي :-

1 - الشركة الوطنية لتعليب الاسماك ومنتجاتها

1 - غياب اهتمام ادارة الشركة في المحافظة على اصولها وممتلكاتها حيث تبين ان بعض اصولها استلم من طرف الشركة الوطنية للصيد وتسويق الاسماك دون تحرير محاضر اثبات بذلك مما يعد قصورا وتهاونا .

ب ـ ادارة الشركة لم تعد ميزانية تقديرية لنفقاتها وايراداتها المتوقعة الامر الذى يعد مخالفة لاحكام المادة (8) من اللائحة المالية الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة .

ج ـ ضعف ادارة الشركة فى تسيير العمل ادى الى تدنى مستوى الانتاج بالوحدات الانتاجية وعدم تحقيق ماهو مستهدف بالاضافة الى عدم قدرتها على تحديد الانحرافات ومعالجتها .

د ـ افتقار الشركة الى نظام محاسبى سليم ودورة مستندية محكمة تضمن الرقابة على اصولها وممتلكاتها .

هـ ـ اعتمادها اعتمادا كليا على مكاتب المحاسبة والمراجعة فى اعداد حساباتها .

و ـ خسائرها المتتالية منذ سنة 1975م حتى آخر ميزانية اعدت عن السنة المالية 1984م بلغت (6.6) مليون دينار متجاوزة قيمة راس المال وهو (6.1) مليون دينار .

ز ـ عدم قيام الشركة بالتامين على المخازن ومحتوياتها ضد السرقة والحريق يشكل مخالفة لنص المادة 167 من اللائحة المالية .

ح ـ اغفال ادارة الشركة اجراء عمليات جرد مفاجىء لمحتويات المخازن والاكتفاء بالجرد الدورى الذى يتم فى نهاية السنة الامر الذى يعد مخالفة لنصوص اللائحة المالية .

ط ـ تعانى الشركة مشاكل وصعوبات مالية تحد من نشاطها تتمثل فى:ـ

- تحملها لفاقد بنسبة 62٪ من المواد يكلفها مبالغ مالية لاتستطيع تعويضها عند البيع .
- شراء منتجات جمعيات صيد الاسماك يؤدى احيانا كثيرة الى فائض لاتستطيع مصانع الشركة استيعابه للانتاج مما يؤدى الى تلفه وبالتالى تحملها لكثير من الخسائر .

2 ـ الشركة الليبية للصيد البحـــري

أ ـ ضعف مستوى الانتاج لبعض الجرافات وارتفاع النفقات .

ب ـ النقص الشديد فى العمالة الوطنية المدربة على اعمال الصيــد واعتماد الشركة على العمالة الاجنبية الامر الذى يتوجـــب عليها العمل على تفاديه .

جـ ـ تأخر الشركة فى الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير الامر الذى يترتب عليه تكبدها للغرامات المنصوص عليها فى قوانيـــن بعض الجهات .

د ـ نقص المعدات والوسائل الحديثة المستخدمة فى الصيد .

هـ ـ قصور نظام الرقابة الداخلية وضعف الدورة المستندية المطبقة بالشركة الامر الذى يؤدى الى بروز ثغرات ذات أثر علـــى نشاطها والمحافظة على ممتلكاتها .

3 ـ شركة الخليج للصيد البحـــري:

أ ـ عدم استكمال سداد راس مال الشركة الامر الذى ترتب عليـــه لجوءها الى الاقتراض مما تسبب فى تحملها لاعباء ماليـــة جديدة متمثلة فى قيمة الفوائد على تلك القروض .

ب ـ تكبد الشركة لخسائر بلغت نسبتها 25٪ من راس مالهـــا

ج ـ مغالاة الشركة فى اقتناء الاصول الثابتة التى بلغت قيمتها (5) امثال قيمة راس المال المدفوع مما ادى الى عدم توازن مركزها المالى .

4 ـ الشركة العامة للصيد البحرى

أ ـ سوء تخزين المواد والمهمات وقطع الغيار الامر الذى نجـــم عنه اهدار المال العام .

ب ـ ضعف نظام الرقابة الداخلية نظرا لعدم وجود نظام خاص بالمراجعة الداخلية والتفتيش الدورى بالشركة .

ج ـ قصور احكام الرقابة على المخازن بسبب نقص فى الدورة المستندية لعدم استخدام النماذج الخاصة بعمليات الاستلام والصرف من المخازن .

7 ـ قطاع التكوين والتدريب

بلغ عدد المراكز التدريبية (218) مركزا، استوعب (59337) متدربا.

ونظرا لما لهذا القطاع من أهمية فى خلق الكوادر الفنية المتخصصة للمساهمة فى تنفيذ الخطط التنموية الطموحة، فقد أولى اهتماما كبيرا. ومن متابعة اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية، لهذا القطاع، خلال الفترة من 90.1.1 الى 1990.9.30م تبين الآتى:

1 ـ بلغ عدد العقود التى تمت المصادقة عليها بملاحظات (3) عقود بقيمة (14) مليون دينار تقريبا وبلغ عدد العقود التى تحت الدراسة (عقدان) بقيمة (3ر4) مليون دينار تقريبا ، وبلغت عدد العقود التى لم ترد بيانات عنها (12) عقدا قيمة عشرة منها (5ر24) مليون دينار تقريبا وعقد منها بقيمة (60) مليون دولار امريكى والعقد الآخر بدون قيمة .
هذا وبلغت عدد الدفعات التى تمت المصادقة عليها فى هذا القطاع خلال نفس المدة عدد دفعتان بقيمة (1ر1) مليون دينار تقريبا وتمت المصادقة على (9) دفعات بملاحظات بقيمة (5ر1) مليون د.ل تقريبا والدفعات التى لم تتم المصادقة عليها هى (3) دفعات بقيمة (706) الف دينار تقريبا .

ومن خلال متابعة تلك العقود والدفعات برزت الملاحظات الآتية :

أ ـ ابرام بعض العقود قبل عرضها على اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية .

ب - مخالفة بعض احكام لائحة العقود الادارية ونماذج بعض العقود المعتمدة .
ج - عدم تحديد موضوع بعض العقود تحديدا دقيقا .
د - التقصير فى اعداد المواصفات الفنية والرسومات التنفيذية لبعض المشاريع .
هـ - التقصير فى استيفاء او ارفاق بعض المستندات اللازمة لمراجعة دفعات بعض العقود (كمستندات فتح الاعتماد، ووثائق التأمين) .
ز - التقصير فى خصم غرامة التأخير، او موافاة اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بما يفيد التمديد ،أو الأعضاء لبعض العقود .

2 - أما فى مجال متابعة تنفيذ المشروعات فقد تمت المتابعة لعدد (33) مشروعا بلغت قيمتها الاجمالية (7ر77) مليون دينار تقريبا ، لوحظ بان عدد (23) مشروعا جارى العمل بها ،قيمتها (7ر57) مليون دينار تقريبا .
وان عشرة منها متوقف العمل بها وقيمتها (20)مليوند.ل تقريبا

ومن خلال متابعة تنفيذ مشروعات هذا القطاع ثبت توقيع عقود بشان تجهيز معاهد ومراكز التدريب بالالات والمعدات اللازمة دون تحديد مواقعها .

3 - من خلال متابعة الاداء بهذا القطاع لوحظ مايلى:

أ - ان اغلب المبانى المستعملة كمراكز تدريب لاتلائم برامج التدريب لافتقارها للصالات وبعض المرافق الاخرى .
ب - احتياج معظم مراكز التدريب الى الصيانة حتى تفى بالغرض الذى أنشئت من اجله .
ج - النقص الملحوظ فى توفر بعض الاثاث والالات والمعدات والتجهيزات والمواد الخام، وسوء تخزين المتوفر منها مما جعلها عرضة للعبث والتلف .
د - التقصير فى المتابعة والاشراف على مراكز التدريب، وتزويدها بالكتب والمناهج المقررة .
هـ - ضيق سعة الاقسام الداخلية والفصول الدراسية بالمراكز، وعدم استيعابها لكل الطلاب المنسبين اليها، اضافة الى النقص فى العناصر الفنية المتخصصة فى مجال التدريب .

و - تعثر الدراسة فى اغلب المراكز واقتصارها فى بعض المواد على الجانب النظرى دون العملى ممايؤثرعلى مهارات الطلاب الفنية ويرجع ذلك للنقص فى بعض الالات والاجهزة كالالات الكاتبة والحاسبةوالحاسوب، اضافة الى قلة الاهتمام ببرامج الدورات التثقيفية والتاهيلية للمتدربين .

8- قطاع التعليم العام

يعتبر قطاع التعليم من القطاعات الهامة والحيوية فى الجماهيرية العظمى، وتاتى اهميته من خلال الدور الذى يلعبه فى خلق ملاكات مؤهلة قادرة على تحملها المسؤلية وبناء المجتمع المتقدم، ويتضح ذلك جليا من خلال منجزات القطاع فى ميادين مختلفة . ويضم هذا القطاع(3362) مؤسسة تعليمية تشتمل على(47271)فصل دراسى يدرس بها (261699 1) طالب وطالبة بمختلف مراحل التعليم الاساسى والمتوسط يقوم بتدريسهم (534 97)مدرس ومدرسة .

تمت دراسة الوضع الحالى للقطاع وتبينت عدة ملاحظات نورد اهمها:

1 - العجز الواضح فى الاثاث المدرسى الامر الذى يتطلب توفيره بالكميات والاعداد اللازمة .
2 - تاخر ونقص الكتاب المدرسى لمختلف مراحل التعليم الاساسى والمتوسط، اضافة الى نقص المناهج الدراسية وعدم استقرارها مما يستوجب توفيرهما .
3 - عدم ملاءمة بعض المبانى للعملية التعليمية واحتياج بعضها الاخر للصيانة العامة وفى الوقت المناسب .
4 - نقص المدرس المؤهل والمتخصص لبعض المواد العلمية .
5 - زيادة الكثافة العددية للطلاب بالفصول الدراسية مما يستوجب النظر فى ذلك حتى يمكن استيعاب الزيادات السنوية للطلاب .
6 - نقص المعامل والمختبرات والمواد المعملية اللازمة ووسائل الايضاح.
7 - نقص مياه الشرب وسوءالمرافق والخدمات العامةبالمؤسسات التعليمية.
8 - نقل المدرسين خلال العام الدراسى وخاصة فى مرحلة التعليم الاساسى يؤثر سلبا على التحصيل العلمى للطلاب .
9 - نقص الاطقم العسكرية اللازمة لبرنامج التدريب العسكرى .
10- تاخر الدراسة عن الوقت المحدد لها .
11- الغياب وعدم الانضباط بالنسبة لبعض المدرسين يؤثر على سير العملية التعليمية .
12- اغفال الجانب التاهيلى والتنشيطى للمدرسين وضعف الاهتمام بالدورات المتخصصة التى تخدم ذلك الغرض .

13- ضعف مستوى التحصيل لدى الطلاب وتدنى معدل النجاح بالشهادات العامة .

14- الابقاء على العديد من المدرسين العاملين بالجهات العامة والتهاون فى اعادتهم الى قطاع التعليم تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وتعليمات اللجنة الشعبية العامة .

15- اهمال المسئولين فى العديد من البلديات بالتفتيش الدورى المستمر على ادارات المدارس وتقصيرهم فى تطبيق العقوبات اللازمة للحد من ظاهرة التسيب .

16- التقصير فى تطبيق معدلات الاداء المعتمدة من اللجنة الشعبية العامة للتعليم العام .

17- القصور فى ايجاد خطة تعليمية مدروسة لفتح الثانويات التخصصية ، ومن ذلك فتح ثانوية علوم البحار بفرع الخمس وبدء الدراسة بها واستمرارها لمدة سنة ثم الغائها مما ادى الى ضياع سنة دراسية على الطلاب المنتسبين اليها .

18- تكدس المدرسين خاصة من العنصر النسائى داخل المدارس الواقعة بمراكز المدن .

19- قيام اغلب المدارس باستغلال المقاصف المدرسية كموارد مالية ذاتية للمدرسة دون توفر الشروط الصحية .

20- تحصيل رسوم مدرسية فى العديد من المدارس بالمخالفة للتشريعات النافذة .

21- تعرض العديد من المدارس لعمليات السطو مما ادى الى العبث بمحتوياتها واتلاف المستندات الرسمية بها .

22- وجود العديد من المشاكل بين العاملين فى المكاتب الشعبية والمدرسين فى مدارس الجماهيرية بالخارج فى غياب التعاون والانسجام بين المسئولين هناك .

23 - الافتقار الى المعايير الموضوعية فى شأن اعتماد المدارس فى الخارج حيث نجد مدرسة بها 25 طالب معتمدة واخرى بها 162 طالب غير معتمدة وتسير بالمجهود الذاتى .

24 - تأخر الدراسة عن موعدها فى بعض مدارس الجماهيرية بالخارج لتأخر وصول المدرسين اضافة الى نقص الكتب المدرسية والوسائل التعليمية بها .

25 - تعثر تنفيذ برنامج البنية التعليمية الجديدة وذلك بالقصور فى استكمال متطلباتها وعدم تنسيب اغلب المتحصلين على الشهادة الثانوية التخصصية الى الجامعات او ايجاد فرص عمل لهم .

- قامت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بمراجعة وفحص العقود والدفعات المتعلقة بتنفيذ مشروعات القطاع على النحو الآتى :-

أ/ عقد واحد تمت المصادقة عليه بقيمة اجمالية (2ر66) مليون د.ل تقريبا .

ب/ عقد واحد تمت المصادقة عليه بملاحظات بقيمة اجمالية (1ر5) مليون د.ل تقريبا .

جـ/ عقد واحد لم تتم المصادقة عليه بقيمة اجمالية (770) الـــف دينار تقريبا .

د/ عقود تحت الدراسة بقيمة اجمالية (2ر4) مليون د.ل تقريبا .

هـ/ ان اللجنة الشعبية العامة للتعليم العام لم تستكمل الاجراءات التنفيذية الخاصة بعدد تسعة عقود بقيمة اجمالية (59) مليون دينار تقريبا ، وعقد واحد لم تحدد قيمته .

و/ تمت المصادقة على (13) دفعة بقيمة اجمالية قدرها (4) مليون د.ل تقريبا .

ز/ تمت المصادقة بملاحظات على (93) دفعة بقيمة اجمالية قدرها (40) مليون د.ل تقريبا .

ح/ لم تتم المصادقة على (30) دفعة بقيمة اجمالية قدرها (9ر7) مليون د.ل تقريبا .

- ومن خلال مراجعة عقود ودفعات القطاع برزت جملة من الملاحظات نوجزأهمها فيما يلى:

أ/ ابرام بعض العقود عن طريق التكليف المباشر دون التقيد بالنموذج المعتمد ودون موافقة اللجنة الشعبية العامة على العقود التى تزيد قيمتها (100) الف دينار .

ب/ القصور فى اجراء الدراسات واعداد المقايسات المبدئية ببعض المشاريع مما ادى الى زيادةقيم تلك المشاريع عن القيمةالتعاقدية .

حـ/ عدم توفر التغطية المالية اللازمة لصرف قيمة بعض الدفعات .

د/ التراخى فى متابعة ايفاء بعض المقاولين بالتزاماتهم التعاقدية والمتمثلة فى تجديد خطابات الضمان ووثائق التأمين .

هـ/ القصور فى ارفاق او استيفاء جميع المستندات اللازمة لمراجعة بعض الدفعات .

و/ صرف مبالغ لبعض المقاولين فى غير الحدود المسموح بها .

محمد يوسف الدويبي

ز/ التقصير فى خصم غرامة التأخير او موافاة اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بما يفيد التمديد او الاعفاء .

- كما تمت زيارة (441) مشروعا بهذا القطاع شملت اغلب بلديات الجماهيرية ،حيث قدرت قيمتها الاجمالية (307) مليون د.ل تقريبا. وتبين ان المشاريع الجارى العمل بها (211) مشروعا ،والمتوقفة (155) مشروعا، والتى لم يبدأ العمل بها فيبلغ عددها (75) مشروعا. ولقد تبينت من خلال تلك المتابعة عدة ملاحظات من اهمها:

أ/ تنفيذ العديد من النماذج المتكررة للمبانى المدرسية ببعض البلديات دون مراعاة لعوامل المناخ والبيئة وتغير البنية التعليمية مما ترتب عليه ظهور العديد من العيوب بهذه المشروعات.

ب/ نتيجة لالحاق مبانى الاقسام الداخلية فى اغلب نماذج المبانى التعليمية بالمناطق النائية والمتوقفة منذ مدة طويلة ادى الى ارتفاع قيم استكمالها عند اعادة طرحها من جديد بالرغم من عدم جدواها لزوال اسباب وجودها .

ج/ تعدد الاوامر الاضافية والتعديلية فى اعمال بعض المشاريع اثناء التنفيذ .

د/ سوء اختيار بعض المواقع لمشروعات المدارس المنتشرة فى اغلب البلديات الخاصة بالعقود المركزية التى توقع من قبل اللجنة الشعبية العامة للتعليم، ادى الى ارتفاع تكاليف تنفيذها. بالاضافة الى استخدام نظام المبانى الجاهزة الذى لم تثبت جدواه فى اغلب النماذج المنفذة ببعض البلديات فضلا عن انعدام وجود الخبرة لصيانته.

9 - قطاع التعليم العالـــى

فى اطار متابعة العقود فقد استلمت اللجنة الشعبية العامـــة للرقابة والمتابعة الشعبية (5) موضوعات لمراجعة عقودها واتخـــــذ الاجراء بالمصادقة على موضـــوع واحد منها بقيمة حوالى (142ر4) مليون د.ل ولم تتم المصادقة علـــى موضوع آخر بقيمة (350ر4) مليون دينار ليبى ولم ترد بيانات عـن عدد (3) موضوعات بقيمة اجمالية قدرها (046ر3) مليون د.ل .

اما دفعات العقود التى تمت مراجعتها فهى (6) دفعات ،تمت المصادقة على دفعتين بملاحظات وبقيمة اجمالية قدرها (1ر250)مليون د.ل اما بقية الدفعات بقيمة (109) الف دينار فقد تعذر المصادقةعليها.

- برزت العديد من الملاحظات فى مجالى التعاقد ومراجعة الدفعات نوجزها فى الآتى :

1 - ابرام بعض العقود قبل عرضها على اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية لدراستها .
2 - عدم تحويل بعض الدفعات لمراجعتها من قبل اللجنةالشعبية العامة للرقابة(قبل الصرف)بالمخالفة للمادة23 من القانون 79 لسنة 75م .
3 - التراخى فى متابعة ايفاء بعض المقاولين بالتزاماتهم التعاقدية والمتمثلة فى وثيقة التامين .
4 - القصور فى ارفاق او استيفاء جميع المستندات اللازمة لمراجعة بعض الدفعات (قوائم الكميات - الاسعار - تاريخ فتح الاعتماد ..... الخ) .
5 - تعددالاوامر الاضافية والتعديلية فى اعمال بعض المشاريع اثناء التنفيذ .

- اضافة الى ذلك تبينت على القطاع الملاحظات التالية :-

1 - العجز الحاد فى السيولة المالية لاغلب الجامعات مما أدى الى :
   أ - العجز فى اجراء الصيانة لكافة المرافق والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل والافتقار الى بعض المرافق الضرورية .
   ب - تاخرها فى الوفاء بالتزاماتها المالية لدى شركات النشر داخليا وخارجيا مما ادى الى توقف تلك الشركات عن تزويدها بالدوريات والاصدارات العلمية التخصصية الجديدة.
   ج - النقص الملحوظ فى المراجع العلمية اللازمة للتحصيل .
   د - عجزها عن الايفاء بالتزاماتها لتوفير الوجبات الغذائية بالاقسام الداخلية .

2 - اكتظاظ بيوت الطلبة لعدم تناسب اعداد الطلبة مع السعة الايوائية .

3 ـ النقص فى القاعات الدراسية والمدرجات والافتقار الى اساتذة بعض التخصصات من ذوى الخبرة العلمية العالية والمعيدين مما يؤخر عملية تلييب هيئة التدريس بالجامعات .

4 ـ نقص المساكن اللازمة لاعضاء هيئة التدريس الوافدين وعدم استكمال المساكن الملحقة ببعض الجامعات مما ترتب عليه اسكانهم فى الفنادق بتكاليف باهظة .

5 ـ افتقار القطاع الى الامكانيات المادية والبشرية ذات القدرة التنظيمية الكبيرة والاداء الادارى والتعليمى المتميز لتحقيق السياسات والقرارات والبرامج المطروحة فى مجالات التعريب والدراسات العليا والتثقيف .

6 ـ تبسيط شروط القبول للدراسات العليا وفتح المجال امام الوافدين والاكثار من المنح الدراسية للاقطار الشقيقة والصديقة واتاحة الفرصة للراغبين فى الدراسة على حسابهم الخاص لغير الليبيين دون ان يسبق ذلك دراسة تخطيطية تحويرية للمرافق الجامعية مما اثقل كاهل الجامعات من حيث السعة التعليمية والخدمية ومايتبع ذلك من مصاريف .

7 ـ التوسع فى الانفاق على بند الاقامة فى الفنادق واقامة حفلات التعارف والرحلات الترفيهية وتذاكر السفر المجانية على حساب الجامعة اضافة الى التوسع فى منح السلف الشخصية للموظفين واعضاء اللجان الشعبية الطلابية .

8 ـ تأخر الامانة فى تحويل التفويضات المالية لتغطية مصروفاتها بالخارج مما ادى بالمكاتب الشعبية الى الصرف بالتجاوز وارباك الاجراءات المالية بها

9 ـ ضيق السعة التخزينية للمخازن مما يؤدى الى تداخل الاصناف فى بعضها وبالتالى الى استحالة التأكد من ارصدتها الفعلية .

10 ـ تعدد جهات الايفاد للدراسة الجامعية والعليا بالخارج .

- ومن خلال مراجعة حسابات بعض المؤسسات الجامعية لوحظ الآتي:

أ - تم ضم بعض المعاهد والكليات الى مجمع الفاتح للجامعات بناء على قرار اللجنة الشعبية للتعليم العالي رقم (71) لسنة 1989م غير انه لم يتم اقفال حسابات تلك الكليات والمعاهد لتحويل ارصدتها الى حساب المجمع توحيدا للصرف .

ب - الصرف بالتجاوز للمخصصات المعتمدة بالاضافة الى الصرف بموجب فواتير مبدئية بالمخالفة لاحكام لائحة الميزانية والحسابات والمخازن .

جـ - ضعف الرقابة الداخلية .

د - غياب الدقة الواجبة لدى اجراء القيود المحاسبية .

هـ - المخالفة للقانون رقم (4) لسنة 1983م بشأن تحصيل ضريبة الايراد العام المستحقة على العاملين والخاضعين لها .

و - اغفال سداد المبالغ المستقطعة لحساب الجهات العامة الاخرى كضريبة الدخل والدمغة والجهاد واشتراكات الضمان الاجتماعي وغيرها .

ز - عند تغيير امناء المخازن لاتقوم بعض المؤسسات الجامعية باجراء جرد فعلي للمخازن وتحرير محاضر تسليم واستلام فيما يعد مخالفة لاحكام لائحة الميزانية والحسابات والمخازن - اضافة الى ان اغلب المخازن لاتتطابق مع المواصفات .

ح - تسرب بعض الكتب الجامعية الى مكتبات الموزعين الافراد لعدم اتخاذ السبل الكفيلة لاحكام الرقابة على وحدات البيع ببعض الجامعات .

10 - قطاع الصحة

تابعت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية هذا القطاع والمرافق الصحية التابعة له وبالرغم من كبر حجم هذا القطاع والانجازات الباهرة التى شهدها فى ظل ثورة الفاتح العظيمة وكان من ذلك الارتقاء بالمستوى الصحى فى معدل مناسب قياسا بالمعدلات

بيد أن الامر يتطلب زيادة العناية والاهتمام به والعمل على رفع مستوى اداء الخدمات الصحية وقد اتضحت جملة من الملاحظات والصعوبات التى يعانى منها القطاع وهى :-

1 - اهمال متابعة بعض مراكز الخدمات الصحية ونقص الادوية ومعدات الطوارئ ومواد التحليل والمستلزمات الطبية .
2 - افتقار المستشفيات العامة والمراكز الصحية الى الصيانة اللازمة .
3 - سوء اختيار العناصر الطبية المتعاقد معها نتيجة لعدم خبرتها والمامها بأصول المهنة .
4 - الافراط فى منح الأجازات المرضية .
5 - منح السلف الشخصية وعدم القيام باجراءات تسويتها بالمخالفة لأحكام قانون النظام المالى للدولة .
6 - التصرف فى الايرادات قبل ايداعها وتحصيل المبالغ المالية بالمخالفة.
7 - منح مكافآت مالية لبعض الاطباء وعدم استقطاع الضرائب المستحقة بشأنها .
8 - سوء التخزين وافتقار المخازن الى المواصفات الصحية ادى الى فساد بعض الادوية والمعدات الطبية بها .
9 - أهمال النظافة العامة للعيادات والمستشفيات العامة وتراخى بعض المسئولين فى القيام بواجباتهم الوظيفية .
10- النقص فى بعض المستلزمات الخاصة بالمرضى .
11- التأخير فى تطبيق نظام الكتيب الصحى .
12- تأخر تحويل التفويضات المالية لتغطية نفقات العلاج بالخارج أدى الى الصرف بالتجاوز وارباك الاجراءات المالية بالمكاتب الشعبية .
13- التصرف فى اموال جمعيات الهلال الاحمر بالمجان كالتبرع والهبة.
14- القصور فى أمساك السجلات المحاسبية منها سجل العهد ودفاتر ايصالات التحصيل وسجل يومية الصندوق بجمعيات الهلال الاحمر وقيام بعض الجمعيات بمنح سلف دون توفر المستندات وعدم متابعة استردادها من المستفيدين .
15- التقصير فى اصدار قرار يحدد البيانات والشروط الواجب توافرها فى الوصفات الطبية التى توصف بها مواد مخدرة او مؤثرات عقلية تطبيقا للمادة (17) من القانون رقم (7) لسنة 1990م بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية .

16- اهمال بعض الموظفين عن التبليغ بحالات الوفاة فى وقتها كما هو الحال بمستشفى تاجوراء حيث تردد أب على المستشفى عدة أشهر فى زيارة لطفله كما يعتقد فى حين أن ابنه تم دفنه من قبل مرافق البلدية.

17- من خلال فحص العقودومراجعة الدفعات المتعلقة بتنفيذ المشروعات بهذا القطاع نوضح الاتى :-

أ - عدد العقود التى تمت المصادقة عليها بدون ملاحظات عقد واحد بقيمة اجمالية قدرها (999) الف دينارا .

ب - عدد العقود التى تمت المصادقة عليها بملاحظات (5) عقود بقيمة اجماليه قدرها (36.9)مليون د.ل تقريبا .

ج - عدد العقود التى لم ترد عنها بيانات (14) عقدا بقيمة اجمالية قدرها (32) مليون د.ل تقريبا .

د - عدد الدفعات المصادق عليها بدون ملاحظات (63) دفعة بقيمة اجمالية قدرها (7ر11) مليون د.ل تقريبا.

هـ - عدد الدفعات المصادق عليها بملاحظات (155) دفعة بقيمة اجمالية قدرها (5ر59) مليون د.ل تقريبا .

و - عدد الدفعات التى تعذرت المصادقة عليها (24) دفعة بقيمة اجمالية قدرها (3.6) مليون د.ل تقريبا .

ومن ذلك تبينت الملاحظات التالية :

أ - ابرام بعض العقود قبل عرضها على اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية .

ب - اجراء بعض التعاقدات قبل اعداد قوائم الكميات او اعداد المستندات المتكاملة .

جـ - تضمين بعض العقود شروطا تتعارض مع لائحة العقود الادارية .

د - صرف مبالغ لبعض المقاولين بالمخالفة .

هـ - التقصير فى خصم غرامة التاخير وعدم موافاة اللجنة الشعبية العامة للرقابةوالمتابعة الشعبيةبما يفيد التمديد اوالاعفاء لبعض العقود.

و - تعدد الأوامر التعديلية والاضافية فى بعض المشاريع .

ز - عدم ارفاق بعض المستندات اللازمة لمراجعة الدفعات كقوائم الكميات والاسعار .

18- قامت اللجنة الشعبية العامة للرقابة بالمتابعة الميدانية لعدد (244) مشروعامن مشروعات القطاع والبالغقيمتها (354.7)مليون د.ل تقريبا منها عدد (116) مشروعا جارى العمل بها وعدد (101) مشروعا متوقف العمل بها فى حين بلغ عدد المشروعات التى لم يبدأ بها العمل (27) مشروعا وقد تبينت الظواهر التالية :-

أ - هناك اعمالا يتم تنفيذها خلافا للتعاقدات ويجرى تنفيذ اعمال جديدة متكاملة تشمل الانشاء والتوريد فى حين أن نصوص العقد تنص على أعمال صيانة مرافق ومنشآت قائمة اضافة الى أن هذه العقود قد تمت بطريقة التكليف المباشر وبدون تحديد القيمة المالية .

ب - بعض المستشفيات العامة والقروية والمستوصفات قد تم تجهيزها بالمعدات اللازمة ولم تتم الاستفادة منها وتشغيلها الأمر الذى تسبب فى تعطيل بعض معداتها .

جـ - الاعتماد على مكاتب الخبرة الاجنبية فى الاشراف على بعض المشروعات بالرغم من توفر العنصر الفنى الوطنى .

11 - قطاع الضمان الاجتماعى

يضم هذا القطاع العديد من المرافق والمؤسسات الاجتماعية التى تقوم بتقديم الخدمات الانسانية والتى تحتاج الى عناية ورعاية خاصة يكفلها المجتمع .

وفى اطار متابعة اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية لهذا القطاع تبين الاتى:-

1 - قامت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بمتابعة وفحص العقود المتعلقة بالقطاع ودفعاتها، وذلك خلال الفترة من 1990/1/1م الى 1990/9/30م، وكانت كالاتى :-

- تمت دراسة عدد (7) عقود صدق على عقد واحد منها بقيمة (782) الف د.ل تقريبا ، كما تمت المصادقة بملاحظات على (5) عقود بقيمة (9.1) مليون د.ل تقريباولم تتم المصادقة على عقد واحد قيمته (23.8) مليون د.ل تقريبا ولم ترد بيانات عن (7)عقود قيمة خمسة منها(10.5)مليون د.ل تقريبا والعقدين الاخرين لم تحدد قيمتهما .

- وتمت مراجعة عدد (31) دفعة على النحو التالى :ـ
المصادقة على عدد (5) دفعات بقيمة (1.3) مليون د.ل . تقريبا
. والمصادقة بملاحظات على (16) دفعة بقيمة (3.8) مليون د.ل تقريبا
وتعذرت المصادقة على عدد (10) دفعات بقيمة (274) الف د.ل تقريبا

هذا وقد تبينت من خلال المراجعة عدة ملاحظات نورد منها مايلى:ـ

أ ـ توقيع بعض العقود قبل عرضها على اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية .

ب ـ ضعف القدرات المالية والفنية لبعض المقاولين مما ترتب عليه تعثر تنفيذ المشروعات المسندة اليهم ، وتعذر اتمامها فى الميعاد المحدد.

جـ ـ عدم التقيد بالالتزامات المحدده ببعض العقود والمتعلقة بتقديم خطاب ضمان الدفعة المقدمة ووثيقة التأمين .

د ـ التأخير فى تشكيل لجان الاستلام للاعمال التى تم تنفيذها .

هـ ـ الاعداد غير الجيد لبعض المشاريع وعدم توخى الدقة والوضوح فى بنودها.

و ـ التعاقد مع بعض الشركات الغير متخصصة .

ز ـ عدم خصم غرامة التأخير المستحقة لبعض العقود دون ارفاق ما يفيد التمديد او الاعفاء .

ح ـ عدم استيفاء او ارفاق جميع المستندات اللازمة لمراجعة الدفعات لبعض العقود.

2 ـ وفى مجال متابعة تنفيذ المشروعات فقد تمت الزيارات الميدانية لعدد (48) مشروعا بلغ مجموع قيمتها (257.2) مليون د.ل تقريبا تبين أن عدد المشروعات الجارى العمل بها (29) مشروعا وان المشروعات المتوقف العمل بها (8) أما المشروعات التى لم يبد العمل بها (11) ولوحظ تعثر اغلب المشروعات .

3 - ثبت أن معظم الملاحظات التى سبق الاشارة اليها فى تقرير اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية (الجهاز الشعبى للمتابعة سابقا) المعروض على المؤتمرات الشعبية الاساسية فى دور انعقادها العادى الثانى لعام 1398ور 1989م لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بتلافيها ،ورؤى اعادة تضمينها فى هذا التقرير وفقا للآتى :-

ا - التقصير فى تطبيق احكام اللائحة التنفيذية للقانون 81/13 حيث تبين خلو العديد من ملفات المستحقين للمعاشات الضمانية من الاقرارات السنوية عن الوضع المالي، وصرف المعاشات الاساسية فى كثير من الحالات دون اجراء البحث الاجتماعى، وعدم احتواء الكثير من الملفات للمستندات الدالة على ممارسة المضمونين لاعمال لحساب انفسهم .

وكذلك السماح بسداد بعض الاشتراكات فى تواريخ لاحقة للوفاة.

ب - مخالفة القواعد العامة لاعداد الميزانية ، وذلك بتحميل بنود الصرف مصروفات لاتتلائم وطبيعتها.

ج - التقصير فى احتساب وخصم الضريبة العامة على الدخل والقيام بالصرف دون توفر المستندات المؤيدة .

د - تقصير بعض فروع الصندوق فى مسك السجلات والدفاتر المتعلقة باثبات ممتلكاته وايراداته ومصروفاته والتزاماته تجاه الغير مما ادى الى عدم تمكن الصندوق من اعداد موازين مراجعة شهرية وميزانيات وحسابات ختامية .

هـ - التراخى فى تحصيل الاشتراكات، والتفتيش على سجلات ودفاتر ارباب العمل، والاكتفاء بفرض غرامات التاخير عليهم عند القيام بالسداد اضافة الى التعثر فى تحصيل مقابل الانتفاع بالعقارات التى يملكها من الجهات التى تشغلها .

و - تجاوز مشروعات الصندوق حدود القدر الممكن ادارته من حيث العدد والتنوع والموقع الجغرافى بدرجة اصبحت معها الادارة فى حدود التكلفة المقبولة مستحيلة، اضافة الى تدنى عوائد تلك الاستثمارات.

ز - تأخر صرف المعاشات لمستحقيها بسبب التعثر فى تحصيل مستحقاته مع الزيادة المضطردة فى عدد المستحقين للمعاشات .

ح - احتياج بعض المرافق الضمانية وخاصة المؤسسات الاجتماعية الى الصيانة والتجهيزات اللازمة اضافة الى تدنى مستوى الخدمات بها .

ط ـ افتقار بعض المؤسسات الى البرامج العلمية المتعلقة بالتدريب والتطوير، وكذلك البرامج الترفيهية، والمكتبات وخاصة الكتب والقصص والالعاب المتعلقة بالاطفال .

ـ افتقار معظم المؤسسات الاجتماعية للورش والادوات والمعدات والاثاث والمدرسين والمربين والمشرفين المتخصصين وغيرهم اضافة الى النقص الشديد فى وسائل المواصلات .

ك ـ النقص فى الاغطية والملابس والوجبات الغذائية الصحية فى بعض المؤسسات الاجتماعية وخاصة أغذية الاطفال .

ل ـ غياب الحوافز المادية والمعنوية للعناصر التى تقوم على خدمات نزلاء المؤسسات الاجتماعية .

م ـ قلة الاهتمام بادخال الاجهزة المتطورة فى تعليم الصم وضعاف السمع، ونقص الوسائل السمعية والبصرية لهم .

12 ـ قطاع العدل

نظرا لما لهذا القطاع الحيوى من اهمية فى توفير الحماية الامنية اللازمة ، قامت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بمتابعته واتضح الآتى :-

1 ـ من خلال فحص ومراجعة العقود ، تم دراسة عقد واحد (1) قيمته (1) مليون دينار وان اللجنة الشعبية العامة للعدل لم تستكمل الاجراءات التنفيذية الخاصة بأربعة عقود قيمة ثلاث منها (1.6) مليون دينار والاخر لم تحدد قيمته .

2 ـ التقصير فى توفير الحماية الامنية اللازمة للمواقع الحيوية والهامة .

3 ـ تقصير افراد شرطة المرور فى ضبط المركبات المتجولة بدون لوحات معدنية او بلوحات مطموسة والتهاون فى تطبيق احكام قانون المرور .

4 ـ القصور الامنى بوجه عام ادى الى كثرة السرقات .

5 ـ مخالفة احكام القانون المالى للدولة ولائحته وتتمثل فى الآتى:-

أ ـ عدم تحرير ايصالات القبض بخزينة رسوم بيع السيارات ببعض وحدات المرور ، وغياب القيود الدفترية .

ب ـ التاخير فى توريد المبالغ المالية للخزينة العامة والمصارف.

ج ـ تاخر اجراءات تسوية العهد المالية .

د ـ التقصير فى اتخاذ الاجراءات بشان التفتيش المفاجىء على اعمال الخزائن الرئيسية التابعة لها واجراء الجرد اللازم .

13 ـ قطاع المرافق والاشغال العامة

قامت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بمتابعة هذا القطاع وتكشفت عدة ملاحظات نورد أهمها :ـ

1 ـ مخالفة الشروط الواجب توفرها عند أصدار الرخص .
2 ـ التقصير فى متابعة المواطنين الذين قاموا بالبناء بالمخالفة على الطرق العامة .
3 ـ التقصير فى أعداد برامج لمعالجة تقسيمات الأراضى المعدة للبناء داخل المخططات المعتمدة .
4 ـ التوسع فى صرف العهد والسلف الشخصية بالمخالفة للتشريعات النافذة .
5 ـ التقصير فى معالجة ظاهرة نقص مياه الشرب داخل المدن .
6 ـ القصورفى معالجة تراكم القمامة ومخلفات البناء على جانبى الطرق العامة .
7 ـ التقصير فى وضع برامج لمكافحة التلوث والحشرات الضارة وطفح مياه المجارى مما يضر بالصحة العامة .
8 ـ قلة المعلومات والبيانات المتعلقة بتحديث وتطوير المخططات المعتمدة .
9 ـ عدم معالجة ظاهرة اقتحام المساكن العامة من قبل المواطنين واستغلالها بطرق غير مشروعة مما أدى الى الأخلال بالالتزامات التعاقدية فى المشاريع غير المستكملة .
10ـ تقصير أعضاء الحرس البلدى فى متابعة التسعيرة والمحلات وعدم ضبط الباعين المتجولين المخالفين مما أدى الى أنتشار ظاهرة السمسرة وأرتفاع الأسعار .
11ـ التصرف فى ايرادات العقارات فى غير اغراضها مثل شراء السيارات .
12ـ التقصير فى تحصيل الايرادات المستحقة على الشركات الأجنبية ومنها من أنهت أعمالها بالجماهيرية .
13ـ التقصير فى أعداد سجلات أولويات التخصيص للعقارات وممارسة الوساطة والمحسوبية .
14ـ عدم الأهتمام بتحصيل الايرادات المستحقة مقابل ايجار المساكن والمحلات العامة من شاغليها .
15ـ غياب البيانات وأجراءات الحصر لمآل لاقسام العقارات من وحدات سكنية وتجارية ومبانى وانشاءات بموجب أحكام القانون رقم 78/4 والقانون رقم 75/88

16- كما تم متابعة حوالى(1212)مشروعا بهذا القطاع بقيمة أجمالية (335,2 2)مليون د.ل تقريبا وبلغ عدد المشاريع الجارى العمل بها (552) والمشاريع المتوقفة (423) وعدد(247)مشروعا لم يبدأ العمل بها .

وبمتابعة التنفيذ ومعرفة أوجه القصور يبين مايلى :-

أ - تنفيذ أعمال رصف مؤقت لبعض الطرق بينما تدخل فى مخططات متكاملة تشمل خطوط المياه والمجارى والكهرباء والهاتف مما يستدعى أزالة الرصف عند مباشرة تنفيذ هذه المرافق .

ب - تغيير واستبدال نوعية الأعمال والمواقع لعقود بعض المشروعات من مكان لاخر دون سبب جوهرى.

ج - دمج وتصفية بعض الشركات والمنشآت الوطنية المتعاقدة على تنفيذ العديد من المشروعات دون أتخاذ الأجراء حيال هذه التعاقدات ممارتب توقف استكمال هذه المشروعات وبالتالى زيادةتكاليفها.

د - التأخير فى تسليم مواقع المشاريع وتغييرها فى بعض الأحيان أدى الى تأخر تنفيذ هذه المشروعات.

هـ - ابرام عقود بأثر رجعى تحايلا على قرارات حضر التعاقد .

و - نسبة الصرف على بعض المشروعات تجاوزت نسبة الأعمال المنفذة على الطبيعة .

ز - تنفيذ العديد من النماذج الموحدة للوحدات السكنية والمرافق العامة دون مراعاة المناخ وطبيعة الموقع.

17- تمت المصادقة على (16) عقدا بملاحظات بقيمة (97) مليون د.ل تقريبا وعدم المصادقة على (5) عقود بقيمة (2.2)مليون دينار تقريبا ويوجد عقدان تحت الدراسة بقيمة (9ر1) مليون دينار و(60) عقدا بقيمة (293.4) مليون د.ل تقريبا لم ترد عنها البيانات اللازمة للدراسة .

وتمت المصادقة على (124) دفعة بقيمة (7ر24) مليون د.ل تقريبا والمصادقة بملاحظات على (338) دفعة بقيمة (123.6) مليون د .ل تقريبا وعدم المصادقة على (200) دفعة بقيمة (7ر43)مليون د.ل تقريبا .

وبفحص العقود والدفعات برزت الملاحظات التالية :ـ

1 ـ ابرام بعض العقود قبل الحصول على موافقة اللجنة الشعبية العامة.
2 ـ ابرام بعض العقود قبل عرضها على اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية للدراسة والمراجعة قبل التعاقد.
3 ـ مخالفة أحكام لائحة العقود الادارية ونماذج العقود الادارية .
4 ـ القصور فى القيام بالدراسات الفنية المسبقة لبعض العقود واعداد الرسومات والمواصفات الفنية والمقايسات المبدئية مما يوءدى الى زيادة التقديرات عن القيمة التعاقدية.
5 ـ ابرام عقود مع مقاولين قبل التأكد من قدراتهم المالية والفنية مما تسبب فى تعثر تنفيذ المشروعات .
6 ـ المغالاة فى أسعار بعض التعاقدات .
7 ـ التراخى فى متابعة ايفاء بعض المقاولين بالتزاماتهم التعاقدية والمتمثلة فى خطابات الضمان ووثائق التأمين .
8 ـ صرف مبالغ لبعض المقاولين فى غير الحدود المسموح بها .
9 ـ تعدد الأعمال الاضافية والأوامر التعديلية فى أعمال بعض المشاريع أثناء التنفيذ .
10ـ تقديم دفعات لمشاريع بعد انتهاء مدة التنفيذ دون تطبيق غرامة التأخير المستحقة أو تقديم مايفيد تمديد المدة أو الأعفاء من الغرامة .
11ـ تقديم دفعات دون التأكد من توفر المخصصات والتغطية المالية اللازمه لها .
12ـ مخالفة المادة (23) من القانون رقم 79 لسنة 75 بشأن الموافاة بصورة من الدفعات التى تزيد قيمتها عن مائة الف دينار ولاتتجاوز خمسمائة الف دينار بعد الصرف مباشرة لغرض المراجعة اللاحقة.
13ـ صرف دفعات قبل المراجعة المسبقة بالمخالفة للمادة (23) من القانون رقم 79 لسنة 75م .
14ـ تحميل بعض العقود ببنود اضافية لاتتطلبها طبيعة الاعمال كشراء سيارات .
15ـ القصور فى أرفاق وأستيفاء جميع المستندات اللازمة لمراجعة بعض الدفعات .
16ـ القصور فى أعتماد بعض المستخلصات أو المستندات الفنية والمالية من الجهات المختصة.

14 - قطاع المواصلات والنقل

تابعت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية نشاط بعض الوحدات الادارية والشركات التابعة للقطاع ولاحظت الآتى :-

1 - بالنسبة لمتابعة وفحص العقود تم مراجعة (16) عقدا صودق على (13) عقدا منها بملاحظات بقيمة (2ر38) مليونا د.ل تقريبا ولم تتم المصادقة على 3 عقود بقيمة (18.1) مليون د.ل تقريبا و(598) الف جنيه استرلينى كما ان ثلاث عقود بقيمة (1ر4) مليون د.ل تقريبا تحت الدراسة وان اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل لم تستكمل الاجراءات التنفيذية لعدد (39) عقدا بقيمة (155.2) مليون د.ل تقريبا و (16.9) مليون فرنك فرنسى و(5ر647) الف دولار امريكى .

اما عن الدفعات التى تمت مراجعتها فقد تم التصديق على (124) دفعة بقيمة (22.7) مليون د.ل تقريبا والمصادقة بملاحظات على (90) دفعة بقيمة (4ر46) مليون د .ل ولم تتم المصادقة على (71) دفعة بقيمة (19.2) مليون دينارا تقريبا .

وتتلخص الظواهر التى نتجت عن فحص ومراجعة العقود والدفعات فى الآتى:-

- توقيع بعض العقود قبل صدور اذن بالموافقة من اللجنة الشعبية العامة .
- توقيع بعض العقود قبل عرضها على اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية .
- التقصير فى التقيد ببعض أحكام لائحة العقود الادارية ونماذج العقود المعتمدة .
- التقصير فى اعداد وتوفير الرسومات والمواصفات المتكاملة واللازمة لمراجعة بعض العقود .
- القصور فى اجراء الدراسات واعداد المقايسات المبدئية لبعض المشاريع مما يؤدى الى زيادة فى التقديرات عن القيمة التعاقدية .

- التراخى فى متابعة ايفاء بعض المقاولين بالتزاماتهم التعاقدية والمتمثلة فى تجديد خطابات الضمان ووثائق التأمين .
- صرف بعض الدفعات قبل مراجعتها بالمخالفة للمادة 23 من القانون رقم 79 لسنة 1975م .
- تعدد الأوامر الاضافية والتعديلية فى اعمال بعض المشاريع اثناء التنفيذ .
- التقصير فى استيفاء او ارفاق جميع المستندات اللازمة لمراجعة بعض الدفعات .
- تحميل بعض العقود ببنود اضافية لاتتطلبها طبيعة الأعمال المنفذة لها .
- صرف مبالغ لبعض المقاولين فى غير الحدود المسموح بها .

2 - من خلال المتابعة الميدانية للمشاريع الجارى تنفيذها بالقطاع تبين ان(148)مشروعا جارى العمل بها بقيمة (325ر7) مليون د.ل تقريباو (61)مشروعامتوقفابقيمة (121ر2)مليون د.ل تقريباو (55) مشروعا لم يبدأ العمل بها بقيمة(41.3) مليون د.ل تقريبا .

وقد برزت الظواهر التالية :-

- التأخير فى تحديد مواقع بعض المشروعات وتسليمها للشركات المنفذة ترتب عليه التأخير فى التنفيذ وتأخر الاستفادة من تلك المشاريع .
- القصور فى تنفيذ بعض بنود الأعمال لعقود الطرق مثل الاكتاف وعلامات التوجيه والارشاد بالرغم من ادراجها بالمقايسات .
- تغيير مسارات ومواقع الطرق بعد اتمام التعاقد والتعديل فى الكميات لتغطية هذه التغيرات بالاضافة الى تحميل بعض المشاريع بأعمال اضافية مما نتج عنه عدم القدرة على انهائها بالقيمة التعاقدية .
- يلاحظ استعمال الطرق بعد رصف الطبقة الرابطة وقبل الانتهاء من رصفها بالطبقة النهائية مما يخالف الأصول الفنية المتبعة فى التنفيذ ويعرض الطرق للتلف .

- حدوث انجراف لبعض الجسور التى تم تنفيذها على مجارى الاودية وذلك للأسباب التالية :-

1 - عدم وجود دراسات هيدرولوجية كافية للاستعانة بها عند التصميم لتلك الجسور .

ب - عدم وجود حماية كافية لقواعد الجسور من حيث عمقها وحمايتها من الانجراف بالطرق المتعارف عليها طبقا للمواصفات والاصول الفنية .

ج - عدم الاستعانة بالجهات الاستشارية ذات الخبرة فى التصميم لبعض الجسور .

3 - من خلال المراجعة والمتابعة للقطاع وبعض مرافقه برزت الملاحظات التالية :

- تقصير الشركة الاشتراكية للموانىء فى صيانة الارصفة القديمة وتعميق احواض السفن ، وعدم الاهتمام بالتخزين مما جعل عملية التخزين غير منتظمة وتعرض المواد والبضائع للتلف والهلاك .
- التقصير فى صيانة بعض المرافق ومنها مخازن التبريد بميناء طرابلس البحرى ، وانعدام صيانة الآلات والمعدات البحرية .
- نقص العناصر والكوادر الفنية المتخصصة فى مجال النقل البحرى بسبب القصور فى برامج التدريب والتأهيل .
- لم يتم التفكير فى وضع خطط لاستثمار السيولة المتوفرة لدى الشركة الاشتراكية للموانىء رغم ضخامتها ، وتقصير الشركة فى تحصيل مستحقاتها والايفاء بمستحقات الضرائب والضمان .
- القصور فى اجراء الصيانة الدورية للمهابط والارضيات والصالات الداخلية والمرافق لمعظم المطارات ، وتأخر تنفيذ المشروعات المدرجة ضمن خطة التوسع لبعض المطارات .
- انعدام التنسيق والتعاون وتداخل الاختصاصات بين الجهات العاملة بالمطارات مما سبب فى عرقلة ادارة وتشغيل المرافق التابعة للمطارات على الوجه المطلوب ، مع الاهمال والتسيب فى تنظيم ونظافة هذه المرافق ونقص التجهيزات اللازمة للمرافق الخدمية بها .

محمد يوسف الدويبي

- تقصير الشركة الاشتراكية للمطارات فى تطبيق الاحكام التعاقدية على الاطراف الاخرى المتعاقدة معها كعدم خصم غرامة التأخير المستحقة على العقود وقيامها بابرام عقود مع بعض الشركات خلافا للعروض المقدمة منها مما سبب فى دفع الشركة لمبالغ اضافية .
- تقصير الشركة الاشتراكية للمطارات فى متابعة وتحصيل مستحقاتها لدى الجهات العامة والاهمال فى تسديد التزاماتها ، اضافة الى ضعف الرقابة على حساباتها لدى المصارف والتوسع فى صرف السلف الشخصية والمكافآت والعلاوات لبعض فئات العاملين والاستمرار فى تطبيق احكام لائحة الموظفين بعقود على العاملين غير الوطنيين بها رغم عدم سريانها عليهم ، وكذلك التقصير فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتجديد وثيقة التأمين للمسئولية المدنية لمطار طرابلس العالمى والمرافق التابعة له .
- عجز الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية عن السيطرة على منظومة الاتصالات مما جعلها تتعرض للاعطال وتوقف الاتصالات فى فترات متعددة اضافة الى قصور الاهتمام بالتفتيش والمراقبة لاجهزة ومعدات الطوارىء حيث وجد بعضها عاطلا عن العمل اثناء الحاجة .
- غياب التنسيق فى تنفيذ المقسمات .
- ارتفاع الديون المستحقة للشركة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية قبل الغير وتعثرها فى تحصيلها وتأخرها فى سداد استقطاعات الضمان الاجتماعى ومستحقات مصلحة الضرائب .
- اهمال بعض فروع شركة البريد فى اتباع نظام محاسبى سليم كامساك السجلات والدفاتر المالية المطلوبة والاهتمام بحفظ المستندات المالية وتداولها ، اضافة الى القصور فى اعمال المراجعة والقيام بعمليات الجرد لمحتويات المخازن وضعف الرقابة على حساباتها بالمصارف ، وكذلك سوء تخزين المواد مما يعرض بعضها للتلف .

- قيام بعض فروع شركة البريد بصرف العهد المالية للعاملين دون التقيد بالشروط المنظمة لصرفها واقرار علاوات ومكافآت والتوسع فى صرف مقابل العمل الاضافى بالمخالفة ، اضافة الى تحصيل ايرادات بالمخالفة لاحكام لائحة الخدمات الهاتفية .
- غياب المتابعة والصيانة للطرق والجسور مما أدى الى تآكل وانهيار البعض منها .
- القصور الواضح فى خدمات النقل العام للركاب وعدم انتظام الرحلات داخل وخارج المدن .

لم يتم التقيد بالبرنامج المعتمد فى شأن تنفيذ خطوط السكك الحديدية بالجماهيرية .
- لايوجد ببعض فروع الشركة العامة لنقل الركاب نظام محاسبى اضافة الى ضعف الرقابة وعدم قيامها باجراء الجرد السنوى والمفاجىء لاصولها وموجوداتها .
- معاناة الاسطول الجوى من مشاكل متعددة بسبب عامل القدم وانتهاء العمر الافتراضى لمعظم الطائرات وارتفاع تكلفة الصيانة وقطع الغيار اضافة الى تناقص العدد وعدم مواكبته لعدد الركاب وحجم البضائع .
- التأخير فى الرحلات الجوية وعدم انتظامها ، والاعتماد على العناصر المحلية فى تسيير معظم الاعمال بمكاتب الخطوط بالخارج.
- تأخر نادى الطيران فى اعداد الحسابات الختامية وعدم مسك السجلات والدفاتر التحليلية اضافة الى التصرف فى اموال النادى باعطاء السلف والمكافآت وتذاكر السفر بالمخالفة وعدم اتباع اسلوب المراجعة الداخلية .
- كما لوحظ على القطاع بوجه عام :ـ

أ ـ التصرف بالبيع فى بعض السيارات المملوكة للمجتمع بالمخالفة للتشريعات النافذة .

ب ـ التقصير فى تجهيز الورش وتزويدها بالمعدات والعناصر الفنية الكفوءة ، والاهمال فى صيانة السيارات المملوكة للمجتمع .

15 - قطـــــاع الكهربـــــاء

يعد قطاع الكهرباء من القطاعات المهمة فى الجماهيرية لارتباطه بحركة النمو بمختلف القطاعات الاخرى بحيث يوازى التطور الانمائى السريع والتوسعات المستقبلية الغير منظورة فى مختلف القطاعات لضمان الطاقة اللازمة .

1 - فى مجال متابعة التعاقد وفحص دفعات العقود :

تمت المصادقة على (7) عقود بمبلغ (16ر9)مليون د.ل تقريبا والمصادقة بملاحظات على (8) عقود قيمتها (38.8) مليون د.ل تقريبا وعقد بقيمة (6.3) مليون مارك المانى تقريبا وعقد واحد تحت الدراسة قيمته (14.3) مليون د.ل تقريبا واللجنة الشعبية العامة للكهرباء لم تقم بالاجراءات التنفيذية الخاصة بعدد (5) عقود بقيمة (138.3) مليون د.ل تقريبا و(60.4) مليون دولار أمريكى تقريبا.

كما تمت المصادقة على عدد (34) دفعة بقيمة (10.2)مليون د.ل تقريبا والمصادقة بملاحظات على (45)دفعة بقيمة(21)مليون د.ل تقريبا وتعذرت المصادقة على(50)دفعة بقيمة (12.4) مليون د.ل تقريبا .

ونورد الملاحظات التالية :

أ - صدور اوامر تكليف لبعض الشركات المتعاقد معها دون عرضها على اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية وعدم تضمينها لكافة الشروط والالتزامات طبقا لنموذج العقد المعد لذلك .

ب - مخالفة بعض احكام لائحة العقود الادارية ونماذج العقود المعتمدة .

ج - التراخى فى متابعة ايفاء بعض المقاولين بالتزاماتهم التعاقدية والمتمثلة فى تجديد خطابات الضمان ووثائق التأمين .

د - التقصير فى استيفاء او ارفاق بعض المستندات اللازمة لمراجعة الدفعات .

هـ - التقصير فى خصم غرامة التأخير لبعض العقود او موافاة اللجنة الشعبية العامة للرقابة بما يفيد الاعفاء و التمديد .
و - صرف مبالغ لبعض المقاولين فى غير الحدود المسموح بها .
ز - توقيع بعض العقود قبل صدور الاذن من اللجنة الشعبية العامة .

2 - من خلال المتابعة التى تمت لعدد (78) مشروعاً من مشروعات القطاع بلغت قيمتها نحو (98) مليون دينار غطت اغلب بلديات الجماهيرية تبين ان عدد المشروعات الجارى تنفيذها (44) مشروعاً والمتوقف العمل بها (20) والتى لم يبدأ بها العمل (14) مشروعاً .

وقد برزت فى هذه المشروعات الظواهر التالية :

أ - تعثر تنفيذ مخططات الكهرباء داخل المدن نتيجة تأخر تنفيذ محطات التوزيع داخل المشروعات السكنية المتعاقد عليها والمتوقف التنفيذ بها ونذكر منها مخطط كهرباء بلدية الزاوية وبنغازى .
ب - التأخير فى وضع تسعيرة مياه التحلية الامر الذى ادى الى تأثير سلبى على انشاء وتشغيل محطات التحلية . حيث ان الشركة العامة للكهرباء لاتستطيع ان تتحمل المصروفات الفعلية للتشغيل والصيانة من ايرادات الكهرباء فقط .
جـ - القصور فى التنسيق بين القطاع ومختلف الجهات فيما يتعلق بمواصفات الكهرباء المعمول بها عند التعاقد على مشروعات محطاتى التوزيع والتى يتم ربطها فيما بعد بالشبكة العامة للكهرباء لتلافى خطورة تشغيل هذه المحطات على سلامة الشبكة العامة والتقليل من تنوع قطع الغيار .
د - غياب التنسيق فى ادخال منظومة الكهرباء ضمن المخططات الشاملة للمدن ترتب عليه اعادة وتكسير الرصف لمد خطوط الكهرباء الارضية .

3- من خلال الزيارات الميدانية والفحص الاستثنائى لنشاط الشركة العامة للكهرباء تبينت الملاحظات التالية :
1 - لايوجد لدى الشركة برنامج زمنى واضح المعالم يمكنها من قراءة استهلاك التيار الكهربائى دورياومن ثم استخراج المطالبات اللازمة بذلك بالاضافة الى ضعف متابعة تحصيل ماتم استخراجه من مطالبات.

ب - عدم توفر الحماية اللازمة لاغلب مكاتب الجباية التابعة لفروع ومكاتب الشركة مع عدم وجود خزائن حديدية لحفظ النقود فى البعض منها مما يعرض النقدية للسطو والسرقة وبالخصوص يطلب الالتزام بتطبيق ماتقضى به اللائحة المالية للشركات والمنشآت العامة .

جـ - لاتقوم الشركة بتوجيه العناية اللازمة للمخازن بالمخالفة لاحكام اللائحة المشار اليها والمتمثل فى الآتى :-

- التخزين فى مبانى لم تستكمل بعد ولاتتوفر بها الحماية اللازمة.
- عدم التأمين عليها ضد الحريق والسطو .
- ترك بعض المواد فى العراء عرضة للعوامل الجوية .
- عدم فصل المواد الراكدة والتالفة فى كشوفات الجرد والتصرف فيها وفق الاجراءات التى تنظم ذلك .
- ضعف الرقابة على المواد الواردة من المخازن الرئيسية .
- التقصير فى اجراء الجرد الدورى والمفاجىء .

د لاتقوم الشركة بالتأمين على اصولها الثابتة والمنقولة وكذا التأمين على أمناء الخزائن بالمخالفة لنص المادة (104) من اللائحة المشار اليها .

هـ - كبر حجم الديون المستحقة للشركة حيث بلغت على اللجان الشعبية العامة والاجهزة التابعة لها والبلديات والقوات المسلحة فقط نحو (300)مليون دينارحيث بلغت على مستوى بلديةطرابلس حتى90/9/30 (51)مليون دينار وبلغ رصيدالمدينون بفرع الشركةببنغازى فى نحو 90/3/31 نحو(156)مليون دينار ومكتب الشركة بمصراتة نحو(11.8) مليون دينار ونوصى بهذا الشأن بضرورة قيام الشركة بتكثيف اتصالاتها مع تلك الجهات لسداد ماعليها من ديون مع تنشيط التحصيل بالنسبة للمواطنين .

و - تبين ان الشركة لاتقوم بالحصول على مصادقات من مدينيها ودائنيها على ارصدة حساباتهم خلافا لما تقضى به المادة 79 من اللائحة المشار اليها .

ز - وجود مبالغ كبيرة معلقة بالتسويات للحسابات المصرفية ولمدة تزيد عن السنة بالمخالفة لنص المادة 79 من اللائحة المشار اليها.

ح - بلغت الديون المستحقة على الشركة لصالح شركة البريقة لتسويق النفط فى 90/9/30 نحو(258)مليون دينار الامر الذى نؤكد فيه على ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات حيال تحصيل ديونها لكى تتمكن من سداد التزاماتها .

ط ـ تأخر الشركة الواضح فى قفل حساباتها حيث كانت أخر ميزانية اعدت عن السنة المالية 1985 .

ى ـ فيما يتعلق بالاجراءات المتبعة فى الجباية وتحصيل الايرادات فان الشركة مازالت تطبق المبدأ النقدى فى تحديد قيمة ايراداتها وليس مبدأ الاستحقاق وذلك بالمخالفة لنص المادة 19 من اللائحة المشار اليها .

ك ـ لاحظت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية ان عدد (23) قضية من اصل (47) قضية رفعت من قبل المواطنين امام المحاكم على مختلف درجاتها ضد الشركة ترجع اسبابها الى:
- انقطاع التيار الكهربائى .
- ترك الاسلاك والكوابل الكهربائية دون حماية .
- زيادة الجهد الكهربائى عن الحد المتعارف عليه .

الامر الذى تسبب فى الحاق الضرر باموال وممتلكات بعض المواطنين وازهاق ارواح البعض الاخر وبذا يتطلب من الشركة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعالجة مثل هذه الظواهر .

4 ـ تمت متابعة محطات التوليد وشبكات النقل والتوزيع وذلك على النحو التالى:

أ ـ يبلغ اجمالى القدرات اللازمة لتغطية الاحمال (2209) ميجاوات بينما اجمالى القدرات المتاحة بالجماهيرية (2175) ميجاوات وبالتالى فان العجز فى القدرات يبلغ (34) ميجاوات .

اما فيما يخص العجز على مستوى الشبكات فهو كالاتى:
- العجز فى شبكة طرابلس وسبها (111) ميجاوات .
- سيظهر عجز فى شبكة السرير مقداره (7) ميجاوات خلال عام 1991.
- سيصل العجز فى شبكة الكفرة (11) ميجاوات خلال عام 1994 .

وقد لوحظ النقص فى قطع الغيار وان اغلب محطات التوليد تشتغل بدون احتياطى صيانة وبدون احتياطى دوار لمجابهة الحالات الطارئة .

ب ـ تعمل الكهرباء بالجماهيرية على شبكات منفصلة هى:
- شبكة طرابلس وسبها اعتبارا من 90/1/1 .
- شبكة بنغازى .
- شبكة السرير .
- شبكة الكفرة .

وقد برزت الملاحظات التالية :

- انقضاء العمر الافتراضى لاغلب مراكز التحكم الفرعية ونقص قطع الغيار الخاصة بها .
- وجود نقص فى محطات التحويل وقطع غيار المحولات .
- صعوبة الاتصالات بين ومع المناطق النائية لاصدار اوامر التشغيل والصيانة الامر الذى ادى الى حدوث اضرار بالشبكات .
- لم يتم تنفيذ بعض اجزاء من الشبكة الهوائية وفق المعايير الفنية السليمة الامر الذى يسبب خطورة للافراد والمعدات .

جـ - اما فيما يتعلق بفروع ومكاتب الشركة بالبلديات فقد ظهرت الملاحظات التالية :
- نقص المواد الكهربائية والاسلاك والمحولات والعدادات وكذا الروافع اللازمة لاعمال الصيانة .
- ضعف نظام الجباية ومارافقه من اخطاء فى تسجيل القراءات وخاصة التى تتم بواسطة العقل الآلى .
- وجود العديد من المحولات العاطلة لاسباب مختلفة لانعدام الصيانة .
- كثرة الاعطاب بالشبكة نتيجة للحفريات التى تقوم بها العديد من الجهات العامة او لتسرب مياه الامطار او تآكل بعض انابيب المياه .
- القصور فى اعداد برنامج منظم لصيانة محطات التوزيع للجهد العالى وخطوط الجهد المنخفض وخاصة فى مايتعلق باستبدال الزيوت للمحولات ومراقبة اجهزة الحماية .
- النقص الملحوظ فى الاعمدة الكهربائية .

16 - قطاع الاعلام والثقافة

قامت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بمتابعة هذا القطاع وبرزت عدة ملاحظات من اهمها مايلى:-

1 - التقصير فى صيانة المراكز الثقافية .
2 - الاهمال فى تزويد المراكز الثقافية بالكتب والمراجع ووسائل التثقيف المختلفة ونقص الأثاث والقرطاسية اللازمة .

3 ـ عدم تقييم العاملين بالمراكز والتقصير فى متابعة اداثهم .
4 ـ تراخى الامانة فى تسديد التزاماتها المالية تجاه الغير .
5 ـ تاخر وصول الصحف اليومية والاسبوعية الى بعض المناطق بالجماهيرية .
6 ـ اصدار اوامر تكليف لعدد من الشركات والافراد لشراء مواد دون المصادقة عليها من مصلحة الضرائب .
7 ـ تحميل ميزانية السنة المالية الحالية مصروفات تخص السنوات السابقة .
8 ـ الافراط فى التكليف بالمهام الرسمية فى الخارج وعدم اعداد الموفدين لتقارير عن تلك المهام .
9 ـ عدم ورود البيانات اللازمة عن سبعة عقود قيمة ستة منها (3ر15) مليون دينار ليبى تقريبا .
10 ـ تمت المصادقة على اربعة دفعات بدون ملاحظات قيمتها (2ر4) مليون دينار تقريبا .
ـ كما تمت المصادقة على عدد تسعة دفعات بملاحظات قيمتها (2ر1) مليون دينار تقريبا .
ـ وتعذرت المصادقة على اربعة دفعات قيمتها (379) الف دينار تقريبا .
11 ـ التقصير فى خصم غرامة التاخير المستحقة لبعض العقود او موافاة اللجنة الشعبية العامة للرقابة بما يفيد الاعفاء او التمديد .

17 ـ قطاع البحث العلمى

من خلال مراجعة حسابات بعض مراكز البحوث عن العام المالى 89 90 تبين :

- قصور نظام الرقابة الداخلية .
- التاخر فى تسوية العهد الممنوحة للعاملين .
- التاخر فى احالة الاستقطاعات القانونية للجهات العامة .

اما فيما يتعلق بمراجعة العقود قبل توقيعها فان اللجنة الشعبية للبحث العلمى لم تستكمل الاجراءات التنفيذية لعدد (3) عقود بقيمة اجمالية قدرها حوالى (716ر16) مليون د.ل .

18- الاتصال الخارجي والتعاون الدولي

قامت اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية بمتابعة نشاطات هذه الامانة وتبين الآتى :

- فى مجال الاتفاقيات

أ - بلغ مجموع الاتفاقيات التى وقعتها الجماهيرية مع مختلف دول العالم (832) اتفاقية دخل منها حير التنفيذ عدد (492) اتفاقية .

وفيمايلى بيان بعدد الاتفاقيات التى ابرمتها الجماهيرية مع مختلف دول العالم وفق التوزيع الجغرافى لها.

ر.م	مجموع الدول حسب توزيعها الجغرافى	عدد الاتفاقيات	النافذ منها
1	الدول العربية	237	157
2	الدول الافريقية	256	114
3	الدول الاوربية	215	143
4	الدول الاسيوية	79	44
5	دول امريكا الجنوبية	45	34
	المجموع	832	492

ب - بلغ مجموع الاتفاقيات التى وقعتها الجماهيرية مع مختلف المنظمات الدولية والهيئات الاقليمية (231) اتفاقية، انضمت الجماهيرية الى عدد (133) اتفاقية منها كما لم تصادق أو تنضم الى عدد (98) اتفاقية حتى الان .

وفيما يلى بيان لعدد الاتفاقيات الدولية التى وقعتها الجماهيرية :-

ر.م	المنظمة أو الهيئة الدولية	مجموع الاتفاقيات	النافذ منها	الغيرنافذة
1	الاتفاقيات الدولية	147	64	83
2	اتفاقيات الجامعة العربية	57	47	10
3	اتفاقيات منظمة الوحدة الافريقية	21	16	5
4	اتفاقيات المؤتمر الاسلامى	6	6	0
	المجموع	231	133	98

ولوحظ بشأنها الآتى:

1 ـ عدم موافاة المكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى بالمعلومات المتعلقة بالجانب التنفيذى للاتفاقيات من قبل اللجان الشعبية العامة النوعية حيث لم تقم بالرد سوى خمسة قطاعات واغلب الردود غير واضحة .

2 ـ تقوم بعض الجهات بعقد الاتفاقيات مع عدد من دول العالم دون علم المكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى .

3 ـ بعض الاتفاقيات لاتوجد اصولها بالمكتب الشعبى للاتصال الخارجى مما يحول دون متابعتها واستكمال اجراءاتها.

ـ ومن خلال المتابعة لمكاتب الاخوة والمكاتب الشعبية للجماهيرية العظمى بالخارج تبين الآتى :ـ

1) افتقار المكاتب الشعبية والاخوه الى نظام الرقابة الداخلية وعدم الالتزام بتسجيل الاصول الثابتة والمنقولة والجرد الدورى اللازم وفقا للوائح المالية .

ب) مخالفة احكام لائحة العاملين فى الخارج فيما يتعلق بشروط الايفاد .

ج) منح السلف الشخصية للعاملين بالمكاتب الشعبية وبعض المواطنين دون وجود موافقة مسبقة من الجهات المختصة .

د التأخر فى بناء مقار المكاتب الشعبية فى الدول التى خصصت فيها اراضى لهذا الغرض .

هـ) تأخر بعض المكاتب فى احالة اذونات الصرف وخلاصات السلف المستديمة الى الجهات المختصة بالجماهيرية .

و) استمرار توسع مكاتب الاخوة والمكاتب الشعبية فى تعيين العمالة المحلية بالمخالفة لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (86/367) وتكليفهم بالوظائف ذات الطابع الخاص .

ز) إغفال ابرام عقود الاستخدام اللازمة مع اغلب العمالة المحلية

ح) الصرف بالتجاوز للتفويضات المالية ببعض البنود .

ط) تراكم ديون العلاج ادى الى عزوف بعض المستشفيات على قبول الليبيين .

ى) عدم اخضاع مرتبات العاملين بالمكاتب لضريبة الايراد العام.

ك) ارتفاع تكلفة علاج العاملين فى بعض المكاتب والتقصير فى اعداد الملفات العلاجية .

ل) المبالغة في استعمال وسائل الاتصالات الهاتفية الشخصية .

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem